جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إصلاح السياسة التعليمية في الجزائر
دراسة حالة مشروع المؤسسة 2006-2017
– دراسة تقويمية–

مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في
العلوم السياسية – تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطلبة:
– **بشيرة خطاب**
– **سناء خطاب**

إشراف الأستاذ:
– **ياسين شكيمة**

اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ. الهادي دوش	أستاذ محاضر صنف –أ–	رئيـسا
أ. ياسين شكيمة	أستاذ مساعد صنف –أ–	مشـرفا ومقررا
أ. بشير لعور	أستاذ مساعد صنف –أ–	مناقـشا

السنة الجامعية:1439/1438هـ-2018/2017م.

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ
ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ
٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ
يَعۡلَمۡ ٥ ﴾

سورة العلق الآية 1-5.

شكر وتقدير

" كن عالما... فإن لم تستطع فكن متعلما فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

نحمد الله الذي وفقنا على اتمام هذا العمل المتواضع ونتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذ المشرف ياسين شكيمة الذي ساعدنا في فيه ولم يدخر أي جهد في التوجيه والارشاد والنصح، والذي استفدنا من معلوماته القيمة.

والشكر الموصول إلى أعضاء اللجنة ونقدم لهم أسمى عبارات التقدير والاحترام.

كما نشكر أيضا مدير مؤسسة (متوسطة زعبي بشير) الذي قدم لنا يد المساعدة لإنجاز هذا العمل.

وفي الأخير نرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفاد منه.

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير ---------- أ

فهرس المحتويات: ----------ب

فهرس الجداول: ---------- و

فهرس الأشكال: ---------- ز

مقدمة ---------- **1**

مدخل منهجي ومفهومي ونظري

أولا: مدخل منهجي. ---------- **4**

1- المشكلة البحثية.---------- 4

2- مجالات الدراسة.---------- 4

3- الفرضيات---------- 5

4- الأهمية العملية والعلمية للدراسة: ---------- 5

5- المناهج والإقترابات المستخدمة: ---------- 6

6- الأدوات: ---------- 7

ثانيا: مدخل مفهومي ونظري. ---------- **8**

1- تحديد المفاهيم الأساسية.---------- 8

2- الدراسات السابقة---------- 14

3- الاطار النظري: ---------- 15

الفصل الأوّل: الواقع التعليمي في الجزائر ومسارات إصلاح السياسة التعليمية

تمهيد: ---------- **18**

المبحث الأول : واقع المنظومة التعليمية في الجزائر. ---------- 19
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المنظومة التعليمية في الجزائر منذ الاستقلال. -- 19
الفرع الأول: المرحلة الأولى 1962-1970:---------- 19
الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1971-1980:---------- 21
الفرع الثالث: المرحلة الثالثة من 1981-1990: ---------- 22
الفرع الرابع: المرحلة الرابعة (1991-2000):---------- 23
الفرع الخامس: المرحلة الخامسة: 2000-2017: ---------- 24
المطلب الثاني: واقع نوعية التعليم في الجزائر. ---------- 26
الفرع الأول: الانفاق الحكومي على التعليم في الجزائر---------- 27
الفرع الثاني: مكانة ومرتبة المدرسة الجزائرية: ---------- 29
الفرع الثالث: المنهاج التربوي ---------- 30
الفرع الرابع: الكتاب المدرسي ---------- 32
الفرع الخامس: الدروس الخصوصية: ---------- 34
المطلب الثالث: واقع النتائج والحياة المدرسية في الجزائر ---------- 35
الفرع الأول: واقع النتائج المدرسية في الجزائر ---------- 35
الفرع الثاني: واقع الحياة المدرسية في الجزائر---------- 40
المطلب الرابع: مبررات عملية الإصلاح التربوي في الجزائر---------- 47

المبحث الثاني: إصلاح السياسة التعلمية في الجزائر. ---------- 51
المطلب الأول: أهداف إصلاح المنظومة التربوية ومجالاته ---------- 51
الفرع الأوّل: أهداف إصلاح المنظومة التربوية ---------- 51
الفرع الثاني: مجالات إصلاح السياسة التعليمية:---------- 58
المطلب الثاني: آليات إصلاح السياسة التعليمية في الجزائر. ---------- 60
الفرع الأول: الفلسفة التربوية الموجهة للإصلاح:---------- 60
الفرع الثاني: تحسين المناهج التربوية:---------- 61
الفرع الثالث: تفعيل دور الإدارة المدرسية في الجزائر ---------- 63
الفرع الرابع: تفعيل دور المجالس التعليمية والتربوية:---------- 64
الفرع الخامس: الوظيفة الاجتماعية للمدرسة: ---------- 65

الفرع السادس: تكوين المكونين: ---------- 66
الفرع السابع: توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية: ---------- 67
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة الإصلاح التربوي وأفاقها.---------- 67
الفرع الأول: الاتجاهات الحديثة للإصلاح: ---------- 67
الفرع الثاني: آفاق الإصلاح التربوي في الجزائر ---------- 71

الفصل الثاني: مشروع المؤسسة كأسلوب لإصلاح السياسة التعليمية في الجزائر

تمهيد: ---------- 76

المبحث الأول: ماهية مشروع المؤسسة التعليمية وأسسه. ---------- 77
المطلب الأول: تعريف مشروع المؤسسة ومبادئه.---------- 77
المطلب الثاني: إرهاصات وظروف ظهور مشروع المؤسسة التعليمية في الجزائر.-- 79
المطلب الثالث: مرتكزات تجسيد مشروع المؤسسة التعليمية في الجزائر.-------- 81
الفرع الأول: وضع المتعلم في مركز العملية التربوية: ---------- 81
الفرع الثاني: تحديد المبادرات وتحميل المسؤولية. ---------- 82
الفرع الثالث: اشتراك مختلف الفاعلين في تجسيد مشروع المؤسسة: --------- 83
الفرع الرابع: جعل المؤسسة فضاء تربويا حقيقيا.---------- 84
الفرع الخامس: انفتاح المؤسسة التربوية على المحيط.---------- 84
الفرع السادس: تحديث طرق التسيير وتنظيم المدرسة:---------- 84

المبحث الثاني: تسيير مشروع المؤسسة في متوسطة زعبي بشير (دراسة حالة).--- 86
المطلب الأول: بطاقة فنية بمؤسسة زعبي بشير ومحيطها. ---------- 86
المطلب الثاني: تشاركية تنفيذ مشروع المؤسسة. ---------- 90
الفرع الأول: تحديد الأهداف: ---------- 90
الفرع الثاني: تشكل فريق المشروع.---------- 91
الفرع الثالث: المشاكل والحلول ---------- 95
الفرع الرابع: مجالات مشروع المؤسسة لمتوسطة زعبي بشير ---------- 96
المطلب الثالث: نتائج وتقويم مشروع مؤسسة زعبي بشير (2016-2017) ----- 99

الفرع الأول: تشخيص الوضع العام لمؤسسة زعبي بشير ---------- 99
الفرع الثاني: تقويم العمل بأسلوب مشروع المؤسسة ---------- 102

المبحث الثالث: انعكاسات وتقويم العمل بمشروع المؤسسة على السياسة التعليمية في الجزائر ---------- 106
المطلب الأول: انعكاسات مشروع المؤسسة على نوعية التعليم والنتائج المدرسية. - 106
الفرع الأول: على مستوى نوعية التعليم ---------- 106
الفرع الثاني: على مستوى النتائج: ---------- 107
المطلب الثاني: انعكاسات مشروع المؤسسة على الحياة المدرسة بالمؤسسة. ---- 108
المطلب الثالث: تقويم العمل بأسلوب مشروع المؤسسة. ---------- 111

الاستنتاجات ---------- 116

الملاحق ---------- 120

قائمة المراجع ---------- 133

الملخص ----------

فهرس الجداول:

جدول رقم 1: الانفاق الحكومي على التعليم في الجزائر (2007،2017)..... 27

جدول رقم 2: ميزانية التسيير والتجهيز لقطاع التربية والتعليم مقارنة بميزانية الدولة (2008-2017) 28

جدول رقم 3: نسب النجاح في شهادة التعليم الابتدائي ما بين (2009- 2017)..... 35

جدول رقم 4: نسب النجاح في شهادة التعليم المتوسط في فترة ما بين (2007-2017) 37

جدول رقم 5: نسب النجاح في شهادة البكالوريا في ما بين (2006-2017)..... 39

جدول رقم 6: هياكل مؤسسة متوسطة زعبي بشير..... 87

جدول رقم 7: التأطير الإداري والتربوي لمتوسطة زعبي بشير. 87

جدول رقم 8: المناصب الشاغرة لمتوسطة زعبي بشير..... 87

جدول رقم 9: تعداد التلاميذ حسب الصفة والجنس للسنة الدراسية الحالية: 2017/2016..... 88

جدول رقم 10: محيط المؤسسة..... 88

جدول رقم 11: عدد التلاميذ المعيدين في كل مستوى..... 88

جدول رقم 12: توزيع موظفي التعليم حسب الصنف..... 88

جدول رقم 13: توزيع موظفي التعليم حسب النوع والطور 88

جدول رقم 14: تأهيل الأساتذة: موظفي التعليم المتوسط الحاملين لشهادة الليسانس أو ما يعادلها 89

جدول رقم 15: موظفي التعليم غير المختصين في المواد المدرسة 89

جدول رقم 16: عدد الأستاذة المستخلفين..... 89

جدول رقم 17: عدد التلاميذ في القسم..... 89

جدول رقم 18: حجم الأفواج التربوية:..... 89

جدول رقم 19: نسبة شغل الحجرات 89

جدول رقم 20: يشكل فريق التنشيط..... 91

جدول رقم 21: خلية الاتصال والتبليغ في مؤسسة زعبي بشير 94

جدول رقم 22: مخطط الاتصال والتبليغ..... 94

جدول رقم 23: المشاكل والحلول 95

جدول رقم 24: كيفية التقويم لعمليات المشروع..... 103

جدول رقم 25: مراجع التقويم..... 104

فهرس الأشكال:

الشكل رقم1: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1971-1980..... 22
الشكل رقم 2: الاعتمادات المخصصة لقطاع التربية والتعليم..... 28
الشكل رقم 3: ميزانية قطاع التعليم مقارنة بميزانية تسيير الدولة..... 29
الشكل رقم 4 : نسب النجاح في شهادة التعليم الابتدائي ما بين (2009- 2017) 36
الشكل رقم 5: نسب النجاح في شهادة التعليم المتوسط في فترة ما بين (2007-2017)..... 38
الشكل رقم 6: نسب النجاح في شهادة البكالوريا في ما بين (2006-2017)..... 40

مقدمة

تعتبر قضايا الإصلاح التربوي من القضايا المهمة، إذ أن نهضة أي بلد مرهونة بهذا القطاع، إذ تؤكد كل المؤشرات أن التحديات التي يواجهها العالم في هذا القرن هي تحديات العولمة، والعولمة تعني النظام الذي تفرضه المجتمعات المتقدمة علميا وتكنولوجيا واقتصاديا على الدول المتخلفة في نفس المجالات، وهو نظام يرتكز على المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال التي جعلت من العالم قرية متقاربة الأطراف.

لا يوجد أفضل من المدرسة لمواجهة هذه الحتمية أو التحديات المفروضة لأنها الركيزة التي يعتمد عليها في بناء الأجيال ومنها ينطلق كل تغيير في بناء العقول والذوات وبها ينطلق المجتمع من منطق التصنيع إلى منطق العلم والمعلوماتية، ومن هنا يصبح إصلاح المنظومة التربوية أكثر ضرورة.

يعتبر قطاع التربية والتعليم قطاع أساسي ومرجعي ومنبع للعديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وأن جميع العالم تحاول تحسين التعليم بالعديد من الطرق والوسائل وذلك بزيادة عدد سنوات التمدرس أو بتغيير المناهج والمقررات الدراسية أو بتقليص عدد التلاميذ في الحجرة الدراسية، أو بإدخال تكنولوجيا التعليم، أو يمنح الاستقلالية وبعض الصلاحيات لاتخاذ القرارات على مستوى المدرسة إلى غيرها من الطرق.

المدرسة الجزائرية مثل أي مدرسة في العالم تحتاج دائما إلى مراجعة وإعادة النظر والتطوير، وهو ما يطلق عليه عادة بالإصلاح، والنفوس مهيأة فعلا منذ سنوات طويلة لإدخال تعديلات وتغيرات تتماشى مع حقائق المجتمع المتغيرة والمتطورة وهو ما حدا بالمسؤولين عنها أن يجتهدوا في إيجاد ما يكفل تماشيها والسياسات العامة للدولة الجزائرية التي تنشد التحول إلى الأفضل دائما، فهي إضافة إلى كونها تصحح بتطوير البرامج وترقية طرائق التعليم على المستوى العام فإنها اعتمدت إصلاحا ذاتيا يمس بعض جزئياتها متمثلا في مشروع المؤسسة.

مشروع المؤسسة الذي أقرته وزارة التربية كأسلوب للإصلاح الذاتي الذي يراعي خصوصيات كل مؤسسة تعليمية، إنْ على مستوى العملية التعليمية وتحسين المردود والتحصيلي لدى التلاميذ، وإنْ على المستوى البيداغوجي الذي يجب أن يُسخَر في خدمة العملية التعليمية برمتها، وهو أشبه بمخطط ثلاثي في الثانوي أو رباعي في المتوسط وخماسي في الابتدائي يُراعى في تخطيطه الموضوعية، وفي تنفيذه الدقة، ويظل نجاحه مرهون بمدى الحكامة، وقدرة متبنيه على الإعداد والتنفيذ والمتابعة.

قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي ونظري، وفصلين ومجموعة من الاستنتاجات، حيث تناولت الدراسة في الفصل الأول الواقع التعليمي في الجزائر، ومسارات الإصلاح للتعرف على واقع المنظومة التعليمية في الجزائر، وأهم مسارات الإصلاح التي تبنتها، تناول الفصل الثاني مشروع المؤسسة كأسلوب لإصلاح السياسة التعليمية في الجزائر، ذلك للتعرف على ماهية مشروع المؤسسة التعليمية وأسسه ودراسة حالة مشروع مؤسسة "متوسطة الشهيد زعبي بشير" ببلدية الدبيلة– ولاية الوادي، وإبراز انعكاسات مشروع المؤسسة على السياسة العامة التعلمية، وإعطاء بعض الاقتراحات التي تزيد من فعالية مشروع المؤسسة في إطار إصلاح السياسة العامة التعليمية، وفي الأخير تتم عرض مجموعة من الاستنتاجات لهذا البحث.

مدخل منهجي ومفهومي ونظري

مدخل منهجي ومفهومي ونظري

أولا: مدخل منهجي.

يتضمن المدخل المنهجي خمسة عناصر كما يلي:

1- المشكلة البحثية.

تعتبر عملية إصلاح السياسة التعليمية عملية تغيير نحو الأحسن في النظام التعليمي العام متضمنا معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية، فالإصلاح التعليمي أصبح ضرورة ومطلبا اجتماعيا ملحا نظرا للأزمة التي يمر بها النظام التربوي والتعليمي في الجزائر، وهذا ما استدعى صناع القرار في المؤسسات التعليمية إلى انتهاج مشروع المؤسسة كأسلوب لإصلاح السياسة التعليمية ومن خلال ذلك يطرح التساؤل التالي:

ما نجاعة أسلوب مشروع المؤسسة كآلية لإصلاح السياسة التعليمية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

- ما هي أهم الإصلاحات التي مست المؤسسة التعليمية في الجزائر؟
- ما هي انعكاسات الإصلاحات على السياسة التعليمية في الجزائر؟

2- مجالات الدراسة.

تعالج هذه الدراسة التقويمية الأساليب التي انتهجتها الجزائر لإصلاح السياسة التعليمية وتتحدد مجالاتها المكانية والزمنية والموضوعية فيما يلي:

أ- المجال المكاني:

يتحدد المجال المكاني للدراسة في الجزائر وكدراسة حالة للموضوع تتطرق الدراسة إلى متوسطة "الشهيد زعبي بشير" الواقعة بدائرة الدبيلة بلدية الدبيلة ولاية الوادي التي تبعد عن مقر الولاية بـ 20 كلم.

ب- المجال الزماني:

تنطلق هذه الدراسة منذ سنة 2006 باعتبارها سنة بدأ تفعيل العمل بأسلوب مشروع المؤسسة في الجزائر وتمتد هذه الدراسة إلى غاية نهاية 2017، إذ تعتبر هذه الفترة كافية لحد ما لحكم على نجاعة هذا الأسلوب.

ج- المجال الموضوعي:

يتمثل المجال الموضوعي في تنفيذ السياسية التعليمية في المؤسسة التعليمية والتطرق إلى أهم الإصلاحات وإلى الإجراءات التي يسعى إلى تحقيقها صانع القرار للمؤسسة التعليمية، كما تقوم هذه الدراسة بمعالجة أهمية أسلوب مشروع المؤسسة في عملية الإصلاح التعليمي لضمان نجاح السياسة التعليمية وانعكاساتها على المجتمع والاقتصاد والسياسة.

3- الفرضيات

تتضمن هذه الدراسة مجموعة من الفروض العلمية للإجابة على المشكلة البحثية المطروحة تتمثل في:

- هناك علاقة ترابطية بين نمط الإصلاحات التعليمية ونجاح العملية التعليمية، فكلما كانت الإصلاحات أكثر فعالية نجحت العملية التعليمية.
- هناك علاقة ترابطية بين وضوح الفلسفة التربوية وتوجهاتها ونجاح العملية التعليمية.
- هناك علاقة بين تشاركية السياسة ونجاعة العملية التعليمية فكلما زاد اشراك الفواعل الرسمية وغير الرسمية(المدرسة، المجتمع، الأسرة، الأستاذ..) في صنع وتنفيذ السياسة التعليمية زاد التوجه نحو نجاح العملية التعليمية.
- هناك علاقة ترابطية بين الإنفاق الحكومي وفعالية العملية التعلمية ،فكلما زاد الانفاق الحكومي كلما اتجهنا إلى فعالية العملية التعليمية

4- الأهمية العملية والعلمية للدراسة:

أ- الأهمية العملية:

يعتبر التعليم في الجزائر أحد أهم القطاعات التي توليها الدولة أهمية بالغة من جميع النواحي، سواء من خلال الميزانية التي ترصدها للتعليم أو من خلال الطاقة البشرية الهائلة التي يضمها القطاع، وتعمل السياسة التعليمية على تنمية الموارد البشرية المختلفة التخصصات وبناء الشخصية المتكاملة الحامية للهوية الوطنية الجزائرية لذا يجب أن تبنى هذه السياسة في ضوء أهداف متفق عليها من أجل رسم الخطط والإجراءات وتحقيقها، لذا فصانع القرار يولي اهتماما بمثل هذه الدراسات المتخصصة بالشأن التربوي.

ب- الأهمية العلمية:

إن نجاح السياسات التعلمية مرهون باتخاذ عدة أساليب وتدابير، ويعتبر مشروع المؤسسة أحد هذه الأساليب التي يعتمد عليها في عملية تسيير وإصلاح المؤسسة مما ينعكس على السياسات التعليمية. وعلى الرغم من كون السياسة التعلمية جزءا من السياسة العامة، فما كان يفترض أن تنفصل عنها ولو جزئيا، وهذا الأمر لم يلق عناية الباحثين في العلوم السياسية، ومن هنا كان اختيارنا للموضوع إشارة إلى ضرورة إثراء موضوعات العلوم السياسية ودعوة ملء ما تركه الباحثون.

5- المناهج والإقترابات المستخدمة:

تعتمد الدراسة على المناهج والاقترابات التالية:

- منهج دراسة الحالة:

هو المنهج الذي يتجه إلى جميع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة معينة. وذلك بقصد الوصول إلى تعليمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة، ومن خلاله سيتم دراسة مشروع مؤسسة "متوسطة الشهيد زعبي بشير" في إصلاح وتحسين المردود التعليمي.

- الاقتراب المؤسسي:

ينطلق من المؤسسة باعتبارها العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية، ويشمل الاقتراب المؤسسي على دراسة المؤسسات من حيث التنسيق والبناء والتنظيم وتم الاعتداء عليه لدراسة مشروع المؤسسة وتنفيذ السياسات التعليمية في الجزائر.

- الاقتراب النسقي:

تميل المجتمعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبيا تعمل في إطار بيئة أشمل، هذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظرا لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها.

وهذا الإطار التحليلي كما يراه "إيستون" يعد دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات الموجهة نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، وتبدأ هذه الدائرة بالمدخلات والمتمثلة في بحثنا هذا بما يرنو له قائد المؤسسة من نتائج وتحقيق للأهداف بالإضافة إلى مطالب الأستاذة وبقية العمال وإشراك الأولياء في تحقيق الأهداف المشتركة، وتنتهي بالمخرجات والتي تشكل ما يحققه المشروع من نجاحات ونتائج بالإضافة إلى أن المطالب التي تتحقق ولم تجد حيزا في تطبيقها ضرورة أن يعاد النظر فيها من خلال التغذية الاستراتيجية...

6- الأدوات:

ولقد استعملت الدراسة أداة المقابلة مع:

- صيشي عبد المجيد (مدير متوسطة زعبي بشير)
- بحري ياسين (مدير متوسطة عقاب سالم)
- زكور فرحات عبد الرؤوف (مدير مركز التوجيه المدرسي)
- نصيرة خزاني (مفتش التربية الوطنية)
- ضيف نجوى (مديرة ابتدائية بن موسى بشير)
- بن علي أحمد (مدير ابتدائية خطاب عبد الكريم)
- كحلة عبد القادر (مدير ثانوية غربي بشير)
- خوازم بشير (مدير متقن شعباني عباس)

ثانيا: مدخل مفهومي ونظري.

1- تحديد المفاهيم الأساسية.

أ- مفهوم السياسة التعليمية.

يقصد بالسياسة التعليمية " بأنها "المواد الدستورية العامة للتعليم، وهي التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها التخطيط لإنشاء مؤسساته، وتبين أهداف العملية التعليمية وتحدد مقاصدها سواء كانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم أو غير مكتوبة ولا معلنة إلا أنها ملاحظة ذهنا لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها والموجهين لمسيرتها" حيث أن السياسة التعليمية غير المستقرة والغابات غير الواضحة والأهداف غير المحددة، تجعل الدولة أو الفرد أو نظام التعليم يدور حول نفسه، ومن ثم يعود إلى الوضع الذي بدأ منه بذل الجهد والمال والوقت، فصياغة وتحديد السياسة التعليمية بشكل دقيق لفهمها وتطبيقها يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الخطط التنموية، وتحسين المستوى الاقتصادي للدولة والمنافسة اقليميا وعالميا، لأنه في ضوء هذا التحديد تتحدد الوسائل والأدوات والطرائق والوسائل وصولا للأهداف ومن ثم الغايات البعيدة[1].

السياسية التعليمية هي التنظيم العام، الذي تضعه الدولة لقيام أوضاع التعليم، فيها بأجهزته الفنية والإدارية وفق ما تراه من أسس وقواعد ولوائح منظمة لإتمامه. زهي ليست جزءا منفصلا عن السياسة العامة للدول في أي من مجالاتها، ولا مستقلة عنها في أي ناصية من نواصيها، وإنما هي جزء لا يتجزأ منها، تؤثر فيها وتتأثر بها.

فهي مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات، وتحديد إطاره العام ونظمه المختلفة، كما تعني أيضا ذلك التفكير المنظم الذي يراها واضعو السياسة التعليمية كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة.

---

[1] فطيمة حاجي، " ***واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة***"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، م.4، ع.2. (جوان 2014)، ص ص.47-78.
المتحصل عليه من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18611، 2018/03/25، 9:02.

من الأمور التي تؤكد أهمية السياسة التعليمية:

- السياسة التعليمية هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الأعداد المتكامل لأجيال المجتمع، والتي تشكل مجتمع المستقبل من سياسيين واقتصاديين وتربويين وإعلاميين وتجار وضاع وإداريين وعسكريين وغيرهم.
- تعمل على إدارة عملية التخطيط للمراحل التعليمية وقطاعاتها وتحديد الأهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة. وتحديد خطط زمنية لتحقيق التقدم وتحديد الأهداف والأسس والمبادئ والقيم العامة التي تسير على ضوئها العملية التعليمية كلها[1].

ب- المؤسسة التعليمية:

تمثل مؤسسة التربية والتعليم نقطة ارتكاز النظام التربوي وخليته الأساسية فيها تتجسد الأهداف الوطنية، وفيها يتحدد مصير التلاميذ ويمارسون حقوقهم وواجباتهم.

وعلى هذا الأساس ترتكز الأنظمة التربوية على دور المؤسسة ومفعولها، ويقصد بمفعول المؤسسة جملة العناصر الكمية والنوعية التي تتفاعل لتحدد نجاح المؤسسة أو تسبب فشلها وما دام الأمر كذلك فإن تحسين مردود المنظومة التربوية والارتقاء بجودتها يمر لا محالة عبر تأهيل المؤسسة للنهوض بوظائفها التربوية المتعددة، وبتطوير عمل المتدخلين فيها ومنهم على الخصوص المدرسين والمسيرين وهيئات التفتيش والرقابة والتوجيه[2].

والمؤسسة التربوية هي مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي ذات طابع إداري ترتكز على وظيفة نبيلة في مهمة التربية والتعليم، والتكوين العلمي، فهي مؤسسة عمومية، تؤدي مهامها حسب طبيعتها انطلاقا من المدارس الأساسية والثانوية والمتاقن[3]. وتعتبر المدرسة عند بعض المفكرين أمثال "جون ديوي": "هيئة تعمل من أجل

---

[1] مراد بوتليليس، تطور التعليم في الجزائر من 1830-2011، ***مذكرة ماجستير غير منشورة*** (جامعة وهران: قسم العلوم الاجتماعية 2012- 2013)، ص. 10.

[2] المكي خلفهوم، **الدليل التوجيهي للتفتيش في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي في الجزائر** (الجزائر: بيت الحكمة، 2015)، ص.11.

[3] محمد قاني وآخرون، ***الميزانية في المؤسسة*** (الجزائر: معهد بن رشد، 2009)، ص. 21.

تنمية القيم الخلقية والاتجاهات والعادات الحسنة والإدراك الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية وغيرها من السمات التي تجعل الفرد مواطنا صالحا، ومتكيفا مع البناء الديمقراطي[1]"

ج- مشروع المؤسسة:

يحدد مشروع المؤسسة جملة الخيارات البيداغوجية والعمليات الفعلية الخاصة المبرمجة من قبل الفريق التربوي للمؤسسة من أجل تحسين:

- توعية التعليم الممنوح.
- النتائج المدرسية.
- الحياة المدرسية بالمؤسسة.

ويترجم فعليا الإبداعات البيداغوجية، الإدارية والتنظيمية المقترحة في سياق إصلاح المنظومة التربوية ويساهم في تحقيق أهداف السياسة التربوية الوطنية.

يترجم مشروع المؤسسة بعقد نجاعة، يجعله وظيفيا على شكل عمليات قابلة للقياس، ويحسد مبدأ إلزامية تحقيق النتائج بين كل الأطراف المعنية[2].

ويهدف تبني مسعى المشروع على مستوى المؤسسة المدرسية باعتبارها الخلية القاعدية لأي نظام تربوي إلى ما يلي:

- أن يواجه مشاكل محددة ومشخصة لأنه بإمكان مسعى المشروع أن يكشف عن الاختلالات ويساعد على ضبطها ودراستها ومعالجتها.
- أن يعمل على اللاتمركز ويساهم في توزيع المسؤوليات وتحديدها كما يسهل ويشجع على تحمل هذه المسؤوليات وتطويرها.
- أن يحسن تنظيم المؤسسة وتسييرها في اتجاه الأهداف التربوية المسطرة.
- أن يترجم توجهات وأولويات السياسة التربوية الوطنية إلى عملية فعلية قابلة للقياس والتقييم في مختلف مستويات القرار.

---

[1] السيد على شتاو فادي وعمر الحولاني، ***علم الاجتماع التربوي*** (مصر: مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، 1997)، ص.13.

[2] وزارة التربية الوطنية، وثيقة تتعلق بـ: الضوابط التنظيمية الجديدة لمشروع المؤسسة من أجل إعداد عقد النجاعة، د س ن، ص1.

- تبليغ المحيط بنشاطات المؤسسة وأهدافها.
- يهدف مسعى المشروع إلى تمكين الفاعلين المتعاملين معها من فرصة العمل معا والتصرف جماعيا بطريقة تشاورية تذهب في الاتجاه الواحد المختار جماعيا[1].

د- إصلاح السياسة التعلمية:

يعد الإصلاح التربوي والتعليمي منطلقا لإصلاح أحوالها والنهوض بطاقاتها، ففي كل مرة تحاول هذه الإصلاحات مواجهة الخطر، وبناء الإنسان القادر على تجاوز محن الحضارة والمشاركة في بنائها.

ووصف بعض المفكرين الإصلاح التعليمي على أنه التغيير الشامل في بنية النظام التعليمي، أو التعديلات الشاملة الأساسية في السياسة التعليمية التي تؤدي إلى تغيرات في المحتوى والفرص التعليمية والبنية الاجتماعية أو في أي منها، وقد وضح هذا المفهوم أن بنية النظام التعليمي والسياسة التعليمية أحد المكونات الأساسية التي ينبغي أن تنطلق منها أي مبادرة جادة للإصلاح التعليمي بوصفها الوثيقة التي تتضمن أسس التعليم ومنطلقاته وأهداف العامة، ويتم في ضوئها توجيه سائر العملية التعليمية[2].

إن قضية إصلاح التعليم بقدر ما هي مهمة ومركزية في نهضة الأمم بناء الحضارات، بقدر ما تتطلب من الباحثين في علم السياسة تعميق البحث وتنويع المقتربات بغية الوصول إلى نتائج موضوعية، تضع اليد على المعيقات الحقيقية لعملية الإصلاح، والتي تعيق إصلاح التعليم فحسب، بل تتجاوزه إلى التنمية والنهضة والحضارة ككل[3].

ويعد مفهوم إصلاح التعليم "Educationreform" أحد المفاهيم التي أضيفت حديثا إلى مجموعة المفاهيم التربوية، وتمكين أن يصنف هذا المفهوم ضمن مجموعة المفاهيم الديناميكية التي تشتمل على التجديد، والتحديث والتطوير والإصلاح، وهذه المفاهيم قد تشتمل على بعض عناصر التشابه وبعض عناصر التعارض والاختلاف ونتيجة لكثرة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص2.

[2] علي حمدي، ***العلاقة بين السياسة التعليمية والإصلاح التربوي ماليزيا أنموذجا .***
http://cutt.us/PYDAJ 12/04/17، على الساعة 20:00.

[3] تحليل السياسات التعليمية، المتحصل عليه من:
http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_news.php?main_id=40642 18/04/2018 8:30.

المتغيرات المتفاعلة في النظم التعليمية، فقد أدى ذلك إلى عدم وجود اتفاق على وجود تعريف واحد ومحدد للإصلاح التعليمي، وعدم الاتفاق على العمليات المتضمنة فيه[1].

ويشير المعنى اللغوي للإصلاح في اللغة العربية إلى مدى (صلح) وبمعنى نفع، وفي الإنجليزية فإنه يعني التعديل (تعديل ما هو معيب أو فاسد) والإصلاح، اصطلاحا يعني جملة الإجراءات والخطوات التي تتم في ميدان التعليم باستخدام إمكانات بعضها مادية والأخرى معنوية مثل التشريعات والقواعد والقوانين المنظمة للعمل وذلك لمعالجة مدخلات محددة كما هدف إنتاج مخرجات جديدة في ميدان التعليم[2]، ويشير الاصطلاح في المجال التربوي إلى عملية التغيير في نظام التعليم أو جزء منه نحو الأفضل، وغالبا ما يتضمن هذا المصطلح معاني سياسية واقتصادية واجتماعية، وبذلك يمكن النظر إلى الإصلاح التربوي والتعليمي على أنه يتضمن عمليات تغيير سياسة واقتصادية واجتماعية ذات تأثير على إعادة توزيع مصادر القوة والثروة في المجتمع، وعلى أنه يتضمن تعديلات شاملة أساسية في السياسة التعليمية، تؤدي إلى تغيرات في المحتوى التعليمي والبنية الاجتماعية أو في أي منها النظام التعليم في مجتمع ما[3].

هـ- نوعية التعليم:

يقصد بنوعية التعليم جودة التعليم وهي مجموعة المعايير والإجراءات والقرارات التي يهدف تنفيذها إلى تحسين البيئة التعلمية، بحيث تشمل هذه المعايير المؤسسات التعليمية بأطرها وأشكالها المختلفة، المهنة التدريبية والإدارية وأحوال الموظفين الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمنظومة التعليمية، وتختلف معايير الجودة من مؤسسة لأخرى، إلا أنها تلتقي في كثير من المبادئ والمرتكزات الأساسية والتي تهدف جميعها إلى إخراج المنتج النهائي، وهو الطالب الذي يحمل كافة المهارات التي تقوم على التفكير والبحث والنقد والتحليل والشخصية القوية والقدرة عن التعبير عن الرأي لتلبية احتياجات سوق العمل والمجتمع كذلك، ولتحقيق ذلك لابد من تحقيق معايير الجودة في التعليم وهي:

---

[1] على صالح جوهر، ***الإصلاح التعليمي في العالم العربي*** (القاهرة: المكتبة العصرية ، 2009)،ص. 11.

[2] ***مرجع نفسه***، ص.14.

[3] محمد صبري الحوت، ***إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج***. المتحصل عليه من: https://www.abjjad.com/book/2451832863/ 2018/04/18، 10:30.

- جودة المقررات الدراسية والمناهج العلمية.
- جودة الأطر التربوية والتعليمية والإدارية.
- جودة البنية التحتية والمرافق العامة.
- نتائج التحصيل العلمي.
- التحسين المستمر[1].

ويعرف محمود عباس عابدين الجودة في التعليم: "مجموعة الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية، وحالتها بما في ذلك كل أبعادها: مدخلات وعمليات، ومخرجات قريبة وبعيدة وتغذية راجعة، وكذا التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين وعلى قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة[2].

و- التشاركية

هي منظومة تواصل بين مختلف الفاعلين، وتساعد حاملي التغيير والفئات المجتمعية الأخرى على إيجاد نقطة التقاء لبلورة رؤية مشتركة للتغيير سواء من حيث تصور مضمونه، وبرمجته وتفعيله ثم تقييم نتائجه، وتؤدي التشاركية إلى حدوث نوع من الاستقلالية، سواء كان القطاع العام أم الخاص، بحيث يصبح المواطن فاعلا ومتفاعلا، ومسؤولا يمكنه اتخاذ القرار بنفسه والتحكم في مصيره واختيار الحلول لمشكلاته، وبالتالي تنمية نفسه بنفسه، والتشاركية مقاربة تنقل الناس من وضعية الانتظار التي ينتجها الفهم غير السليم للمقاربة الفاعلة والمنتجة، والمقاربة التشاركية تعني " العمل مع" عوضا عن "العمل من أجل " بمعنى العمل باتجاه أفقي عوضا عن الاتجاه العمودي، بعبارة أخرى المقاربة التشاركية جاءت لتصحيح المنهجية المعتمدة في العمل العمومي والمتمثلة في الاعتماد على الخاص من خلال التشاركية مع القطاع العام في انجاز مشاريع أو برامج.[3]

---

[1] مفهوم جودة التعليم، المتحصل عليه من: http://cutt.us/Hbx3C 2018/04/23، 9:30.

[2] إبراهيم هياق، ***اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر*** " أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة منتوري: قسم علم الاجتماع، 2011/2010)، ص. 77.

[3] إسماعيل جرادات، "التشاركية..؟"، المتحصل عليه من:
http://thawra.sy/_kuttab_a.asp?FileName=90942318220151221023918 ، 2018/05/08، 18:25.

ز-مفهوم الدراسات التقويمية:

لقد ضم الدارسون التقويم كمفهوم وكعملية إلى ميادين البحث في العلوم الاجتماعية، فظهرت البحوث التقويمية كإحدى أشكال التصميمات البحثية، التي لا تبحث عن اكتشاف علاقات بين متغيرات مستقلة وأخرى تابعة، وإنما تسعى إلى تقويم ظاهرة أو متغير معين .وتهتم تصميمات بحوث التقويم بدارسة الجدوى الاجتماعية أو الاقتصادية أو المالية أو السياسية لتطبيق برنامج محدد ومطبق حاليا، أو سيطبق مستقبلا .فبحوث التقويم تبدأ من برنامج وتحاول قياس جدواه، عكس بحوث تحليل السياسات العامة التي تبدأ من المشكلة وتحاول تحديد السياسات الممكن إتباعها للحل .وستنطلق هذه الدارسة التقويمية من أسلوب مشروع المؤسسة كسياسة لإصلاح التعليم في الجزائر، ومحاولة قياس جدواه على العملية التعليمية[1].

2-الدراسات السابقة

إن موضوع المنظومة التعليمية وآليات إصلاحها من أهم الموضوعات التي أولتها السياسة العامة في الجزائر أهمية، نظرا لحساسية هذا القطاع وأهميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن هذا الموضوع لم يلق الاهتمام نفسه لدى الأكاديميين إلا ما قدر ففي شأن الإصلاح التربوي نجد بعض الدراسات مثل دراسة الباحث إبراهيم هياق في رسالة الماجيستير بعنوان (اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الاصلاح التربوي في الجزائر "أساتذة متوسطات أولاد جلال نموذجا") والتي تهدف الرسالة إلى البحث في اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الاصلاح التربوي في الجزائر، حيث وجهت هذه الدراسة عنايتها بالإصلاح التربوي في مرحلة التعليم المتوسط فقط، في حين يولي هذا البحث أهمية لواقع التعليم ومسار إصلاحه في الجزائر.

بالإضافة إلى دراسة الباحثة هنية عريف والتي تناولت في مقال نُشِر في مجلة الأثر العدد 29 بديسمبر 2017، موضوع اللغة العربية ومناهجها في ظل اصلاح المنظومة

[1] عبد القادر كراجة، **القياس والتقويم** (الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1997)، ص ص.104،5.

التربوية في الجزائر بين مقومات الهوية الوطنية وتحديات العولمة، وسلطت هذه الدراسة الضوء على واقع اللغة العربية ومناهجها في مشروع إصلاح المنظومة التربوية، وهو جانب من جوانب الاصلاح التربوي، في حين سلطت الدراسة الضوء عن أسلوب مشروع المؤسسة في الاصلاح التربوي.

أما عن موضوع مشروع المؤسسة في المجال التربوي فهناك دراسة تتمثل في رسالة ماجستير للباحث "عبد السلام دخيل بعنوان": مشروع المؤسسة التعليمية في الجزائر، للسنة الجامعية 2009- 2010، والذي تناول فيه أحد الأساليب التي تناولتها الجزائر في قطاع التربية وهو مشروع المؤسسة، وهذا الأخير بعد نمط للتجديد والتخلي عن النموذج القديم والكلاسيكي، ورسالة ماجيستير للباحثة "لعويط أمال" بعنوان دور مشروع المؤسسة في المنظومة التربوية الجزائرية لسنة 2013/2012، والتي حاولت من خلالها إبراز دور مشروع المؤسسة في الجانب الاداري، يلاحظ أن هذين الدراستين قد نظرا إلى مشروع المؤسسة التربوية من الناحية الادارية باعتباره أسلوب لتسيير الادارة المدرسية من منظور الإدارة بالمشاريع، أما ما تناولته هذا البحث هو مشروع المؤسسة كأسلوب لإصلاح السياسة التعليمية.

3-الاطار النظري:

إن مشروع العمل يقوم على المنهج التربوي الجديد الذي يرتبط بالأسلوب العلمي بخطواته المحددة، ويعد أسلوب لحل المشكلات القائم على حرية المتعلم وأكثر ايجابية من الطرق والأساليب التقليدية، وتتجسد هنا نظرة جون ديوي في التربية والتي تخالف الطرق التعليمية الاخرى إذ اتضح أن التربة في نظر ديوي تهدف إلى النمو وترى أن تحقيقه يقتضي التفاعل بين المتعلم وبيئته من خلال ما يقدم له ضمن الموضوعات والأنشطة التربوية فغن منهج الدراسة فيها يقوم على النشاط عن طريق المشروعات التي تحوي

المشكلات التي تشير التلميذ وتضمن له التعامل معها عن رغبة، وهذه هي أهم الطرق التربوية التقدمية التي انتجها فلسفة ديوي التربوية.[1]

ومن مميزات طريقة المشروع التربوية عند ديوي هي أن يتضمن المشروع موضوعا تدعو إليه الحاجة ويكون في كل عمل اشراك المتعلم فيه فمن دون الهدف لا يكون المشروع المختار سليم لأن شعور المتعلم بالغاية من كل عمل يشترك فيه ويجعله يوظف كل قواه ومواهبه.

- **ملاحظة:** اعتمدت الدراسة مصطلحات متعددة للتعبير عن مفهوم السياسة التعليمية، فالمنظومة التربوية والتعليم والتربية كلها تؤول إلى نفس المفهوم وهو السياسة التعليمية.

[1] جون ديوي، الديمقراطية والتربية، تر متى عفراوي وزكريا ميخائيل، (القاهرة: التأليف للترجمة والنشر، 1946م)، ص.313.

الفصل الأوّل

الواقع التعليمي في الجزائر ومسارات إصلاح السياسة التعليمية

تمهيد:

يعد قطاع التربية والتعليم بمثابة الوعاء الذي تنصهر فيه شخصية الأمة وتتشكل فيها فلسفتها وتظهر للوجود، ونظرا لهذه الأهمية البالغة تسعى الجزائر للحفاظ عن مقوماتها وخصائصها من خلال هذا القطاع، ولكي تحافظ التربية على ذلك استوجب عليها عملية الاصلاح التي لا بد أن تكون من أهم الأولويات للدولة، شأنها شأن المنظومات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، ولما كانت المنظومة التربوية أشد حساسية تحتم ضرورة مواكبتها للتطور العلمي العالمي، فإن الاصلاح يطالها من حين لآخر، وعليه صار من الضروري أن تسعى الجزائر الى رسم السياسات واقرار الاصلاحات التي بإمكانها مواكبة التطورات الحاصلة على كافة الأصعدة، حتى يؤدي قطاع التربية والتعليم الدور المنتظر منه في تقديم الأفضل والقضاء على العوائق التي تؤدي بالمنظومة الى التراجع والتدهور.

المبحث الأول : واقع المنظومة التعليمية في الجزائر.

إن قطاع التربية والتعليم قطاع أساسي ومرجعي، ومنبع للعديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، والمدرسة الجزائرية مثل أي مدرسة في العالم تحتاج دائما الى مراجعة واعادة نظر وتطوير وإصلاح، فقد شكل التعليم أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الدولة مباشرة بعد حصولها على الاستقلال الى غاية كتابة هذه السطور.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المنظومة التعليمية في الجزائر منذ الاستقلال.

للتعرف على واقع المنظومة التربوية في الجزائر منذ الاستقلال سوف نتطرق إلى مراحلها والفترات التي مرت بها.

الفرع الأول: المرحلة الأولى 1962-1970:

لقد كان الدخول المدرسي للموسم الدراسي 1963/1962 أصعب دخول مدرسي في تاريخ الجزائر، وذلك لعدة أسباب منها الانهاك والتعب اللذين كانا سمة أمة خرجت من الحرب، بالإضافة إلى قلة الموارد الاقتصادية ومشكل التأطير، فكان ميدان التربية في الجزائر يتميز حينها أنها منظومة تربوية غريبة بمضامينها وتنظيمها ومهامها، ومحدودة في طاقتها، كما أنها موجهة إلى نسبة من الأميين تزيد عن 85%، ولذلك وجب أن تعود المدرسة إلى إرادة الشعب الجزائري، ولاتخاذ اجراءات سريعة، حيث تم الاعلان عن الدخول المدرسي في 1962/10/15 من طرف رئيس الجمهورية آنذاك السيد أحمد بن بلة، كما تم تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم سنة 1963 وكانت البداية بإجراءات تخص السيادة الوطنية أهمها:

- ترسيم اللغة العربية والدين الاسلامي في مناهج التعليم.
- توجيه عناية لدروس التاريخ وتصحيح مسار تدريس هذه المادة.
- تكثيف الجهود الرامية إلى توفير اطارات التعليم.[1]

[1] وزارة التربية الوطنية، المجلس الأعلى للتربية، وثيقة تتعلق بـ: ***المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة و اصلاح التعليم الأساسي***، الوثيقة القاعدية، (الجزائر: 1998)، ص.9.

انطلقت الجزائر في تعريب المراحل الأولى من التعليم الابتدائي، حيث تقرر تعريب الأولى ابتدائي سنة 1965، ثم تتابعت العملية وهكذا بدأ في التعريب المرحلي حيث عربت السنوات من التعليم الابتدائي تعريبا كاملا.

فالتعليم الابتدائي في هذه المرحلة يشمل ست سنوات دراسية تتوج بمسابقة السنة السادسة التي يمكن الناجح فيها بالالتحاق بالتعليم المتوسط، أما التعليم المتوسط فيشمل ثلاثة أنماط هي:

- التعليم العام ويدوم أربع سنوات، ويتوج بشهادة الاهلية والتي عوضت فيما بعد" بشهادة التعليم العام".
- التعليم التقني ويدوم ثلاث سنوات ويؤدى في اكماليات التعليم التقني ويتوج بشهادة الكفاءة المهنية.
- التعليم الفلاحي ويدوم ثلاث سنوات ويؤدى في اكماليات التعليم الفلاحي ويتوج بشهادة الكفاءة الفلاحية .

أما التعليم الثانوي فيشمل ثلاثة أنماط هي:

- التعليم الثانوي العام: يدوم ثلاث سنوات ويتعلق بمختلف شعب البكالوريا (رياضيات، علوم تجريبية، فلسفة)، أما ثانويات التعليم التقني تتعلق باختبار بكالوريا شعب (تقني رياضي، تقني اقتصادي).
- التعليم الصناعي والتجاري: وهو يحضر التلاميذ لاجتياز شهادة في الدراسات الصناعية والتجارية وتدوم خمس سنوات.[1]
- التعليم التقني: يحضر التلاميذ لاجتياز شهادة التحكم خلال ثلاث سنوات من التخصص بعد التحصل على شهادة الكفاءة المهنية.

كما تم الغاء النظام الفرنسي لشهادة البكالوريا بصدور المرسوم 495/63 المؤرخ في 1963/12/31 وتم استحداث بكالوريا جزائرية يمتحن فيها التلاميذ مرة واحدة في السنة بعد نهاية الدروس في المرحلة الثانوية والتي تدوم ثلاث سنوات.[2]

[1] المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، النظام التربوي في الجزائر، المتحصل عليه من:
http://www.infp.edu.dz 2018 15 مارس 8:20 ص ص 18-19

[2] المرجع نفسه، ص19.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1971-1980:

وفي بداية هذه المرحلة أصبح عمر المدرسة الجزائرية ثمان سنوات لتسجل تطور هام رافق مسار هذا النوع من التعليمن حيث شهد تقدمها في عدد المعاهد التابعة وعدد المتوسطات والثانويات، وقد ارتفع عدد المعاهد الاسلامية من ثمان فقط سنة 1963 إلى ستة عشر معهدا سنة 1965 موزعة على العديد من مناطق الوطن، وبلغت اثنين وخمسون معهدا سنة 1976.[1]

بعد الجهود المتواصلة والمبذولة من قبل الدولة شرع في التفكير في منظومة تربوية جديدة، وقامت الوزارة بعدة تجارب ميدانية، فتجسدت هذه الجهود في اتخاذ أمرية 1976/04/16 والتي هي بمثابة ارضية تعتبر قانونا مدرسيا، يتضمن هذا النص تنظيم التربية والتكوين فيستمد هذا النظام الجديد مبادئه من القيم العربية والاسلامية وينص على الخصوص على اجبارية التعليم ومجانيته، وتعميم استعمال اللغة العربية، وجعل النظام التربوي من اختصاص الدولة، ونصت الأمرية أيضا على تفرع النظام التربوي إلى أربع مستويات: التعليم التحضيري والأساسي بطوريه والمتوسط والثانوي والتعليم العالي، وقبل الاصلاح الشامل الذي طرأ سنة 1980 الذي ينص بإقامة المدرسة الأساسية اتخذت عدة اصلاحات وتعديلات جزئية ذات أهمية كبرى، وقد تمت بناء على ثلاثة اختيارات:

- الاختيار الوطني بإعطاء التعريب والجزأرة مما يستحقان من العناية.
- الاختيار الثوري بتعميم التعليم وجعله في متناول الكبار والصغار.
- الاختيار العلمي بتفتح التعليم والعصرنة والتحديث والتحكم في العلم والتكنولوجيا.

ورغم هذه المجهودات الجبارة كان من اللزوم أن تستعين الدولة بالتعاون الأجنبي، فتمت في العشرية الأولى بعد الاستقلال إعارة الكثير من المتعاونين من الأقطار العربية الشقيقة، وكذلك من دول أخرى ابتداءً من سنة 1970.[2]

---

[1] ابراهيم هياق، *اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الاصلاح التربوي في الجزائر*، ***مذكرة ماجستير غير منشورة*** (جامعة قسنطينة: قسم علم الاجتماع، 2010-2011)، ص. 133.

[2] رابح تركي ، ***أصول التربية والتعليم*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1990)، ص.55.

الشكل رقم1: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1971-1980.[1]

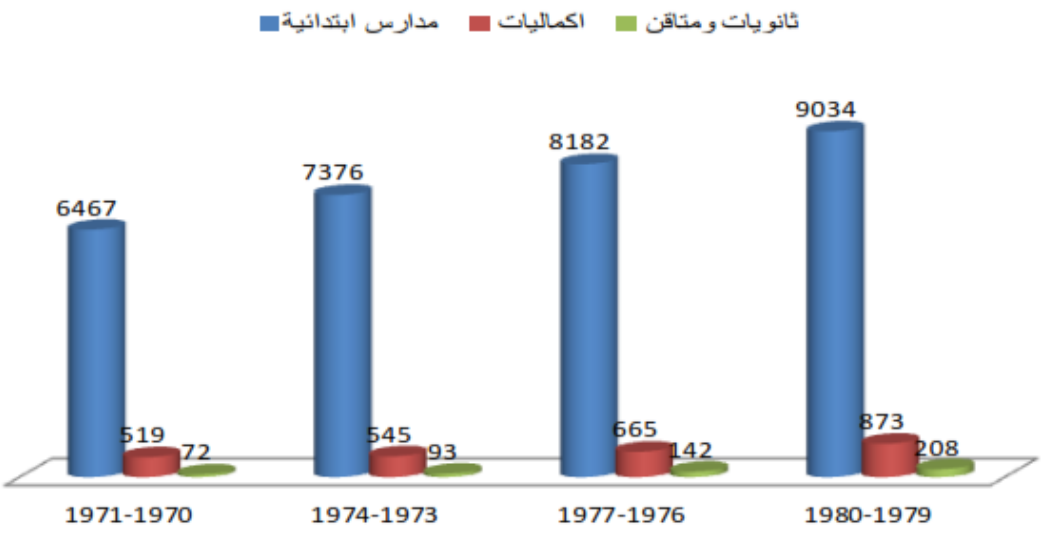

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة من 1981-1990:

عرفت هذه المرحلة تنصيب الاصلاح الجديد والمتمثل في التعليم الأساسي بداية من الثمانينيات بموجب الأمر 35/76 المؤرخ في 1976/04/16، والقاضي بتنظيم التربية والتكوين ومواكبة التطور الحضاري والتكنولوجي من خلال وضع مخطط توضيحي من أجل هيكلة النظام التربوي.[2]

إن إنشاء المدرسة الأساسية في محاولة للتغيير تماشيا مع المستجدات من تعميق التعريب ومساير للتغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده الجزائر، وترسيخا للمبادئ السياسية للدولة ولطموحات الجماهير، حيث تهدف إلى تربية النشأ على الخلق الاشتراكي وعلى حب العمل والتمسك بقيم الحضارة العربية الاسلامية، وتربيته على حب الوطن والدفاع على مكاسب الثورة، وتحصيل المعارف العلمية التقنية اللازمة لرقي الأمة والنمو الاجتماعي والاقتصادي للوطن.[3]

---

[1] وزارة التربية الوطنية، المدرية الفرعية للإحصائيات.

[2] وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية (الجزائر: المديرية الفرعية للتوثيق، مكتب النشر، عدد1992)، ص.21.

[3] بوفلجة غياث، ***التربية والتكوين بالجزائر*** (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 42.

قد تم تنظيم التعليم في هذه المرحلة كما يلي:

- **التعليم الأساسي:**

شهدت هذه الفترة إرساء معالم المدرسة الأساسية وتنفيذها وتعميمها بشكل تدريجي باعتبارها مدرسة قاعدية تتميز بطابع الإلزام في فترتي التعليم الإبتدائي الذي يدوم ست سنوات وفترة التعليم المتوسط الذي يدوم أربع سنوات

- **التعليم الثانوي:** لم يشهد التعليم الثانوي في هذه الفترة تحولات بل اقتصرت هذه التحولات في:

- إدراج التربية التكنولوجية (1984-1985) من طرف الوزارة.
- إدراج التعليم الاختياري (لغات/اعلام آلي/تربية بدنية).
- فتح شعب تعليم جديدة كشعبة العلوم الاسلامية.

- **التعليم التقني:** وكانت أهم التحولات تتمثل فيما يلي:

- إقامة التعليم الثانوي القصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة المهنية، والذي ظل ساري المفعول من (1980 إلى 1989).
- فتح شعب جديدة، وفي نهاية هذه المرحلة تم إدماج القسمين الوزاريين المكلفين بالتربية في وزارة واحدة هي "وزارة التربية الوطنية".[1]

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة (1991-2000):

إن هذه المرحلة كانت امتداد لسابقتها بالعمل بالنظام التربوي وفق المدرسة الأساسية بأطوارها المختلفة والتي تختتم فيها الدراسة بامتحان شهادة التعليم الأساسي، غير أن ما يميز هذه المرحلة هو التحولات المرافقة لها في الجزائر بعد دستور 23 فيفري 1989 وإقرار التعددية الحزبية، والسماح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، أي الانتقال من الاحادية

[1] المعهد الوطني للتكوين مستخدمي التربية، ***النظام التربوي والمناهج التعليمية***، (الجزائر: 2004)، ص. 23.

إلى التعددية، وتماشيا مع التحولات الاقتصادية، كان لابد أن تنعكس على المنظومة التربوية حتى تتلاءم مصطلحاتها ومفاهيمها المتداولة مع الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.[1]

كما اضطر أصحاب القرار إلى اقرار ضرورة التخفيف من كثافة البرامج وتكييفها حسب الوضعية الجديدة الناتجة عن التغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، وبالفعل فقد تم تخفيف البرامج في السنة الدراسية (1993-1994) من خلال إعادة كتابة برامج التعليم الأساسي دون أن تتبع هذه العملية بإعداد كتب مدرسية جديدة، وتم أيضا إنشاء المجلس الأعلى للتربية لتنسيق الاصلاح سنة 1996، كما أوكلت مهمة تكوين المعلمين والأساتذة في مختلف الأطوار إلى المؤسسات الجامعية ابتداءً من 1999م.[2]

الفرع الخامس: المرحلة الخامسة: 2000-2017:

في اطار تطور المنظومة التربوية الجزائرية في الألفية الجديدة تم تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في شهر ماي 2000، وقدمت هذه اللجنة تقريرها في مارس 2001 للسيد رئيس الجمهورية ولقد كرس مجلس الحكومة ضمن اجتماعات لدراسة هذا الملف الشديد الأهمية، ثم تواصلت مناقشة مشروع الاصلاح في 06 مارس 2002، حيث قرر السيد رئيس الحكومة تشكيل فريق عمل مكلف بضبط خطة عمل لتنفيذ الاصلاح التربوي[3].

ولقد أدخلت جملة من الاجراءات الجديدة حيز التنفيذ خلال السنوات الدراسة 2005/2004/2003، وهكذا يدرج الطور المسمى بالتربية التحضيرية في منطق اعادة الهيكلة الجديدة للنظام مع السعي الى تعميم على الأطفال البالغين من العمر خمس سنوات، أما التعليم الابتدائي فان مدته تقلصت من ست سنوات إلى خمس سنوات، وتتمثل هذه الاجراءات أيضا في استحداث مادة تعليمية جديدة تحمل اسم "التربية العلمية والتكنولوجية" حيث تدرس ابتداءً من السنة الأولى ابتدائي، كما تشمل تعليم اللغة الفرنسية كلغة اجنبية

[1] ابراهيم هياق، مرجع سابق، ص.139.

[2] مراد بوتليليس، مرجع سابق، ص.84.

[3] العرابي محمود، دراسة كشفية لممارسة المعلمين للمقاربة بالكفاءات، ***مذكرة الماجستير غير منشورة*** (جامعة وهران: قسم علم النفس وعلوم التربية 2011/2010)، ص. 26.

أولى تدرس ابتداءً من السنة الثانية ابتدائي، واعتمادا الرموز العالمية في مادة الرياضيات وتجدر الاشارة في هذا المقام الى ادخال اللغة الأمازيغية في السنة الرابعة ابتدائي.

أما التغيرات التي أحدثت في طور التعليم المتوسط فهي تشمل تمديد مدة هذا الطور من ثلاث سنوات الى أربع سنوات، وتعليم اللغة الانجليزية كلغة أجنبية ثانية ابتداء من السنة أولى متوسط، واعتماد نظام الترميز العالمي وادراج المصطلحات العلمية، وتعويض مادة التربية التكنولوجية بمادة جديدة هي "العلوم الفيزيائية والتكنولوجية"، أما اللغة الأمازيغية تحتل مكانتها كلغة وطنية.[1]

إذ يتضمن العدد الخاص للنشرة الرسمية للتربية الوطنية مجموعة النصوص التنظيمية الخاصة بإصلاح المنظومة التربوية التي صدرت منذ إحداث اللجنة الوطنية للإصلاح بالمرسوم الرئاسي المؤرخ في 09 ماي 2000، وتعيين وتنصيب أعضائها من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. هذا الاصلاح الذي عرف تحضيرا مكثفا قبل البدء في تجسيده ميدانيا في مطلع السنة الدراسية 2005-2004 على مستوى سنة أولى ابتدائي والأولى متوسط، وتم أيضا تنصيب اللجنة الوطنية للمناهج في نوفمبر 2002 والتي وضعت نتائج أعمالها الأولى والمتمثلة في المناهج التعليمية الجديدة للمستويين المذكورين، وتتواصل عملية اصلاح المناهج مع بقية المستويات الأخرى إلى أن يتم تعميمها في مطلع السنة الدراسية 2007-2006 بالنسبة للتعليم المتوسط. و2007-2008 بالنسبة للتعليم الابتدائي. أما بالنسبة للتعليم الثانوي فإن هيكلة هذه المرحلة وإعداد البرامج الخاصة بها – وفضلا عن اصلاح المناهج التعليمية- يمتد الاصلاح ليشمل مجموع المكونات المتفاعلة الأخرى للنظام التربوي[2].

إن هذا الإصلاح يعد الثاني من نوعه بعد الإصلاح العميق الذي عرفته المدرسة الجزائرية سنة 1976، غير أنه إذا كان إصلاح السبعينيات قد أملته فترة بعد الاستقلال وكانت الأسبقية فيه تأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها فضلا عن ديمقراطيتها

[1] صبرينة حديدان وشريفة معدن، "مدخل إلى تطبيق المقاربة بالكفاءات في ظل الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر"، ***العلوم الانسانية والاجتماعية*** (جامعة قسنطينة الجزائر، جامعة أم البواقي، عدد خاص: ملتقى التكوين بالكفايات)، ص ص. 194-200.

[2] وزارة التربية الوطنية، ***إصلاح المنظومة التربوية*** (الجزائر: مكتب التوثيق للنشر، ج1، ط2، 2009)، ص ص.3-5.

وانفتاحها على العلوم التكنولوجية، فإن الاصلاح الجديد تمليه ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتم أيضا إصلاح التعليم الثانوي ووضع هيكلة جديدة حسب القرار الوزاري رقم 16 المؤرخ في 2005/05/14، وقد شرعت الجزائر في إحداث إصلاح آخر يتمثل في القانون التوجيهي الذي يتضمن مجموعة من الاجراءات من بينها ما يلي:

- الإجراء الخاص بتغيير السلم التعليم من خلال إلغاءه نظام التعليم الأساسي.
- إجراء خاص بتحديد المناهج ومراجعة المضامين وطرائق التدريس.
- الاجراء الخاص بفتح المجال أمام مساهمة الخواص في تأليف الكتب المدرسية[1].

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن هناك ثلاث مستويات أساسية للإصلاح وهي:

- تجديد البرامج الدراسية والوسائل والأدوات الأخرى للتدريب.
- كفاءة وحركية الأساتذة من خلال التكوين.
- إعادة تنظيم مدة وشعب التعليم والتدريب.[2]

المطلب الثاني: واقع نوعية التعليم في الجزائر.

إن التعليم هو اللبنة الأساسية والهامة التي يتحقق من خلالها التطور والنمو والتنمية، ولكي يتحقق ذلك فإن أولى الخطوات تتمثل في الاهتمام بالتعليم باعتباره العامل الاستراتيجي الهام الذي يقوم بتأكيد هوية المجتمع والحفاظ على مستقبله، من خلال إعداد القوى العاملة المؤهلة باعتبارها هدف التنمية وأداتها، لذا تسعى معظم البلدان جاهدة لكي تكفل لجميع الأفراد الحق في التعليم، وغالبا ما يطغى التركيز على توفير فرص الالتحاق بالتعليم على قضية جودة التعليم، ومع ذلك فإن قضية الجودة تظل في صميم موضوع توفير التعليم للجميع التي تحدد كمية ما يتعلمه التلاميذ ومدى ما يحققه تعليمهم من مجموعة الأهداف الشخصية والاجتماعية والانمائية.[3]

[1] المرجع نفسه، ص.5.

[2] حديدان و معدن، مرجع سابق، ص.194-200.

[3] وداد بوقزولة، ***درجة إسهام مقومات إدارة الجودة الشاملة في تجويد مكونات العملية التعليمية بمؤسسات التعليم الثانوي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة سطيف2: قسم علم النفس التنظيمي، 2016-2017)، ص14.

الفرع الأول: الانفاق الحكومي على التعليم في الجزائر

لقد أصبح الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم استثمار في المستقبل المشترك، وفي هذا السياق تنفق الجزائر نسبة مهمة من ميزانيتها الوطنية على قطاع التربية والتعليم، حيث يلاحظ التزايد المتواصل لنسبة الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع، والتي بلغت سنة 2008 قيمة 280.543.953.000 دج وفي سنة 2011 569.317.554.000 دج بينما تزايد هذا المبلغ ليصل في عام 2015 إلى 746.643.907.000 دج أما في 2017 فبلغ إلى 746.261.305.000 دج.

جدول رقم1: الانفاق الحكومي على التعليم في الجزائر (2007،2017).[1]

السنة	الاعتمادات المخصصة لقطاع التربية والتعليم
2007	280.543.953.000
2008	374.276.936.000
2009	390.566.167.000
2010	569.317.554.000
2011	544.383.508.000
2012	628.664.041.000
2013	696.810.413.000
2014	746.643.907.000
2015	764.643.907.000
2016	764.052.396.000
2017	746.261.385.000

[1] من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2008-2017.

الشكل رقم 2: الاعتمادات المخصصة لقطاع التربية والتعليم[1]

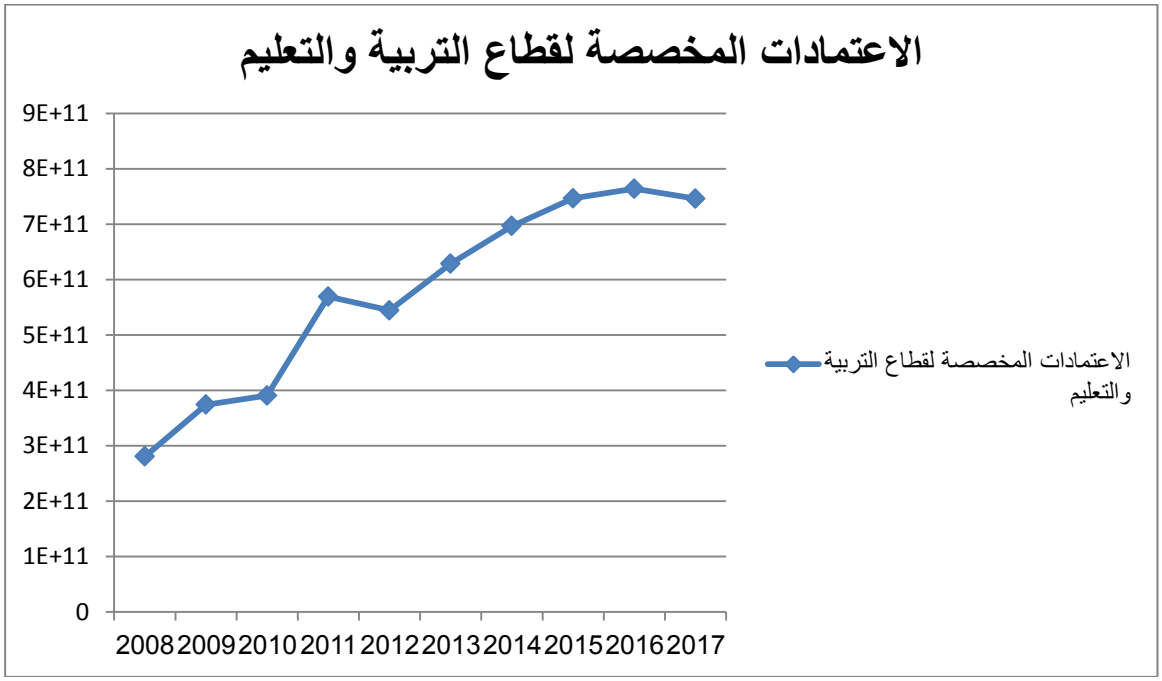

من خلال المنحنى الموضح أعلاه يلاحظ أن الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التربية في تزايد حيث تعكس هذه الزيادة مدى اهتمام الحكومة بقطاع التربية والتعليم.

جدول رقم 2: ميزانية التسيير والتجهيز لقطاع التربية والتعليم مقارنة بميزانية الدولة (2008-2017)[2]

السنة	ميزانية تسيير الدولة	الاعتماد المخصص للقطاع	النسبة %
2008	2.017.969.196.000	280.543.953.000	13.90
2009	2.593.741.485.000	374.276.936.000	14.40
2010	2.837.999.823.000	390.566.167.000	13.70
2011	3.434.306.534.000	569.317.554.000	16.57
2012	4.608.250.475.000	544.383.508.000	11.80
2013	4.335.614.484.000	628.664.041.000	14.40
2014	4.417.452.366.000	696.810.413.000	14.70
2015	4.972.300.000.000	746.643.907.000	15.01

[1] من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2008-2017.

[2] من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2008-2017.

2016	4.747.430.000.000	764.052.396.000	16.09
2017	5.635.514.000.000	746.261.385.000	13.24

الشكل رقم 3: ميزانية قطاع التعليم مقارنة بميزانية تسيير الدولة[1]

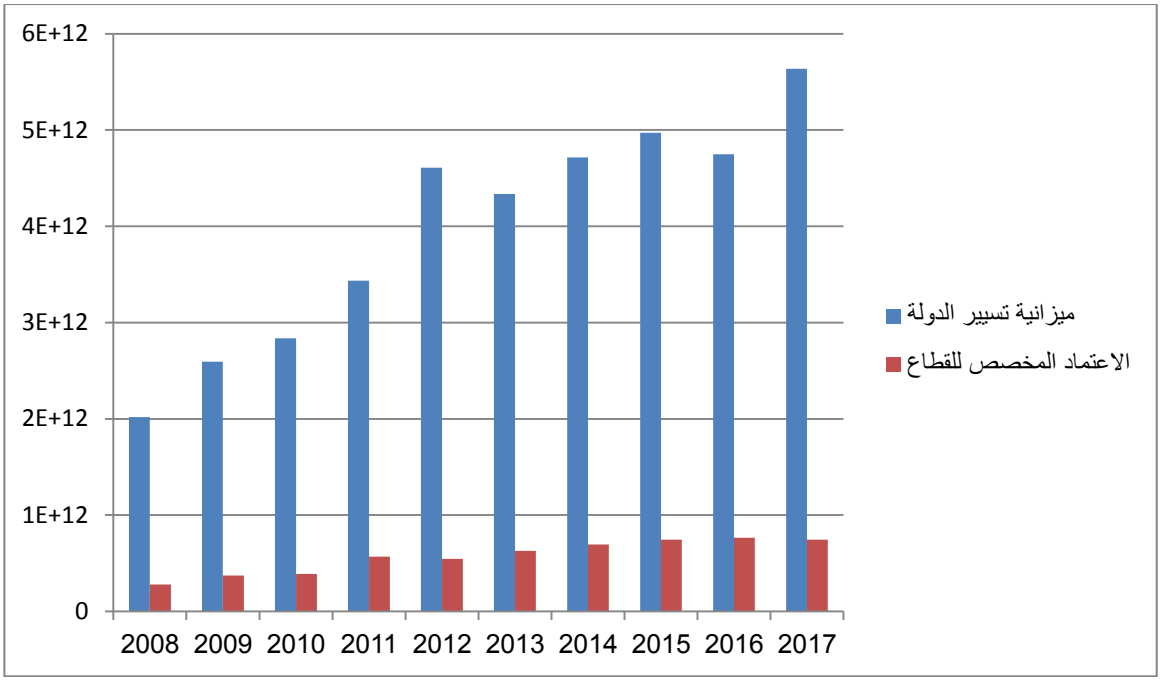

من خلال الجدول الموضح يلاحظ أن النسبة المئوية للاعتمادات المخصصة قطاع التربية والتعليم مقارنة بالميزانية العامة للدولة فإنها تتراوح ما بين 13.24% و16.57% وهي قيمة معتبرة إلى حد كبير وهذا دليل على الاهتمام الحكومي بهذا القطاع المهم والأكثر حساسية والذي لهو ارتباط كبير بكل القطاعات الأخرى.

الفرع الثاني: مكانة ومرتبة المدرسة الجزائرية:

كشف مؤشر دافوس* الخاص بقياس جودة التعليم خلال سنة 2017 في تقريره الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بعد اجتماعه السنوي في منتجع دافوس الشتوي بسويسرا عن احتلال الجزائر المرتبة 11 عربيا و119 عالميا من حيث جودة التعليم ومستوياته وذلك من أصل 140 دولة على المستوى العالمي، حيث قام مؤشر دافوس لجودة

[1] من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2008-2017.

* منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس: وهو منظمة دولية تعقد مؤتمرا سنويا في فصل الشتاء بمدينة دافوس بسويسرا ، وذلك لمناقشة التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية، والاهتمامات السياسية والقضايا الاجتماعية المهمة.

التعليم بقياس جودة ومستويات التعليم في 140 دولة التي خضعت للتصنيف والقياس خلال سنة 2017.[1]

فيما كشفت نتائجه مؤشر جودة التعليم الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس حصول قطر على المرتبة الأولى عربيا والتاسعة عالميا، بينما تحتل الشقيقة تونس المرتبة 84 عالميا، ويتم احتساب درجات المؤشر عن طريق جمع العديد من البيانات العامة والخاصة المتعلقة وبنحو اثنى عشر فئة أساسية، تضم: المؤسسات التعليمية والابتكار والبيئة الاقتصادية والصحة والتعليم الأساسي والتعليم الجامعي والتدريب بالإضافة إلى كفاءة سوق العمل وتطوير سوق المال والجاهزية التكنولوجية وكذا حجم السوق وتطوير الأعمال.[2]

الفرع الثالث: المنهاج التربوي

تعد المناهج الدراسية الأداة الفعالة التي تستخدمها المجتمعات في بناء وتشكيل شخصية الأفراد المنتمون لها وفقا لفلسفتها وثقافتها ومعتقداتها، فمن المعروف أن المناهج الدراسية تعكس تطلعات وطموحات هذه المجتمعات وأمالها في أجيالها القادمة، كما تعكس الواقع الذي تعيشه هذه المجتمعات وما تعانيه من أحداث وما يمر بها من أزمات.[3]

فقد تطورت أزمة التعليم في الجزائر بعد مشاركة أسماء خبراء فرنسيين مشرفين على التعديلات الجديدة للمناهج الدراسية في مارس 2015 استقدمتهم وزيرة التربية "نورية بن غبريط" بعرض طريقة لبناء المناهج التربوية الجزائرية وفق نموذج المدرسة الفرنسية، واعتمدوا على ذلك المبادئ الأساسية للقانون التوجيهي الفرنسي المبني على الانفتاح والعولمة، فالمناهج الجديدة التي أشرف على هندستها خبراء فرنسيون تشجع على تدعيم

---

[1] جودة التعليم: الجزائر في المرتبة 11 عربيا و 119 عالميا، الصوت الآخر. المتحصل عليه من:
http://www.assawt.net/2017/01/%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-11-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/ 06 ماي 2018 16:30

[2] المكان نفسه.

[3] نسيمة بومعراف وساعد شفيق،" ***تطوير المناهج التربوية، مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة***"، مجلة دفاتر ع.17، (2016)، ص 31-58.

اللغة الفرنسية وذلك بالرجوع إلى اللغة الأم أي "العامية" وتفريغ اللغة العربية من محتواها وتحويلها إلى لغة معيقة للتمدرس لدى التلاميذ.[1]

وكانت أزمة تعديل المناهج قد احتدمت بالتزامن مع إضراب معلمي الجزائر الذين ينددون بسياسة التعتيم والسرية المنتهجة في تغيير البرامج والمناهج المدرسية ومطالبتهم بضرورة الاطلاع على المحتويات الجديدة قبل إصدارها، فمنذ التوقيع على وثيقة التعاون الفرنسي وشروط مرافقة بناء المشاريع وتقييم المناهج بما فيها العلوم الإنسانية والتجريبية تجسد بشكل مريب التدخل الفرنسي في الشؤون التربوية حيث أن التعديلات الجديدة لا تتعلق فقط بالتعاون بين البلدين، إنما هي تدخلات في مضامين المناهج الدراسية، كما رفعت الوزارة عدد ساعات دراسة اللغة الفرنسية لتتساوى مع اللغة العربية مع أن فرنسا ليست ضمن الدول العشرين الأفضل تعليما في العالم، بل أن الطبقة الثرية في فرنسا ترسل أبناءها للدراسة في أمريكا، كما أن علماء فرنسا ينشرون بحوثهم بالإنجليزية حتى تصل إلى العالمية، والجزائر ندرس اللغة الإنجليزية إلا في المرحلة المتوسطة.[2]

إن الإصلاحات الصادقة يجب أن تتعلق باللغة العربية وهي اللغة الأم، لكن وزارة التربية والتعليم تعتمد مقاربة تعليمية تدرس باللغة الفرنسية، وسيتم تحويل مادة اللغة العربية إلى مادة "الأدب العربي" وبالتالي الثقافات الموجودة في المناهج ستصدم التلميذ وتتعارض مع قيمنا العربية الأصيلة، فالمشكلة لا تكمن فقط في التعليم بالفرنسية وإنما في تدريس الفرنسية من منطلق القيم والثقافة والحضارة الفرنسية وهو ما يخلل القيم الأصيلة للتلميذ.[3]

فالجزائر التي استقلت عن فرنسا 1962 فشلت في بناء منهاج تربوي وطني يعوض النظام الموروث عن الاستعمار الفرنسي الذي عمر في الجزائر 132 عاما، وهو الفشل الذي يترجمه التردد في وضع مناهج لها صفات مدروسة تجعلها جزءا من خصوصيات المجتمع الجزائري على الرغم من المحاولة الاولى التي شرع فيها الرئيس الراحل هواري بومدين سنة

---

[1] نشيدة قوادري، ***بالوثاق... نموذج المدرسة الجزائرية لتدريس أبناء الجزائريين.***
المتحصل عليه من: https://www.echouroukonline.com/%D%A8% 03 ماي 2018، 15:30.

[2] تسنيم الريدي، ***مناهج الجزائر... تغيرات تتم سرا تثير القلق***، متحصل عليه من:
https://www.larby.co.uk/supplementeducation/2016/04/12 . 13 أفريل 2016، 21:30.

[3] المكان نفسه.

1967 قبل الاصطدام بصخرة التيار الغربي والفرانكفوني داخل المدرسة الجزائرية لأن المجتمع الجزائري ما زال ينظر لفرنسا على أنها دولة استعمار.[1]

فالمناهج الحالية غير مدروسة ولا ترتبط بواقع الجزائر المستقبلي وتعتمد على الكم وليس الكيف، فالجزائر تعتمد في اقتصادها على البترول والزراعة، وهذا مالم يهتم به المنهاج بالشكل الكافي، فعلم الجيولوجيا الذي يدرس في السنة الثالثة ثانوي وضعوه في آخر مجال من المنهاج.[2]

الفرع الرابع: الكتاب المدرسي

يعتبر الكتاب المدرسي الوعاء الذي يحتوي المادة التعليمية التي يفترض فيها أنها الأداة، أو إحدى الأدوات على الأقل التي تستطيع أن تجعل التلاميذ قادرين على بلوغ أهداف المنهج والمرجع الأساسي الذي يستقي منه التلميذ معلوماته أكثر من غيره من المصادر، فضلا على أنه المصدر الأساسي الذي يستند إليه المدرس في إعداد دروسه قبل أن يواجه تلاميذه في حجرة الدرس[3].

إن تأليف الكتب المدرسية في الجزائر لم يرتق بعد إلى المستوى المطلوب، ومازال تأليفه قاصرا على فئة معينة هي الفئة الأكاديمية التربوية، فإذا كان إخراج الكتاب من حيث حجمه ونوع ورقه وحروف طباعته وخلوه من الأخطاء المطبعية، ووضوح الوسائل التعليمية الموجودة به ثم جمال الألوان المستخدمة فيه على درجة عالية من الجودة، ستساهم حتما في إقبال المتعلم عليه والاستفادة من محتوياته ومضامينه، غير أننا اليوم ونحن أمام الكتاب المدرسي في الجزائر مطالبون بطرح أسئلة كثيرة عن غموض إعداده وتأليفه، وماهي المرجعية المعتمدة في التأليف؟ وإلى أي حد تتوفر استراتيجية تأليف الكتاب على حد معقول

---

[1] عبد الوهاب بوكروح، ***المناهج الدراسية... دق ناقوس الخطر على تلقين التخلف***. المتحصل عليه من: https://www.alabyn.ae/one-world/correspondents-suitcase/2013-09-14-1.1959204 . 07 ماي 2018، 20:15.

[2] الريدي، مرجع سابق.

[3] ياسين فرفودي، "الكتاب المدرسي الجزائري بين البيداغوجيا والايديولوجيا"، التعليمية، م.4، ع.11، (سبتمبر 2017)، ص ص.61-79.

المتحصل عليه من: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/27379 2018/05/02، 21:00

من الإقناع العلمي والبيداغوجي؟ أومن حيث اختيار لجان التأليف وخاصة بعد ما لاحظناه من أخطاء تتكرر في تأليف طبعاته في أطوار كثيرة في معظم التخصصات خاصة في اللغة العربية، أما من حيث دراسة النص الأدبي أو روافده- وفي كامل الأطوار تقريبا- نلاحظ شيئا من العشوائية والاهمال واللامبالاة والارتجالية في إعداده، إذ لابد أن يتم اشراك المشرفين على التدريس والمتخصصين بشؤون التلاميذ واحتياجاتهم في وضع الكتب المدرسية[1].

كما أن هناك جوانب قصور كثيرة في الكتاب المدرسي الجزائري منها افتقاره إلى الدقة والتحديث والجاذبية والوضوح في الكثير من الصور والاحصاءات والخرائط، وهندسة الغلاف وجودة الطباعة، وتتواصل الأخطاء في الكتب المدرسية للجيل الثاني في مختلف الأطوار الدراسية وهي أخطاء لا تقل خطورة عن خطأ في كتاب الجغرافيا للسنة الأولى متوسط الذي يعترف بالكيان الصهيوني على أنه دولة(اسرائيل عوضا عن فلسطين المحتلة)، وخطأ آخر يتعلق بالمجموعة العرقية المشكلة لسكان الجزائر على أنهم 80% عرب والباقي خليط بين شاوية وقبائل كبرى وتوارق وبني ميزاب، وهي العبارة التي تفتقد إلى سند علمي أو تاريخي[2].

يواجه الكتاب المدرسي مشاكل عديدة بالرغم من حجم الغلاف المالي المخصص له، وخاصة بعد منح صفقات لدور النشر الخاصة، حيث سيطرح تعدد الدور مسائل كثيرة أهمها الشكل والسعر، وهذا ما أثبته تنوع الأسعار بالنسبة لكتاب واحد وأهم قضايا الإصلاح فيه شملت مادة الرياضيات واللغة العربية والتربية الاسلامية بحذف بعض الآيات وتعديل الدروس، وقد تم تطبيق استعمال الترميز العالمي منذ إصلاحات 2002على مستوى سنوات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، وبررت الوزارة استعمال هذا الترميز العالمي في البرامج بالقول: "إن إدراج التكنولوجيا الجديدة للاتصال التي تستعمل الترميز العالمي في البرامج بدءا من التعليم الابتدائي من جهة وضرورة تفتح المدرسة الجزائرية على العالم من جهة

[1] فرودي، مرجع سابق، ص ص.79.61.

[2] جابر نصر الدين وبن سماعين رحيمة، جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الاصلاح ومتطلباته(جامعة بسكرة: قسم علم النفس)، المتحصل عليه من: http://cutt.us/Ggsua 06/04/2018 ، 18:00. ص 20.

أخرى"، والأمر الذي لم يتغير هو أن نصوص الكتاب تكتب باللغة العربية، أما ما تغير فهو رموز التعيين بحيث تكون بالحروف اللاتينية، وتمكين الترميز للأشكال الهندسية بحروف لاتينية كبيرة، وهكذا تكون القراءة الجديدة مثلا لـ: أ+ ب=ج هي A+B= C ، وتقرأ نطقا كالتالي A زائد B يساوي C، وهذا الترميز الذي تبرره الوزارة بأنه عالمي يعتبره الكثير إقحاما للغة الفرنسية في غير محلها.[1]

الفرع الخامس: الدروس الخصوصية:

تتأسف الأسرة الجزائرية على ظاهرة الدروس الخصوصية التي انتشرت في المجتمع، لدرجة صارت العائلة تنفق على الدروس الخصوصية لأولادها نصف مرتبها الشهري، رغم أنها دروس ليست مبنية على معايير واضحة، وأطلق عليها أيضا بدروس الدعم من أجل أن تدعم التلميذ لكن هذه الدروس تحولت إلى تجارة تمارس في مختلف الأماكن، كما تحولت أيضا إلى دروس ضرورية وإجبارية ومن هنا أصبح الأستاذ في قفص الاتهام، توجه له اتهامات منها عدم اهتمامه بإمكانياته وإهمال إيصال رسالته. ويقابله الجشع والانتهازية وتفضيل الدروس الخصوصية على إتقان واجبه المهني في المدرسة، فينظر إليه من طرف البعض بعين الشك حيث لا يستنفذ كل قواه، لأنه يباشر بعد الدوام عمله الثاني الذي يدر عليه أموالا إضافية من شأنها ان ترفع عنه الغبن وتخفف عنه مشقة قدرته الشرائية.[2]

وهذا الامر جعل التلميذ يرتاد المدرسة على أنها مكان إعتاد الذهاب إليه، وليس لأنها مصدر للعلم والمعرفة والتربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالأستاذ لا يعتني بإيصال المعلومات للتلميذ، لتأكده أن هذا التلميذ نفسه سيتلقاها في حصة الدروس الخصوصية.

---

[1] المكان نفسه.

[2] خالد طيروش، ***الدروس الخصوصية أو المتاجرة بعقول التلاميذ***–الشروق أونلاين المتجرة المتحصل عليه من: https://z.choroukonline.com.2018/05/11 30: 16.

المطلب الثالث: واقع النتائج والحياة المدرسية في الجزائر

الفرع الأول: واقع النتائج المدرسية في الجزائر

إن النتائج المتحصل عليها في كل نهاية موسم دراسي هي عبارة عن المردود التعليمي لهذا الموسم حيث تعكس النتائج محصلة سلسة من المجهودات المتواصلة منذ بداية الموسم الدراسي إلى لحظة الجهول على النتائج التي اجتهد لأجلها كل من الوزارة والوصاية المعنية من خلال الإشراف والمتابعة تسخير الوسائل والإمكانيات المطلوبة في العمل التربوي، كما تعمل هيئة التدريس داخل كل مؤسسة تربوية على إنجاح العملية التعليمية والتربوية من أجل نجاح التلميذ وارتقائه من مرحلته إلى مرحلة أرقى.

فالنتائج هي عبارة عن ترجمة للواقع التعليمي والمعرفة الواقع التعليمي في الجزائر يمكن تتبع نسب النجاح وتطورها في كل الأطوار التعليمية.

1. واقع نتائج شهادة التعليم الابتدائي من (2009-2017)

تعد مرحلة التعليم الابتدائي مرحلة مهمة باعتبارها اللبنة الأساسية لبناء الجيل الجديد فضلا على أنها تستقطب أكبر شريحة من المتمدرسين، ويوضح الجدول التالي نسب النجاح في شهادة التعليم الابتدائي في فترة ما بين (2009-2017)

جدول رقم 3: نسب النجاح في شهادة التعليم الابتدائي ما بين (2009- 2017)[1]

السنة	نسبة النجاح
2009	71.70
2010	64.34
2011	78.46
2012	76.00
2013	76.07
2014	80.38
2015	81.57

[1] وزارة التربية الوطنية، نسبة النجاح في امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، المتحصل عليه من: www.education.gov.dz/. 2018/05/07. على الساعة 17:20.

2016	79.99
2017	89.38

ويتم الانتقال إلى السنة الأولى متوسط عند حصول التلميذ على المعدل 5.10.

ويتم الحصول على هذا المعدل بطريقتين:

1) التلميذ الذي يتحصل على المعدل في امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي ينتقل آليا.

2) التلميذ الذي لم يتحصل على المعدل في نهاية مرحلة التعليم الابتدائي ولكي ينتقل يحسب له العدل السنوي للسنة الخامسة ابتدائي وفق القاعدة الآتية:[1]

معدل الانتقال=(معدل امتحان شهادة التعليم الابتدائي + المعدل السنوي للسنة الخامسة ابتدائي÷2)

الشكل رقم 4 : نسب النجاح في شهادة التعليم الابتدائي ما بين (2009- 2017)[2]

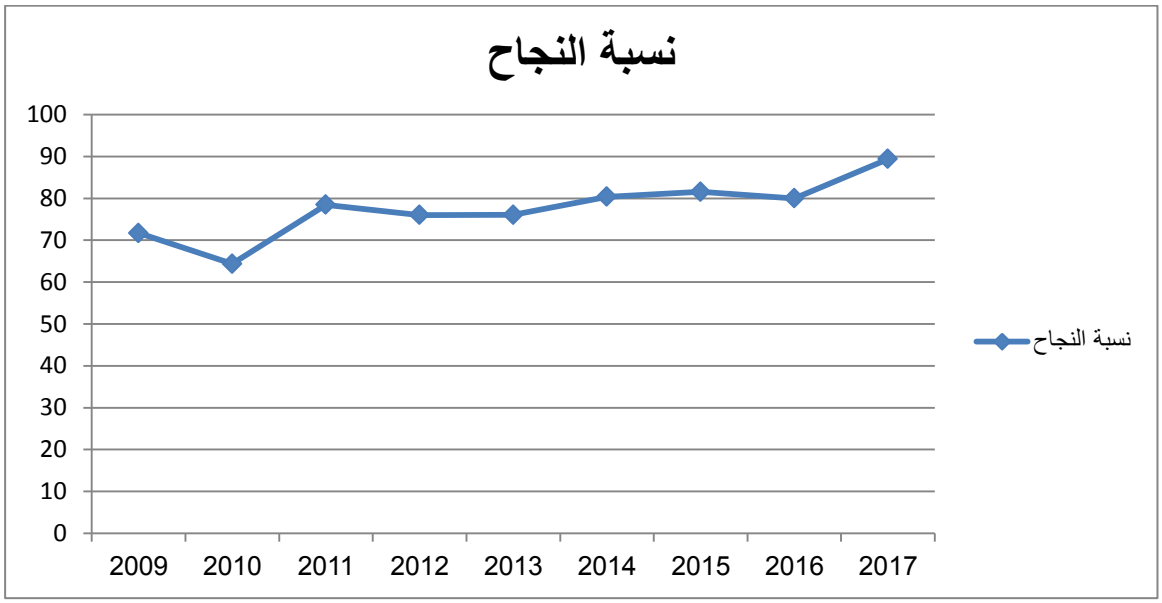

من خلال تحليل المنحنى يلاحظ أن هناك تزايد نسبي في نسبة النتائج لهذه المرحلة، كما يلاحظ تراجع نسبة النجاح في دورة 2010، حيث وصلت إلى 64.34% بعد أن كانت في دورة 2009 نسبة الناجحين 71.70%، ويلاحظ كذلك التزايد المستمر في نسب النجاح من

[1] وزارة التربية الوطنية، نسبة النجاح في امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، المتحصل عليه من: www.education.gov.dz . شوهد يوم 18/05/07. على الساعة 17:20.

[2] المكان نفسه.

خلال ابتداء من سنة 2012 إلى غاية 2017 باستثناء سنة 2016 التي شهدت فيها نسب النجاح تراجعاً ليصل إلى 79.99%، وسجلت سنة 2017 أعلى نسبة نجاح بنسبة 89.38%.

2. واقع النتائج في شهادة التعليم المتوسط من (2007-2018).

شهدت مرحلة التعليم المتوسط في هذه الفترة إصلاحا مس الشكل والمضمون، حيث التعليم الذي يتوصل المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية من التعليم الأساسي والذي يدوم ثلاث سنوات إلى التعليم المتوسط والذي يدوم أربع سنوات، وكانت هذه الفترة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم4: نسب النجاح في شهادة التعليم المتوسط في فترة ما بين (2007-2017)[1]

السنة	نسبة النتائج
2007	%44.00
2008	%47.93
2009	%50.40
2010	%66.33
2011	%70.35
2012	%72.10
2013	%48.00
2014	%59.54
2015	%53.57
2016	%54.42
2017	%56.33

[1] وزارة التربية الوطنية، نسبة النجاح في امتحان نهاية مرحلة التعليم المتوسط، المتحصل عليه من: www.education.gov.dz شوهد يوم 2018/05/07، على الساعة 17:25.

الشكل رقم 5: نسب النجاح في شهادة التعليم المتوسط في فترة ما بين (2007-2017)[1]

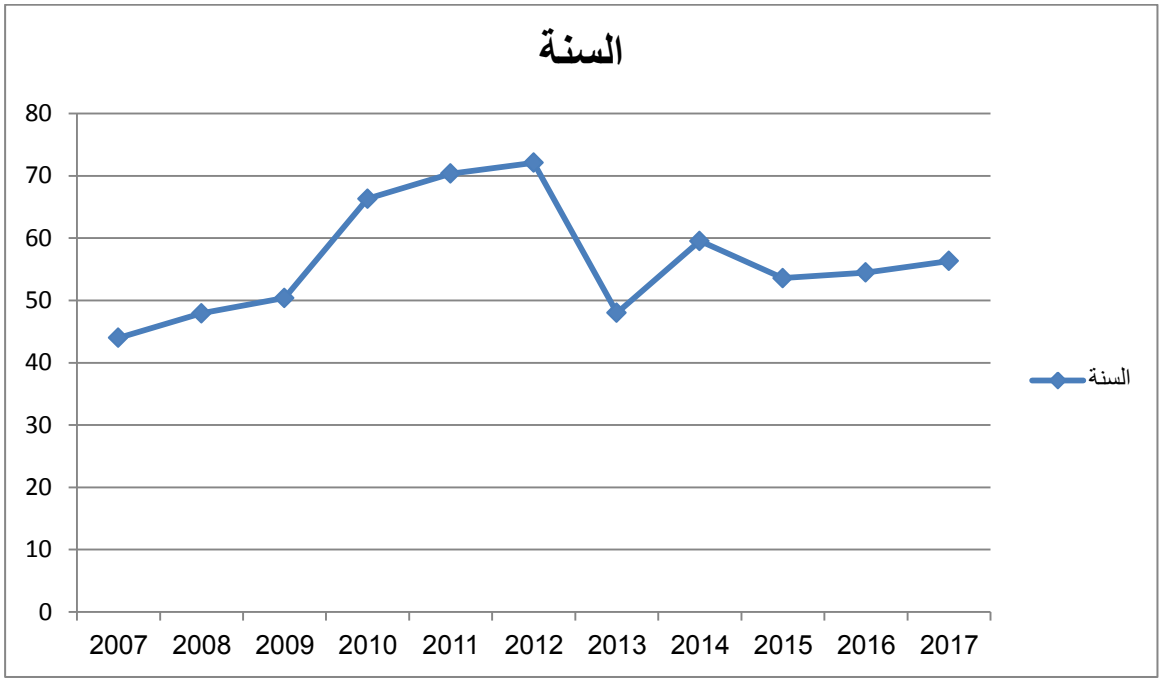

من خلال تحليل المنحنى الخاص بنسب النجاح في شهادة التعليم المتوسط يلاحظ أن هناك تحسن وزيادة في نسب النجاح انطلاقا من دورة 2007، التي بلغت نسبتها 44.00% إلى غاية دورة 2012 والتي تمثلت نسبة النجاح فيها 72.10%، كما يلاحظ تراجع لنسبة النجاح للدورة التي تليها 2013. وما يميز هذه النتائج هو التذبذب وعدم الاستقرار.

ويتم الانتقال إلى السنة الأولى ثانوي وفق طريقتين:

- ✓ التلميذ الناجح في امتحان شهادة التعليم المتوسط (المتحصل على عدل أكبر أو يساوي 20/10) ينتقل تلقائيا إلى السنة الأولى ثانوي.
- ✓ التلميذ الذي لم ينجح في امتحان شهادة التعليم المتوسط (المتحصل على معدل أصغر من 20/10) يحسب له معدل القبول على النحو التالي:

معدل القبول (معدل سنة رابعة متوسط + معدل شهادة التعليم المتوسط ÷ 2)

كل تلميذ تحصل على معدل قبول أكبر أو يساوي 20/10 ينتقل إلى السنة الأولى ثانوي.

[1] وزارة التربية الوطنية، نسبة النجاح في امتحان نهاية مرحلة التعليم المتوسط، المتحصل عليه من: www.education.gov.dz شوهد يوم 2018/05/07، على الساعة 17:25.

3. واقع النتائج في شهادة التعليم الثانوي:

تعد مرحلة التعليم الثانوي مرحلة مهمة للتلميذ، حيث من خلالها ينتقل إلى التعليم العالي، وعرف التعليم الثانوي كغيريه من الأطوار التي سبقته اهتماما كبيرا من قبل الوصاية من أجل رفع المستوى وتحسين نوعية الإنتاج، إلا أن ذلك لم ينعكس على النتائج بصفة واضحة، ومن هذا المنطلق نعرض نتائج هذه المرحلة في الجدول التالي:

جدول رقم 5: نسب النجاح في شهادة البكالوريا في ما بين (2006-2017)[1]

السنة	النتائج
2006	%51.15
2007	%53.29
2008	%53.19
2009	%45.04
2010	%61.23
2011	%62.45
2012	%58.84
2013	%44.70
2014	%45.01
2015	%51.36
2016	%49.74
2017	%56.07

ويتم النجاح في شهادة البكالوريا من خلال تحصل التلميذ المترشح على معدل أكبر أو يساوي 2010.

[1] من إعداد الباحث، استنادا إلى المرجع التالي : تطور نتائج البكالوريا من 1963-2017 http://www.chourok.net/vb/showthread.php?t=23409 ، 2018/04/02. 18:30.

الشكل رقم 6: نسب النجاح في شهادة البكالوريا في ما بين (2006-2017)1

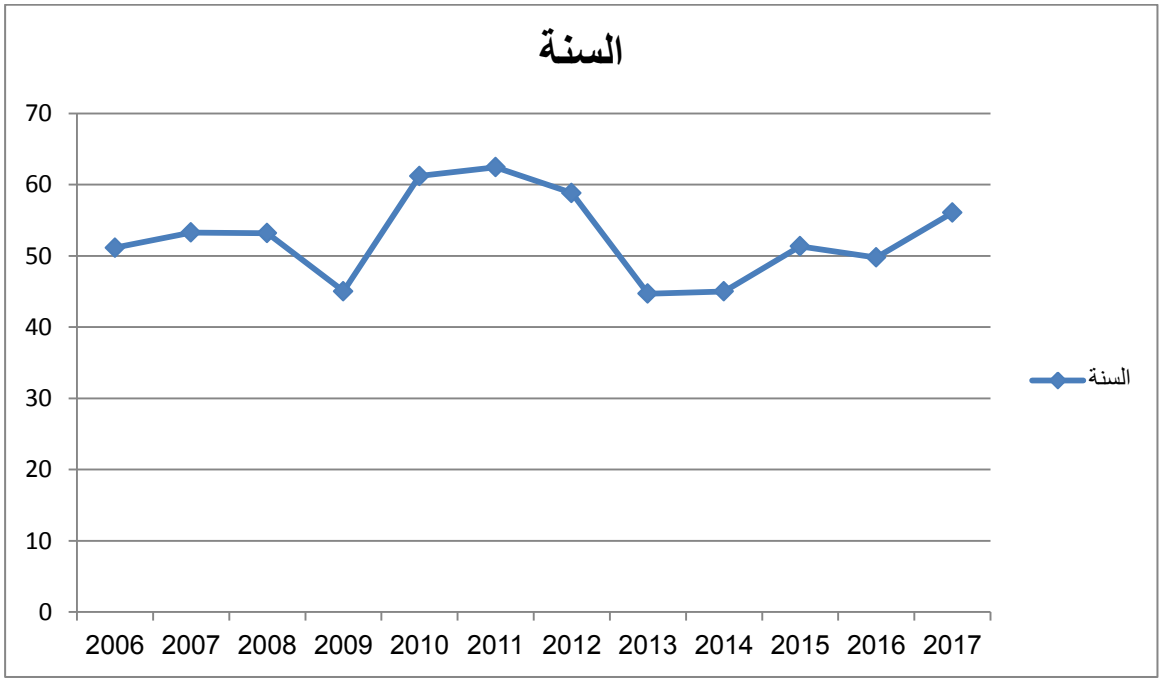

نلاحظ من خلال تحليل المنحنى أن نتائج شهادة البكالوريا مستقرة إلى حد كبير، أي أن هذه النتائج متقاربة وبلغت أعلى نسبة في دورة 2011، حيث بلغت 62.45%، إلا أن هذه النتائج لم ترق إلى المستوى المطلوب

الفرع الثاني: واقع الحياة المدرسية في الجزائر

1. التسرب المدرسي:

إن مشكلة التسرب المدرسي من المشاكل التربوية والاجتماعية والاقتصادية ذات أهمية بالغة، لأنها تؤدي إلى عرقلة العملية التعليمية وإضاعة الجهود والوقت والطاقة هباء، دون استغلال ايجابي يخدم مصلحة المجتمع الذي ينتمي إليه، وهذا هو الهدر الحقيقي الذي له الأثر الكبير على نواحي المجتمع وتكوينه لأنه يؤدي إلى زيادة نسبة الأمية والبطالة وتسبب في ضعف الاقتصاد والناتج الاجتماعي، ولما كانت هذه الظاهرة عامل سلبي يعمل على اختلال مردود العملية التربوية، فإن تفشي هذه الظاهرة في النظام التعليمي يترك انعكاسات غير ايجابية في مجالات مختلفة الانعكاسات التربوية، حيث يشكل التلاميذ

[1] من إعداد الباحث، استنادا إلى المرجع التالي : تطور نتائج البكالوريا من 1963-2017 ، http://www.chourok.net/vb/showthread.php?t=23409. 2018/04/02. 18:30.

المتسربين فئة محدودة في التعليم، وهذا ما يدخلهم في مصاف الأميين، وهو خسارة للتلميذ في صورة حرمانه من التعليم، وإن هذه المشكلة تعد عائقا أمام اصلاح التعليم، وتطوير الأنظمة التي يقوم عليها، وعلى هذا فإن التسرب يؤثر على التعليم في عدة جوانب وهي التي لها العلاقة بالمحيط التربوي.[1]

حيث يلاحظ تفشي لهذه الظاهرة على جميع المستويات التعليمية خاصة بالنسبة للذكور وذلك لجملة من الأسباب على رأسها أن التعليم في وقتنا هذا لا يؤدي إلى نتيجة مرضية من الناحية المادية، فأكبر نسبة للبطالة توجد بين خريجي الجامعات كما أن فتح مجالات مهنية لا تستدعي تكوينا علميا عاليا مما أدى بالشباب إلى ترك التعليم والتوجه للانخراط في مجالات أخرى.[2]

ومن أهم أسباب ظاهرة التسرب المدرسي حسب المتخصصين هو عمالة الأطفال التي كثرت في الآونة الأخيرة نتيجة توقيف أولياء الأمور لأبنائهم عن الدراسة لإعالتهم وخاصة الطبقات المعدومة من الشعب، وعدم توفير وسائل النقل الحديثة في المناطق النائية، وكذلك انحراف التلاميذ عند مخالطتهم لأصدقاء منحرفين وغياب الرقابة والتوعية التربوية والمتابعة النفسية والرعاية الصحية والمادية والمعنوية لهذه الفئات الهشة، وكذلك فشل المنظومة التربوية في معالجة المشاكل التي تعصف بها منذ الاستقلال والتي جعلتها تفقد بوصلة قيادة العملية التعليمية برمتها.

وتحدث أحمد خالد (رئيس جمعية أولياء التلاميذ) في الجزائر عن مجهودات الجمعية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي، وترك مقاعد الدراسة عن طريق الحملات التحسيسية للجمعية التي تنظم في مختلف الولايات، حيث نفى أن يكون هذا التخلف ناتج عن عدم قدرة الأولياء على شراء الأدوات والكتب المدرسية، ويضيف قائلا: "نقوم بحملات توعية لتحسيس الأولياء بأهمية التعليم لأطفالهم، ولا يمكن أن يكون سعر الكتب والأدوات المدرسية سببا في

[1] حمزة محمدي ، التسرب المدرسي، دراسة حالة، مديرية التربية لولاية النعامة، ***مذكرة ماجستير غير منشورة*** (جامعة تلمسان: قسم علم الاجتماع، 2014-2015)، ص.50.

[2] جابر نصر الدين وابن اسماعين رحيمة، مرجع سابق.

غياب هؤلاء فالدولة وفرت كل الظروف المناسبة للأطفال المعوزين من أدوات مدرسية وتكاليف الكتب والنفقات".

كما كشفت آسيا شيباني (رئيسة جمعية أميرة لقضايا الأسرة) أن بعض الأمهات في الريف لا يعرفن حتى سن الدخول المدرسي مما جعلهم يتخلفون في تسجيل أطفالهم في المدارس، ويؤكد "فرجاني محمد" (مختص في علم النفس التربوي العيادي) أن لباس الموضة، والتدخين والسلوكيات السيئة تشجع الأطفال على ترك الدراسة.[1]

2. العنف المدرسي:

إن من أنبل مهمات المدرسة هي مهمة التنشئة الاجتماعية وتربية التلاميذ للاندماج في المجتمع بما توفر لهم من فرص التأهيل والتحلي بالسلوكيات القويمة، وتنمية المواقف التي تمكنهم من العيش مع الآخرين في احترام متبادل وربط علاقات التفاهم والتفهم والاتصال بين أفراد المجتمع، ومعرفة مالهم ممن حقوق وما عليهم من واجبات، غير أن بوادر تسيء إلى مهمة المدرسة بدأت تظهر في المدة الاخيرة في بعض مؤسسات التربية والتعليم، وتشوه من سمعتها وتمس من وظيفتها كمؤسسة اجتماعية باعتبارها فضاء للحوار والتسامح والتشاور والمشاركة المجتمعية، وتتمثل هذه البوادر في مظاهر العنف التي تأخذ أشكالا مختلفة وممارسات متنوعة مثل العنف البدني والشتم والإهانة والاعتداء، وفي مستويات مختلفة بين التلاميذ، وبين الأساتذة والتلاميذ وحتى بين الأولياء والأساتذة.[2]

الملاحظ أن جرائم الضرب والجرح والقذف وحتى القتل أصبحت من الظواهر المتفشية في مؤسساتنا التربوية، وهذا ليس من الصدف وإنما هو نتاج تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية أدت إلى استفحال هذه الظاهرة والتي لا يمكن معالجتها قضائيا أو إداريا وإنما من خلال معالجة أسبابها.[3]

[1] 500 ألف تلميذ لم يلتحقوا بالمدارس، جريدة البلاد المتحصل عليه من: m.elbilad.net/article/detail?titre. 2018/05/06، 18:15.

[2] وزارة التربية الوطنية، وثيقة تتعلق بـ: العنف المدرسي2009/03/10، ص 2.

[3] جابر نصر الدين وابن اسماعين رحيمة، مرجع سابق.

وتشير تقارير صادرة عن وزارة التربية أن العنف المدرسي في تصاعد مستمر وأن الأرقام التي بحوزة الوزارة لا تمثل سوى المعلن عليها رسميا. ولقد كشف المجلس الوطني للثانويات عن أرقام مروعة حول تنامي العنف بالمؤسسات التربوية في 2011، جعلت الجزائر تتصدر دول المغرب العربي بخصوص انتشار هذه الظاهرة باعتبار 60% من المتمدرسين اقترفوا تصرفات عدائية بالاعتداء على ما يقارب 5آلاف أستاذ منها 200 حالة صدرت عن التلاميذ بالصف الابتدائي. ودراسة أحمد حويتي حول "العنف المدرسي الأسباب والمظاهر" والتي أجريت في 21 ثانوية من ثانويات الجزائر وتوصل إلى إحصاء أكثر من ستة عشر سلوك عنيف مشاهد من طرف التلاميذ داخل المدارس نذكر منها عصيان أوامر الأستاذ والسخرية والاستهزاء وإثارة الفوضى بالقسم، الكتابة على الجدران والطاولات بالإضافة إلى السرقة والغش في الامتحان والكذب والتدخين وتناول المواد المخدرة.

تعتبر ظاهرة تعاطي المخدرات في الوسط المدرسي آفة باتت تهدد المدرسة الجزائرية، حيث وجد بعض التلاميذ أنفسهم بين عشية وضحاها في وضع لا يحسدون عليه بين دراسة لم يتمكنوا من التوفيق فيها واحتمال الوقوع في الإدمان على هذه السموم التي تنخر أجسادهم ومستقبلهم وتنخر جسد المدرسة الجزائرية، حيث بلغت الإحصائيات لوصول 8% من تلاميذ المرحلة المتوسطة و19% من تلاميذ المرحلة الثانوية يتعاطون المخدرات وضمن هذه الإحصائيات يمكن التأكيد على أن ما لا يقل عن 0.5% تمثل فئة الفتيات.[1]

وتشير مديرية الوقاية والاتصال في الديوان الوطني لمكافحة المخدرات "غنية قداش" إلى أن 18% من الشباب في المؤسسات التربوية الجزائرية يدخنون السجائر والمواد المخدرة في المدارس، وترى أن الزيادة لنسبة التدخين بين الشباب ستؤدي حتما إلى تعاطي المخدرات خصوصا أن 1.37% من المدخنين لا يتجاوزون 15سنة.[2]

ويمكن وصف العنف ضد الأساتذة والاداريين من أخطر السلوك العنيف عند التلاميذ، حيث يرتبط تمرد بعض التلاميذ على أساتذتهم بعوامل متعددة أبرزها نظرة المجتمع

[1] تعاطي التلاميذ للمخدرات هدد استقرار المدرسة الجزائرية، الفجر
httpsM//www.dja2airess.com/alfadjr/362964. 14 :38 18/05/11.

[2] عثمان لحيالي، المخدرات تهدد تلاميذ مدارس الجزائر، العربي الجديد
https://www.gooled2/ampl/s/www.alaraby.com 13:32 ..11 ماي 2018

للمعلم، ومكانته ووضعه المهني، كما أن تنشئة التلميذ في الأسرة وما اكتسبه من قيم ومعايير لها دخل كبير في اكتساب هذا السلوك.

ويمكن القول بأن استفحال ظاهرة العنف المدرسي في الجزائر وليدة عدم الاهتمام بمدخلات التعليم من أساتذة وتلاميذ، ومرافق وهياكل وأخصائيي نفس واجتماع أجهزة ومناهج[1].

3. اشكالية التأطير:

تعتبر إشكالية التأطير من أهم الإشكاليات التي تعاني منها المدرسة الجزائرية، فأغلب المؤطرين ليس لديهم مستوى تعليمي عالي، الأمر الذي حد من أدائهم التعليمي ناهيك عن التربوي هذا من جهة، من جهة ثانية تعاني المؤسسات التربوية من نقص التأطير وفي سبيل تغطية العجز تلجأ إلى سياسة الاستخلاف التي تجعل من عطاء المؤطر محدود لعدم ارتباطه بمنصب عمل دائم لكونه في حالة بحث عن عمل، الأمر الذي يجعل علاقته بمنصبه علاقة سطحية وليست علاقة عضوية تفاعلية، المسألة الأخرى التي يمكن إدراجها تحت هذا العنصر هي الظروف المهنية والاجتماعية التي يحياها المؤطرون والتي لا تسمح لهم بإعطاء اهتمام أكبر لعملهم والمتمثل في التأطير والتكوين.[2]

حيث بلغ عدد المستخلفين والمتقاعدين في قطاع التربية والتعليم حتى جانفي 2018، عشرون (20) ألف متعاقد.[3]

بالإضافة على مجموعة من العوامل والنقائص التي ساهمت في عرقلة عملية إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر:

– طغيان البعد السياسي والايديولوجي على محاولات الاصلاح والابتعاد عن الحكمة والموضوعية في معالجة المسائل التربوية، في الوقت الذي تعاني فيه المنظومة التربوية من مشاكل عدة تتعلق بضعف المحتويات وضبابية الأهداف، وعقم طرق التدريس، وضعف

[1] زهية دباب، دور المؤسسات التربوية في مواجهة العنف المدرسي في الجزائر، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة*** (جامعة بسكرة: قسم علم اجتماع، 2015/2014)، ص،ص.70،97.

[2] جابر نصر الدين وبن سماعين رحيمة، مرجع سابق.

[3] صرف أجور العمال المتعاقدون في قطاع التربية، جريدة البلاد، المتحصل عليه من: http://cutt.us/UMQo6 ،2018/05/06 ،20:03.

مستوى المدرسيين من حيث التكوين الأكاديمي والبيداغوجي، والمسؤوليين يضعون نصب أعينهم مسائل أخرى منطلقهم فيها هو البعد السياسي والايديولوجي ويركزون عليها كل التركيز متناسين بقية المسائل الأخرى التي لا تقل أهمية عنها، متجاهلين بقية المسائل الأخرى لا تقل أهمية عنها ومتجاهلين بقية الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية.

– ضعف أساليب التقويم المعتمدة في التعليم ما يؤدي بالضرورة إلى تراكم المشكلات التعليمية وتفاقمها، وعدم وضوح الرؤية بالنسبة لعملية الاصلاح، خصوصا إذ عرفنا أن أي اصلاح في الحقيقة لا يأتي من فراغ بل يقوم من الأساس على النتائج المتوصل إليها في عملية التقويم بشتى أنواعه وفي مختلف مراحله، لأن هذه النتائج هي اللبنة التي تتخذ من خلالها القرارات الحاسمة بشأن مسار العملية التعليمية (التعديل أو التطوير أو التغيير) فإن لم تبن هذه العملية على أسس علمية، فإن القائمين على إصلاح المنظومة التربوية سيجدون مشكلة في تحديد منطلقات الاصلاح وأهدافه وخطواته[1].

– إن الاصلاح في أي مجال يحتاج إلى وقت طويل لتقييم النتائج السابقة والوقوف على المشكلات وتحديد عوامل الفشل بغية تحديد نقطة الانطلاق السليمة في عملية الإصلاح الجديدة، خاصة إذا كان المجال هو مجال التعليم الذي تكون مشاكله على درجة عالية من التعقيد، مشكلات لا يمكن أن تحلها آراء فردية أو قرارات ارتجالية أو هياكل ظرفية في أوقات قياسية بل لابد أن تمنح الجهات الوصية –الهيئة المكلفة بالإصلاح– الوقت الكافي لرسم استراتيجية شاملة ومدروسة لإصلاح المنظومة التعليمة اعتمادا على مقاييس علمية، والعمل على توفير التجهيزات والوسائل المادية وتحيد الأولويات...الخ.

– وهذا ما لم يقم عليه إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، لأن المهلة التي منحت للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية لرسم مشروع الإصلاح في تسعة أشهر فقط "وهي مهلة قصيرة جدا لا تكفي حتى لتلمس جوانب المشكلة المطروحة والتعرف على أسبابها وعلى طرق العمل التي تتبع في تقصي هذه الأسباب وجمع الوثائق والمستندات والاطلاع على الدراسات السابقة... ومن ثم فهل في استطاعة اللجنة أن تقوم بكل هذه المهام

[1] هنية عريف، اللغة العربية ومناهجها في ظل اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر بين مقومات الهوية الوطنية وتحديات العولمة، ***الأثر***، ع29، (ديسمبر 2017)، ص ص.87-96.

(التشخيص الدقيق–التقويم العلمي)، الدراسة المركزة والشاملة لكل جوانب المشروع التربوي وتحليل الجوانب المادية والبشرية والقانونية والثقافية... ثم وضع التصور المأمول الذي يصحح ما هو قائم، ويحدد صفات ملامح المدرسة المنتظرة التي تستجيب لحاجات المجتمع وتطلعاته في المجال العلمي والتكنولوجيا وفي مجال التنمية الشاملة.[1]

[1] مرجع سابق، ص ص 87–88.

المطلب الرابع: مبررات عملية الإصلاح التربوي في الجزائر

تظهر الحاجة إلى إصلاح النظام التربوي عند حدوث خلال في التوازن بين مكونات النظام والعلاقات التي تحكم واقع مؤسساته، ومصالح أفراده وفئاته وفاعلية وظائفه وإجراءاته، وهنا تصبح الحاجة إلى الإصلاح ملحة بصورة مستمرة والذي يعني استمرارية تجدد الأوضاع التي تستدعي الطلب على التعديل والتغيير في هذا التوازن، وقد يتحرك الطلب من داخل المنظومة التعليمية نتيجة شعور المسؤولين بأنها لا تؤدي وظيفتها بالدرجة المطلوبة من الكفاءة والفاعلية والإنتاجية وما يتطلبه ذلك من تغيير في مدخلاتها ومخرجاتها وعملياتها الداخلية تحقيقا للجودة المنشودة والنواتج المطلوبة.[1]

كما أن متطلبات الإصلاح قد تأتي من خارج المنظومة التعليمية، أي من السياق المجتمعي العام، وما يضطرب فيه من تحولات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، سواء من داخله أو من خارجه بحيث تفرض عليه السعي إلى ايجاد توازنات جديدة وتوظيف لمعالجتها مختلف منظومات المجتمع، ومن أهمها منظومة التعليم.[2]

وإذا أردنا الحديث عن الأسباب الحقيقية التي دفعت وزارة التربية والوطنية إلى الاسراع في وضع مشروع إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية والذي شرع في تطبيقه سنة 2003، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن هذا الإصلاح جاء في ظروف صعبة جدا مرت بها الجزائر على المستوى الداخلي وتحولات على المستوى العالمي فرضت إعادة النظر في الفلسفات التربوية والمناهج التعليمية بما يتلاءم مع هذه المستجدات، وهو ما نص عليه مشروع إصلاح المنظومة التربوية، حيث يؤكد هذا الأخير على أن الإصلاح الجديد، تمليه ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالحاجيات الاجتماعية الناجمة عن هذه التغيرات، وتفرضه تحديات جديدة تختلف عن تلك التي كان على المدرسة الجزائرية أن تواجهها في السبعينيات، إنها تحديات من شكل آخر وعلى مدرسة اليوم أن تواجهها بإعداد أبنائها للعيش في عالم تطبعه

[1] فاروق جعفر عبد الحكيم مرزوق، ***الاتجاهات الحديثة في الاصلاح التربوي***، مجلة العلوم التربوية، ع3،ج2 (جويلية 2015) ص.1-49.

[2] المكان نفسه.

عولمة الحياة في شتى مجالاتها المختلفة، وتميزه تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة التي بدأت في احداث تغيير في وسائل التعليم وأساليبه وفي مفهوم الزمان والمكان فيه.[1]

بالإضافة إلى عوامل أخرى نذكر منها:

- التنامي المتزايد والسريع للمعرفة الإنسانية في شتى مجالات تجعل مسؤولية إصلاح المنظومة التربوية وتطويرها تتعاظم من أجل مواكبة الثورة المعلوماتية إنتاجا وانتقالا وتبادلا وتجديدا، لأن نظام التعليم في أي بلد هو الذي يأخذ على عاتقه نقل المعرفة واكسابها وإنتاجها وتجديدها وتطويرها في سبيل إعداد مواطن يتمتع بحس عال من الانتماء للوطن وبالمسؤولية اتجاهه، ومن أجل تنميته، والارتقاء به إلى مصاف الدول المتقدمة[2]، ولعل ما يفسر الحرص الذي توليه الدولة الجزائرية الحديثة والهادف إلى ضمان امتلاكها لناصية العلم والتكنولوجية وحشد عوامل البقاء والتفوق وتحريكها باتجاه التمكن، والنظام التربوي وحدة متكاملة من المكونات يستهدف تحقيق هدف أو أداء وظيفة ما ويتكون من عدد من العناصر المترابطة التي تشكل هيكل النظام: موارد بشرية ومادية ومدخلات وتفاعلات تخضع لقواعد معينة أي الأنشطة أو العمليات وما يتحقق من نواتج (مخرجات)، وعلى ضوء المردود التربوي ترسم خطط التعديل والتحسين الهادف إلى تجنب النقائص الملاحظة وتأكيد عوامل النجاح وترقيتها، والنظام التربوي في الجزائر يأخذ خطة التصور الايديولوجي من مواثيق الدولة الجزائرية التي أشارت إلى مجموعة من التوجيهات التي تحدد مسار التربية الوطنية وتضبط غاياتها، فقد جاء في الميثاق الوطني 1976 أن الثورة الثقافية مقوم رئيسي لمسيرة الثورة الجزائرية وترمي إلى تغيير المجتمع وإصلاحه، والتربية باعتبارها حجر الزاوية في ذلك تلعب دورا حازما باتجاه هذا المسعى، إذ تتمثل وظيفتها التعليمية الوظيفة الأساسية لذا يتعين تجديد وتصحيح مناهجها وبرامجها وكتبها المدرسية ورفع مستواها ولتمكينها من أداء المهمة الحضارية المنوطة بها، وهذا ما أكده ميثاق 1976 على ضرورة توفير بعض الشروط أهمها:

[1] هنية عريف، مرجع سابق، ص ص.77-90.

[2] المكان نفسه.

- تحديث الوسائل التربوية ومكافحة نقص الضمير المهني لدى بعض المعلمين ورفع مستوى تكوينهم الثقافي والتربوي والتشدد في اختيارهم عند التوظيف حتى لا ينخفض مستوى التعليم.

- تمديد فترة الدراسة الأساسية للشباب وفتح مراكز التدريب للذين لم يتمكنوا من متابعة الدراسة الثانوية.

- ضرورة تنظيم البحث التربوي للنهوض بالوظيفة التعليمية والمحتوى التربوي الذي ترتكز عليه، والتربية في نظر الميثاق الوطني 1976 هي القاسم المشترك لمختلف أصناف الثقافة، فهي تلتقي مع الأيديولوجية والعلوم والأدب والفنون والهوية الوطنية، ومن هذا المنظور يجب أن يكون التعليم موحدا وأن يتم إصلاحه وفقا لمعايير واقعية وهذا يقضي على الاختلافات في المحتوى، فالتربية في نظر الميثاق دائما بحاجة إلى صياغة جديدة شاملة وطرائق تربوية متطورة ويتعين أن يكون التعليم جزائريا في برامجه واتجاهاته وذلك بالرجوع إلى المنابع الحية للتراث الشعبي الثري وتمتين العلاقة بين المدرسة والبيئة الجغرافية والبشرية ومعرفة المحيط والواقع الاجتماعي والتجربة التاريخية والثورية للأمة، لذا فإن إصلاح النظام التربوي الجزائري لا يتجه فقط لتهيئة الفرد للقيام بوظيفة معينة بل لتمكنه من أداء دوره كمواطن واع بمتطلبات الوضع الراهن واهتمامات شعبه.[1]

لذلك ظل الفعل السياسي يرمي للمحافظة على المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري إلى مرحلة الثمانينيات، فقد جاء في خطاب رئيس الجمهورية" شادلي بن جديد" ما يؤكد ذلك إذ يقول "يتعين السعي للحفاظ على المقومات الأساسية ورفع المستوى الفكري والتقني للمواطنين عن طريق تزويد جميع مؤسساتنا التعليمية والتكوينية من دور الحضانة إلى الجامعات ببرامج تستمد روحها من تاريخنا العريق ومن قيمنا العربية الاسلامية ومن النصوص الأساسية للثورة الاشتراكية"، ولذلك فإنه لا يجوز اغفال الجانب التاريخي والروحي والعقائدي في اصلاح المنظومة التربوية.[2]

[1] نصر الدين جابر، الطاهر ابراهيمي، النظام التعليمي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداخلي وتحديات العولمة، المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، (بسكرة: دفاتر، د س ن)، ص ص120-140.

[2] المكان نفسه.

- تنامي دور العلم والمعرفة كأساس تستمد منه ظاهرة العولمة وجودها، وتستند إليه آليات انتشارها، وتماشيها لمجريات العلاقات الدولية المعاصرة، وما يترتب عليه من تآكل لحواجز السيادة بين الدول، وذوبان الهويات الوطنية في خضم تدويل الثقافات واللغات الذي تنادي به العولمة، كل هذا يجعل إصلاح حال المنظومة التربوية ضرورة لا خيار لمواجهة مخاطر متطلبات هذا المد العولمي التي يتعارض مع تاريخ المجتمع وقيمه وثوابته، ففي عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصال وثورة المعرفة وتسارعها، تحتاج المنظومة التعليمية إلى تعليم يؤدي إلى تنمية قدرات الأفراد على الوصول إلى المعلومات وتنظيمها وحسن استخدامها في التفكير والتعبير والاتصال وبناء العلاقات، من خلال مواكبة التقدم التكنولوجي مع المحافظة على الخصوصيات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري.[1]

- ويتبين من خلال هذه العوامل أنه لا ينبغي أن يظل النظام التعليمي في الجزائر ثابتا على نفس الحال، بل لابد أن يكون هناك اصلاح وتطوير دائم ومستمر للمنظومة التعليمية الجزائرية، بما يتماشى مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية من جهة، وما يتوافق مع قيم الأمة وثوابتها من جهة أخرى، وهذا ما يجعل قضية اصلاح التعليم وتطويره من حيث الفلسفة والأساليب والتقويم، وبصفة عامة مجمل مكونات المنظومة التعليمية وسياقها المحيط بها، ضرورية ملحة تتطلبها ظروف المرحلة الراهنة، ولا يمكن اهمالها او تجاهلها بما يمكن المجتمع من تجاوز أوضاعه الحالية، والتغلب على العقبات التي تعترض طريقه نحو الإبداع والتقدم، وأولى خطواته في ذلك تكمن في توفير رؤية إصلاحية جديدة، ينصب اهتمامها على كل مدخلات النظام وعملياته الداخلية ومخرجاته وفق مرجعية إصلاحية، تستطيع ايجاد أفراد قادرين على اصدار أحكام سليمة وذلك على شق طريقهم وسط متغيرات جديدة لم يألفوها من قبل وعلى تحديد شكل العلاقات الجديدة في هذا العصر المتلاحق في ثوراته، وما يتطلبه ذلك من ضرورة اعادة النظر في سياسات التعليم وأهدافه وبرامجه، بما يتناسب مع ما يريده المجتمع من وراء هذا الإصلاح.[2]

[1] هنية عريف، مرجع سابق.

[2] المكان نفسه.

المبحث الثاني: إصلاح السياسة التعلمية في الجزائر.

تواصل وزارة التربية الوطنية إصلاح المنظومة التربوية الذي شرعت في تجسيده ميدانيا منذ سنة 2003، حيث مس كل المكونات الأساسية له من مناهج دراسية وكتب مدرسية وإدخال البعد التكنولوجي والاهتمام بتكوين العنصر البشري تربويا وبيداغوجيا إداريا باعتباره أحد العوامل الأساسية في تجسيد الإصلاح.

ويتطلب الإصلاح التعليمي إنجاز مجموعة من المركبات الأساسية التي تساير مختلف العمليات الضرورية لإنجاح الإصلاح التربوي وضمان تحقيق المقاصد والغايات.

المطلب الأول: أهداف إصلاح المنظومة التربوية ومجالاته

الفرع الأوّل: أهداف إصلاح المنظومة التربوية

إن عملية تحديد الأهداف التربوية للقيام بالعملية التعليمية أساس كل عمل تربوي جاد، فعليها يتوقف إعداد البرامج واختيار وسائل التنفيذ وأساليب التقييم وبفضلها يمكننا تحقيق جودة التعليم والاستفادة بمخرجات ناشطة في المجتمع.[1]

قال رئيس الجمهورية بتاريخ 09 ماي 2008 "إن الوعي بأهمية القدرات البشرية المؤهلة في قيادة التغيير والتحول الاجتماعي، وبضرورة إدماج المقاربة التربوية ضمن منظور نسقي لعملية التحديث والتطوير التي شرعنا فيها في إطار برنامج التجدد الوطني، هو الذي جعلنا نبادر سنة 2000 بتنصيب اللجنة الوطنية للإصلاح، بغية إجراء تقويم شامل ومنسجم للمنظومة التربوية بمختلف أطوارها ومراحلها، واقتراح المعالم المرجعية الكبرى التي تمكن القطاعات ذات العلاقة من الشروع في إصلاحها بالشكل الذي يستجيب لطموحات المجتمع المطروحة في الحصول على تعليم نوعي كفيل بتمكين الخريجين

[1] نصر الدين جابر ورحيمة بن اسماعين، ***جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الاصلاح ومتطلباته***، المتحصل عليه من:
http://dspace.univ-biskradz:8080/jspui/handle/123456789/5471 ، 2018/03/20، 9:30.

والمجازين من الامتلاك الجيد للمعارف والمهارات، والتحكم في التكنولوجيا التي صار تطويعها وتوطينها وإنتاجها مقياسا لقدرة المجتمع على التجديد والابتكار".[1]

كما قال الباحث "مصطفى محسن" في كتابه "المعرفة والمؤسسة" «إن النظام المجتمعي العربي عامة، والمغربي القائم يعاني من غياب مشروع تاريخي عقلاني، مشروع موحد الرؤية، واضح الأهداف، بارز المعالم والاستراتيجيات الكفيلة بالمساهمة في تحقيق الأهداف المنتظرة منه».[2]

ومن هذا المنطلق نرى أن البلدان المتطورة تشجع وتنادي بالاستثمار في مجال العلم والمعرفة وتسعى جاهدة إلى تنمية قدراتها، فتستثمر الأدمغة وبذلك نجد الكثير ينتقد ويطالب باستمرار إعادة النظر في المنظومة التربوية لتكون على اتجاه معين قد لا يخدم بالضرورة الأهداف التي تطمح المنظومة التربوية إلى تحقيقها والمتمثلة في:

- يعد بيان أول نوفمبر من المواثيق الراسخة والأصيلة في تاريخ الجزائر، بل هو مرجع لكل ما جاء من بعده من مقررات ودساتير، وإن القراءة السريعة للبيان لا تبرز أبدا أي إشارة صريحة عن التربية والتعليم إلا أنه يبرز أن ما يجب تحقيقه لا يتأتى إلا بالتربية والتعليم، وهذه دعوة للاهتمام بهذا القطاع لذا فإن أهداف النظام التربوي الجزائري لا يجب أن تخرج عن سياق الثوابت والمقومات التي تحددها وثيقة أول نوفمبر.[3]
- من الأهداف الرئيسية للإصلاح التربوي تعريب التعليم وقطع الصلة بالحقبة الاستعمارية، إذ قامت الجزائر كأول إجراء لتحقيق الأهداف المسطرة بحذف اللغة الفرنسية من قطاع التعليم، فبدأ بتعريب كل المواد الدراسية من الابتدائي إلى الثانوي فالجامعي، أما عن اللغة الفرنسية فقد وضعت موضع اللغة الأجنبية التي لا بد من تعلمها كوسيلة للخطاب.[4]
- إن جزأرة التعليم هدف ينادي بالقول أن مجتمع بلا جذور هو مجتمع بلا آفاق، فالجزأرة تُعْنى بكل ما يتعلق بالهوية الوطنية الجزائرية، فأرادت الجزائر من خلال هذا الهدف

[1] المرجع نفسه، ص.5.

[2] المكان نفسه، ص.5.

[3] حسن بركة، ***أبعاد الأزمة في الجزائر المنطلقات والانعكاسات والنتائج***، (الجزائر: دار الأمة، 1997)، ص.118.

[4] عبد القادر جغلول، ***تاريخ الجزائر الحديث*** (الجزائر: دار الحداثة ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 1983)، ص.236.

إزالة العناصر الدخيلة الوافدة من المجتمعات والثقافات الخارجية، وبعث الشخصية الجزائرية العربية، فجزأرة التعليم تهدف إلى جزأرة النظام التعليمي ومخططاته ومناهجه وجزأرة المستويات والتخصصات والمفتشين والخبراء في قطاع التربية والتعليم، وجزأرة الكتاب المدرسي شكلا ومضمونا بالوسائل التعليمية المتنوعة.[1]

- ديمقراطية التعليم حيث يجب أن تشمل ديمقراطية التعليم جميع الخدمات الاجتماعية التعليمية، إضافة إلى فتح أبواب التعليم بمختلف مراحله أمام الفئات الشعبية، وبوشم خاص أمام الفئات الكادحة والمحرومة، والعمل على تعميم التعليم على أوسع نطاق.[2]
- يرمي هذا الإصلاح بالدرجة الأولى إلى توفير الشروط المادية والبيداغوجية الأكثر ملائمة للتكفل بتعداد مدرسي يتجاوز 8 ملايين تلميذ (25%) من السكان ويعد ما يقارب مليون طالب وهو السياق الذي يتم فيه الترخيص القانوني لإسهام المدرسة الخاصة والجامعات الأجنبية في الجزائر 2017/2016.
- كما يشمل إصلاح المنظومة التربوية التفتح على العلم والثقافة العالميين واللغات الأجنبية والتعاون الدولي والشامل في الوقت نفسه، وترقية العناصر المؤسسة للهوية الوطنية ضمن منظور يندرج في إطار الحداثة والتنمية.
- غرس القيم الروحية والدينية للمجتمع الإسلامي العربي وصقلها في شخصية المتمدرس.
- تمكين المتمدرسين من الحصول على مستوى مقبول جدا على العلم والمعرفة.
- التفتح على ثقافات العالم بتشجيع وتدعيم الترجمة لكل المصطلحات في كل الميادين، حيث يجب التمكن من اللغات التطورية العالمية المستعملة في التنافس العلمي.
- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة واكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية.
- الاستجابة إلى تطلعات الشعب إلى تحقيق العدالة والمحافظة على القيم وتنشئة الأجيال على حب الوطن.
- تلقين النشء مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز.

---

[1] رابح تركي، ***أصول التربية والتعليم*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1989)، ص.33.

[2] ابراهيم رماني، ***مرايا وشظايا مقالات في الفكر والسياسة والأدب*** (الجزائر: المؤسسة الوطنية، 2002)، ص.10.

- منح تربية تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وصيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم.
- تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[1]

ومن أهم هذه البدائل التي راهن عليها الكاتب، وفي ساق تحليل تظاهرات الأزمة التي يعيشها الإصلاح والتربوي في المجتمع والتي تعد البدائل الخيالية للأهداف المرجوة نذكر:

- الانطلاق من الحاجيات الوطنية، لا مما تفرضه مراكز القرار المهيمنة على المستوى الدولي.
- اعتماد التخطيط التربوي استراتيجية في ترشيد السياسات المتبعة والمتعدد بوصفها اختيارات اقتصادية واجتماعية.
- تجاوز التصور الظرفي في أي مشروع إصلاحي تربوي.
- تحديد إطار توافقي للإصلاح التربوي بين كل الفاعلين المعنيين الذين ينتمون للمجتمع المدني.
- بلورة مشروع مجتمعي يعكس المسار التنموي والرهانات المستقبلية وطنيا وقوميا.
- ربط الإصلاح التربوي المستهدف بباقي المسارات الإصلاحية الأخرى في المجتمع، من أجل التنسيق بينها، والبحث عن مكونات منظمة لحقولها من الناحية الاستراتيجية.
- تحقيق إصلاح شمولي متكامل للمجتمع بكل قطاعاته ومجالاته المتعددة.
- الارتقاء بنوعية التعليم التقني والمهني.
- تمكين المعلمين من القيام بعملية التعليم الفاعل والهادف، والتقويم الشامل، الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، والتعامل مع المناهج بطريقة مرنة تتيح للمعلم التعامل مع المادة الدراسية، وللمتعلم فهم محتواها.
- رفع مهارات طرق التدريس في المواد الدراسية بما في ذلك القدرة على إثراء المنهج بما يلي احتياجات المتعلمين وبالتالي المجتمع.
- توظيف استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية.

[1] المرجع نفسه، **ص.11**.

- اعتبار المدرسة وحدة تنظيمية هامة في تحقيق الإصلاح التعليمي في إطار التنسيق بينها وبين الإدارة والمديرية والوزارة.
- دعم الموارد البشرية اللازمة لتطبيق مبدأ الإصلاح المتمركزة على المدرسة.
- تدريب العاملين بكل مدرسة على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في كل العمليات.
- استخدام آليات التعليم عن بعد بين المدارس الإدارات.
- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات وتوظيفها داخل المدرسة.
- تزويد المدارس بشبكات الانترنت.
- تنشيط قنوات الاتصال بين المدرسة والمجتمع.
- تنشئة المتعلمين على حب العمل والتبصير بقيمة الأخلاقية، ودوره الفاعل في تكوين الشخصية المتزنة، وغرس الطموح لإحراز التفوق والإبداع والمساهمة في ازدهار الوطن وإثراء الحضارة الإنسانية.
- اكتساب المتعلمين المحتويات المعرفية والمهارية والسلوكية للمواد التعليمية المقررة في المناهج الدراسية.
- عملية الإصلاح المستمر تهدف بالضرورة إلى التكيف مع الأوضاع المتجددة، والتوظيف الجيد لكل الإمكانيات والمعطيات الذاتية، والموضوعية البشرية والطبيعية على المستوى الحضاري، ومن ثمة فهي ضرورية.
- سرعة التغير الحضاري والتطور التكنولوجي من أعقد المشكلات أمام التربية، أصبح ليس من السهل على التربية أدراك التطور التكنولوجي، وهذا ما يعطي لعامل الزمن أهميته القصوى في الإصلاح للتحكم في التغير الاجتماعي، لهذا يحتاج المصلح الاجتماعي إلى دقة التنبؤ، وحدس صادق يتحكم في تفكيرنا.

1. أهداف الإصلاح على مستوى التعليم الأساسي

يلقن التلميذ تقنيات ومهارات علمية ومهنية ليطلع على المعارف الأساسية وهذا التعليم حاصل التحويل الصناعي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر ويهدف إلى:

- تكوين الإنسان الجزائري المتكامل والمتوازن في الشخصية.
- الإسهام في تنمية البلاد اجتماعيا واقتصاديا.
- تأكيد ديمقراطية التعليم وتعميق مدلولها.

- تأصيل التعليم وجعله مرتبطا بقضايا الوطن.
- تطوير المدرسة وجعلها تواكب مسيرة المجتمع.
- تحقق المدرسة الموحدة.
- ترسيخ القيم العربية والإسلامية في نفوس المتعلمين.
- تنويع المعارف والمهارات والخبرات التي تحقق التوازن.
- تنمية الثقافة التكنولوجية.
- تأصيل العمل اليدوي وجعله قيمة من القيم الحضارية.
- تهذيب ذوق التلاميذ وإحساسهم وتنمية مواهبهم.
- إحداث التكامل بين المادة العلمية وتطبيقاتها العملية.
- إكساب المتعلمين القدرة على استخدام مبادئ التفكير.
- إكساب المتعلمين أدوات التعليم ووسائل الاتصال وتدريبهم على توظيفها.
- جعل العمليات التعليمية تستجيب لحاجات المتعلم.
- اختيار خبرات التعليم ذات الأثير الفعال في حياة المتعلم.[1]

2. أهداف الإصلاح على مستوى التعليم الثانوي

يهدف الإصلاح على هذا المستوى إلى:

- مواصلة تحقيق الأهداف التربوية العامة.
- التكفل ضمن مجموعات من الشعب المتمايزة بإعداد التلاميذ إما لمواصلة الدراسة العليا من خلال منحهم تعليما ذا طابع عام يتضمن المعارف الأساسية اللازمة وإما الاندماج في الحياة العلمية مباشرة أو بعد تلقي تكوين مهني ملائم.[2]

3. أهداف برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة

لتحقيق الجودة في التعليم يكون الإصلاح المؤهل الوحيد الذي يعتمد عليه في إعادة بناء المنظومة التربوية بحيث يهدف الإصلاح المتمركز على المدرسة إلى:

[1] المرجع نفسه، ص.8.

[2] المرجع نفسه، ص.9.

- إحداث نقلة نوعية نحو تحسين الأداء المدرسي مع زيادة عدد المدارس المعدة للإصلاح توافقا مع الارتقاء بجودة المخرجات التعليمية طبقا لمعايير معنية وصولا للإصلاح التربوي.

4. أهداف الإصلاح المتمركز على المتعلم

من التركيز على الجودة والإصلاح المتمركز على المدرسة في البداية إلى التركيز على المتعلم واحتياجاته، حيث يهدف الإصلاح هنا إلى:

- تنمية الفرص أمام المتعلم للتعبير على احتياجاته وتعزيز نشاطه وتعامله مع مصادر المعرفة ويتجسد ذلك في جعل المدرسة قادرة ذاتيا ومهنيا على تحمل المسؤولية وجعلها قادرة على التقويم الذاتي وبناء خطط التطوير.

ففي إطار إصلاح التعليم أصبح على المدرسة تحديد وجهة نظرها وأهدافها والعمل على تحقيقها بالتعاون مع كل فئات المجتمع، باعتبار الإصلاح أصبح من أكثر المتطلبات إلحاحا في عصرنا الحالي نتيجة لما تواجهه المدارس من تحديات وصلت إلى ضرورة أن تعمل كل مدرسة على تمييز الأكاديمي من خلال:

- دعم السلطة المدرسية وتمكينها من امتلاك الآليات التي تمكنها من مواجهة المتغيرات المحلية والعالمية.
- بناء القدرات والمهارات الإدارية والفنية لجميع العاملين فيها من خلال مشاركتهم في تخطيط وتنظيم وتنسيق ومتابعة وتقويم العملية التربوية والتعليمية.
- تطوير عمليتي التعليم والتعلم من خلال التعلم النشط واستخدام مدخل منظومة التقويم الشامل ورفع كفاءة طرق التدريس في المواد الدراسية.
- الاستفادة الفعالة والكاملة من التكنولوجيا في تطوير العملية التربوية والتعليمية.
- جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الإصلاح ومتطلباته.[1]

[1] المرجع نفسه، ص – ص.9– 10.

الفرع الثاني: مجالات إصلاح السياسة التعليمية:

عند محاولة تحديد المجالات التي يجب أن تُضّمن في برامج الاصلاح التربوي نجد تصنيفات ومحاولات متعددة ومتفاوتة في تعيين تلك المجالات وهو ما يمكن بيانه في ما يلي:

1. إصلاح يتعلق بديمقراطية التعليم وتعميمه:

لقد ارتفع عدد التلاميذ بصفة مطردة منذ الاستقلال حتى بلغ ما يقرب من ربع عدد السكان في سنة 2017 من المتمدرسين، حيث يستقبل التعليم الأساسي أكثر من 6.3 مليون تلميذ وارتفعت بذلك نسبة التعليم من 20% إلى ما يقارب 100%.

كما ارتفعت نسبة تعليم البنات وبذلت وزارة التربية والتعليم مجهودات عظيمة في شأن إنجاز المؤسسات التعليمية والتكوينية في جميع أنحاء القطر، وأعدت لهذا الأمر برامج خاصة لفائدة بعض الولايات المحرومة.

وعلاوة على مجانية التعليم وفرت الدولة الكتاب المدرسي لتلاميذ التعليم الابتدائي مقابل مبلغ رمزي، ولتلاميذ التعليم المتوسط والثانوي بأسعار مقبولة، أضف إلى ذلك توفير الإيواء للكثير من التلاميذ وتأسيس الابتدائيات الداخلية لفائدة أبناء الرحل، وإستفاد الكثير من الأطفال من المنح والمطاعم المدرسية.[1]

2. إصلاح يتعلق بجودة التعليم:

إن وجود بعض المعايير الداعية إلى الانفتاح على الدول المتقدمة ومواكبة التطور الحاصل في العالم كان المنطلق الحقيق لاهتمام وزارة التربية والتعليم لتحسين الجودة التعليمية، إضافة إلى الجهود المستمرة في توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع التلاميذ ومن ذلك الاهتمام بجودة التعليم، والتي ركزت على مجالات رئيسية أهمها: المدرسة الفعالة، الإدارة التربوية، المعلم، المنهاج ونواتج العملية التعليمية والمشاركة المجتمعية من التركيز

[1] المراحل التي مر عليها التعليم في الجزائر، المتحصل عليه من: http://mohaedturki-yoo7.com/t55-topic على الساعة 20:50 2018/05/13.

على مبدأ المدخلات إلى التوجه للإصلاح المتمركز على المدرسة واعتبارها وحدة التغيير وأساس البناء من خلال مجالاتها الفعالة.[1]

وهناك من ينظر للإصلاح في مجال التربية كما هو الحال في المجالات الأخرى على أنه عمليات اجتماعية هادفة وتسعى إلى إحداث تغيير في بيئة نظام اجتماعي معين، وفي ضوء ما سبق يمكن وصف الاصلاح التربوي في ضوء النتائج المتوقعة من النظام التربوي للتفاعلات الاجتماعية المرتقبة، وتسعى الإصلاحات التربوية في الجزائر إلى تغيير الأبعاد والمجالات التالية في أنظمة التعليم:

- إعداد المتعلمين والمعلمين والمديرون والأبنية التعليمية.
- الغايات والأهداف.
- السياسات التعليمية والأنظمة الإدارية والأجهزة التنفيذية.
- التمويل والموازنة.
- أنظمة الانتقال بين المؤسسات التعليمية وما يرتبط بها من طبيعة المراكز، والمستويات والروابط والأعمار.
- المنهج وتنظيم مضمون التعليم.
- طرائق التدريس والعلاقات الاجتماعية.
- معايير انتقاء المتعلمين وتقويمهم ونقلهم من صف إلى آخر.
- معايير انتقاء رجال التعليم وتقويمهم وترقيتهم.

كما أن إصلاح التربوي ينبغي أن يشمل كل جوانب العملية التعليمية (أهدافها ومحتوها، وطرائقها، والقائمين عليها).[2]

[1] نصر الدين جابر ورحيمة بن اسماعين ، ***جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ضل معوقات الاصلاح ومتطلباته***، مرجع سابق، ص3.

[2] فاروق جعفر عبد الحكيم ، ***الاتجاهات الحديثة في الاصلاح التربوي***، العلوم التربوية ،ع3،ج2 (جويلية 2015)، ص.1-49.

المطلب الثاني: آليات إصلاح السياسة التعليمية في الجزائر.

إن الإصلاح التربوي كآلية تهدف لتحقيق الأفضل على مستوى مخرجات النظم التربوية كمحصلة ختامية للفعل التربوي بكل تجلياته، مستهدفة جملة من العناصر المكنة للنظام التربوي والتي يسعى الإصلاح التربوي إلى إدخال جملة من التغييرات على آلياتها لتفعيل العملية والتعليمية ليصل إلى تحقيق التقدم التطور، لتكون التربية هي الفاعل الأساسي لكل تغير مجتمعي حاصل يجب تفعيل العناصر المكونة للنظام التربوي من حين لآخر حتى تستجيب لهذا التغير، لذلك شمل الإصلاح جملة من الآليات.

الفرع الأول: الفلسفة التربوية الموجهة للإصلاح:

تكتسي عملية تحديد الفلسفة الموجهة لعملية الإصلاح التربوي أهمية كبيرة في نجاح العملية، فكلما كانت الفلسفة التربوية واضحة المعالم والأهداف وتستمد مرجعتها من المقومات الأساسية من قيم وثقافة خاصة بالمجتمع، كانت الضامن الأساسي لنجاح عملية الإصلاح، حيث يرى جاك ديلور في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين المقدم لليونسكو أن عملية الإصلاح التربوي الناجح هي تلك الإصلاحات التي تنبع من المجتمع ولا تفرض عليه من الخارج، مما يحقق قدرا من الالتزام من جانب الشركاء الفاعلين في عملية الإصلاح، والذين يحددهم "هناك ثلاث جهات فاعلة رئيسية تساهم في نجاح الإصلاحات التربوية، أولا المجتمع المحلي ولاسيما الآباء، ورؤساء المؤسسات التعليمية والمعلمون وثانيا السلطات العامة، وثالثا المجتمع الدولي[1].

فعندما دعت الضرورة إلى إصلاح المنظومة التربوية بعد الاستقلال كان لابد على المنظرين البحث عن أرضية مذهبية كافية تصلح لأن تكون مرجعا لمنظومة تربوية يجب أن يظل تطورها الدائم شديد الصلة بمقومات هذه الأمة وبما أن الشعب الجزائري وضع عبر العصور قضايا التربية والتعليم في الصعيد الأول من اهتماماته، وأهم ما أبرز هذه العناية ما يتميز به الشعب الجزائري من عمن المشاعر الدينية ولذلك أقام أسس مؤسساته الثقافة ونظمه القضائية وعلاقاته الاجتماعية على أساس تعاليم الإسلام ذلك أعطى للعلم صبغة مقدسة حين جعل من طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، فالمنظومة التربوية اتخذت

[1] إبراهيم هياق، مرجع سابق، ص- ص. 80، 81.

من أهدافها ترسيخ المبادئ الإسلامية السمحة في عقول ونفوس الناشئين ليشبوا على الطرق مدركين لعقيدتهم عارفين لمبادئها متمكنين بها[1].

كما شمل إصلاح المنظومة التعليمية غايات كبرى وقرارات تتضمن التركيز على الطابع الوطني لضمان تكوين مواطن مزود بمعالم ومرجعيات وطنية أكيدة تعكس قيم الحضارة بصدق ووفاء، ومواطن قادر على فهم العالم الذي يحيط به وباستطاعته التفتح والتفاعل والتأثر والتأثير ونشر الطابع الديمغرافي في المجتمع وترقية القيم والمواقف المرتبطة بالإسلام والعروبة والأمازيغية[2].

وهذا ما يفترض أن تظل عليه أساسيات ومقومات المنظومة التربوية الجزائرية حيث كمثل المرجعية الأصيلة التي تستمد منها فلسفتها التربوية عبر المراحل المختلفة.

الفرع الثاني: تحسين المناهج التربوية:

إن المناهج التربوية هي النبراس الذي يرسم معالم الطريق في النظام التربوي وعلى ضوء التوجيهات المعتمدة في المنهاج، تكون فعالية المخرجات التربوية من عدمها، فالمناهج التربوية في ل الأمم تحظى بأهمية بالغة، ويجرى عليها التحسينات من حين لآخر رغبة في تفعيل دورها حتى تواكب كل جديد، ففي مجال النظريات التربوية الحديثة فإن علبة هيكلة المناهج التربوية باتت ضرورة ملحة حتى تستجيب للتغيرات الحاصلة في مجال المعرفة، فالانفجار المعرفي والتدفق الحر للمعلومات جعل من المدرسة التقليدية والمعلم بنمطه المعهود ليس هو المصدر الوحيد للمعرفة بل تعددت المصادر وأصبح من العسير على الفرد ضبط هذا التدفق ما لم يكتسب مهارات معنية تساعده على كيفية التعامل مع هذه المواقف الجديدة، لعل المنهاج يكون في مستوى هذا التطلع ويلبي هذا الطموح.[3]

فمنذ الاستقلال عرفت المنظومة التربوية الجزائرية ثلاث مقاربات أساسية للمناهج التربوية[4].

---

[1] المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، التوجهات الأساسية للنظام التربوي في الجزائر ص 48.

[2] عيسى بوسام، *"الملتقى الوطني لمفتشي التربية والتكوين"* الجزائر، (أيام 21-22-23 ماي 2006).

[3] إبراهيم هياق، مرجع سابق، ص 82.

[4]

أ- المقاربة التقليدية (المقاربة بالمضامين): تقوم هذه المقاربة على أساس المحتويات، فالنمط البيداغوجي بها تقليدي، حيث أن المدرس بشرح الدرس، ينظم المسار وينجز المذكرات ويكون الطالب متلقي، يستمع، يتدرب، بعيد ما حفظه فالمتلقي هنا يقوم بعمليتين الأولى اكتساب المعرفة الجاهزة كما ونوعا والمرحلة الثانية استحضار هذه المعرف حال المساءلة.

ب- المقاربة بالأهداف (بيداغوجية الأهداف): وفيها يصبح المعلم مصدرا للتعليم من بين المصادر الأخرى، يقوم بتشخيص الوضعيات والحاجات وتخطيط التعليم بمعية المتعلمين والتأكد من تحقق النتائج المرجوة، كما تتغير وظيفة المتلقي من مستهلك إلى مساهم فعال ونشيط.

ج- المقاربة بالكفاءات: وهي استراتيجية أكثر تطورا لأنها تعلم المتعلم كيف يتلقى العلم وتوجيهه نحو تنمية القدرات العقلية السامية: التحليل، التركيب، حل المشكلات، أي أنها استراتيجية تسعى إلى اكتساب الكفاءات وليس تراكم المعارف وفي هذه المقاربة يتم استخدام مصطلح الكفاءة بدلا من الهدف الخاص ومصطلح القدرة بدلا من الهدف العام.

المقاربة بالكفاءات تقترح تعلما اندماجيا غير مجزأ مع إعطاء معنى للمعارف الدراسية واكتساب كفاءات مستديمة تضمن للمتعلم التعامل مع الوضعيات المختلفة، فهي إحدى البيداغوجيات التي تبنتها وزارة التربية الوطنية وعلى أساسها تم بناء المناهج الجديدة التي شرع في تطبيقها ابتداء من السنة الدراسية 2004/2003 إذ أن تطبيق بيداغوجية المقاربة بالكفاءات يستلزم التخلي عن مفهوم البرنامج والانتقال إلى مفهوم المناهج، إذ أن الأول عبارة عن مجموعة المعلومات المعارف التي يجب تلقينها خلال مدة معينة، في حين أن الثاني يشمل كل العمليات التكوينية التي يساهم فيها المتعلم تحت إشراف ومسؤولية المدرسة خلال مدة التعليم، أي كل المؤشرات التي من شأنها إثراء تجربة المتعلم خلال فترة معينة[1].

وتهدف مقاربة التعلم بالكفاءات إلى مساعدة المتعلم على

- النظر إلى الحياة من منظور علمي

[1] نصيرة سالم وتالي جمال، "***الاصلاحات التربوية في الجزائر أي مفهوم للإصلاح؟***" ، المتحصل عليه من: http://dspace.univ-biskra.dz:8080/xmlui/handle/123456789/8915، 2018/05/05، 18:22.

- التخفيف من محتويات المواد الدراسية
- تفعيل المحتويات في المدرسة والحياة
- السعي إلى تثمين المعارف المدرسية وجعلها صالحة للاستعمال في مختلف مجالات الحياة، وحث المتعلمين على التعلم الذاتي عن طريق حسن التوجيه[1].

ولقد عملت وزارة التربية الوطنية على تعزيز التدريس بالكفاءات من خلال المنشور 946/07 المؤرخ في 2007/10/22 والذي يتعلق بتكوين قوات وطنية من المكونين في مجال المقاربة بالكفاءات[2].

الفرع الثالث: تفعيل دور الإدارة المدرسية في الجزائر

إن أي عملية إصلاح في أي موقع كان وفي أي زمان وتحت أية ظروف يتطلب قيادة موجهة ومحكمة تسهر على تنفيذ خطوات الإصلاح وتعمل على تتبع مراحله المختلفة إدارة وتقييما وتدخلا إيجابيا كلما دعت الضرورة لذلك، والإدارة المدرسية معنية بشكل أساسي في كل إصلاح يمس المنظومة التربوية، فعملية الإصلاح التربوي عملية شاملة لا تستثني أي مفردة من مفردات المجال المدرسي، لأن أي إصلاح يتبنى إدخال تحسينات من جانب واحد فقط من جوانب المجال المدرسي، لن يكتب له النجاح، فبات من الضروري تزويد الإدارة المدرسية بأسباب وآليات النجاح في الإشراف على عملية الإصلاح التربوي[3].

إن وعي المجتمع الجزائري والأسرة التربوية بضرورة معالجة النقائص الناتجة عن جمود طرق التسيير الكلاسيكية المطبقة في المؤسسات التربوية أداء ومردودا وضرورة التغيير والتطوير بمواكبة تطورات العصر وتغيير سلوكات وأساليب العمل لدى مختلف أطراف الجماعة التربوية (أعضاء الجماعة المدرسية، وأولياء التلاميذ، السلطات المحلية مثل: البلدية، الدائرة، الولاية والمصالح التابعة لها كالقطاع الصحي، الحماية المدنية والأمن) كان من الضروري تكييف النصوص التشريعية لمواكبة المستجدات لذا شرعت وزارة التربية

[1] وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، (الجزائر: 2009)، ص 186.

[2] وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، العدد 511،(نوفمبر 2007)، ص7.

[3] محمد بن حمودة، ***علم الإدارة المدرسية، نظرياته وتطبيقاته في النظام التربوي الجزائري***، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 19.

الوطنية في إصدار النصوص المنظمة لمشروع المؤسسة واعتماده في نظام تسيير المؤسسات التعليمية بجميع مراحلها لتحسين أدائها ورفع مردودها من خلال المنشور رقم 06/153 الداعي إلى تفعيل العمل بمشروع المؤسسة ابتداء من الموسم الدراسي 2007/2006.[1]

ومن دواعي تحديث الإدارة في التنظيم الإداري والتربوي في قطاع التربية الوطنية تم اتخاذ القرار المؤرخ في 2010/12/28 يتضمن إنشاء لجنة وظنية ولجان ولائية لرقمنة التسيير الإداري والتربوي في قطاع التربية الوطنية[2].

ومن هنا فإن للإدارة المدرسية مجموعة من الأهداف، والهدف يعتبر العنصر الأساسي في العملية التربوية، وجميع الجهود التي تبذل تكون من أجل خدمته ذلك للحصول على مردود مرتفع، ووفق هذه الرؤية نجد أن القائمين على المنظومة التربوية الجزائرية والأطراف المشاركين فيها يسعون من خلال الإصلاحات التربوية المتتالية إلى تحسين العملية التربوية والهدف من ذلك تحقيق نسب نجاح مرتفعة في كل مراحل السار التعليمي[3].

الفرع الرابع: تفعيل دور المجالس التعليمية والتربوية:

تلعب المجالس التعليمية داخل المؤسسات التربوية دورا بالغ الأهمية في تكوين الأساتذة وإكسابهم مهارات القيام بالعملية التعليمية، فكل إصلاح يجب أن يولي هذه المجالس أهمية نظرا لدورها الفعال في العملية التربوية فمجلس القسم والتنسيق يساعد الأساتذة في شقة العمودي أو الأفقي في توضيح المجال البيداغوجي للأستاذ مع تلاميذه سواء في القسم الواحد أو المستوى الواحد، كما أن للندوات الداخلية المنعقدة من طرف أساتذة المادة الواحدة أو من طرف المفتشين دور في تزويد الأستاذ برؤى واضحة تقلص من الهوة التي قد تنجم بين النظري والتطبيقي[4].

---

[1] المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، وثيقة تتعلق النظام التربوي والمناهج التعليمية– سنة 2004.

[2] وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، (الجزائر: فيفري 2011)، ص10.

[3] ليندة العابد، التعاون بين الإدارة المدرسة والتلميذ وتأثيره على التحصيل الدراسي في المرحلة الثانوية، ***مذكرة ماجستير غير منشورة***، (جامعة بسكرة: قسم علم الاجتماع، 2015، 2016)، ص81.

[4] محمد جواد رضا، ***الاصلاح التربوي خارطة الطريق***، (بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 51.

فالقرار رقم 172 المؤرخ في 1991/03/02 يتضمن إنشاء مجالس التعليم وينظم عملها في المدارس، تنص مواده على تسهيل التشاور بين أساتذة المادة الواحدة والعمل على تناسق المناهج التربوية واختيار الوسائل المادية والضرورية من أجل التنسيق الجيد للتعليم[1]، كما أن مجلس التسيير يعتبر حلقة ربط بين الطاقم الإداري للمؤسسة والأساتذة يمكنه أن يساهم بشكل فعال في نجاح العمل التربوي، فكل هذه المجالس لابد من تفعيلها لتساهم بدورها في بعث الحياة التربوية ونشاطاتها داخل المؤسسة[2].

الفرع الخامس: الوظيفة الاجتماعية للمدرسة:

إن المدرسة بما تحتويه من مفردات تشمل المعلمين والطاقم الإداري تعتبر صورة نموذجية مصغرة للمجتمع الكامل، ويمكن للمدرسة أن تتفاعل مع المجتمع تأثيرا وتأثرا، ومنه فهي تستطيع عكس الجوانب السوسيو ثقافية، التربوية للمجتمع، حيث عني الإصلاح التربوي بهذه العلاقة وأولاها اهتماما بالغا لما تمثله المدرسة من علاقة وطيدة بالمجتمع الذي تنتمي إليه، فكانت القوانين الموجه للتربية تركز على الوظيفة، وتسعى لوضع الأسس والقواعد الضرورية لتمكين المدرسة من القيام بواجباتها التربوية والاجتماعية وتفاعلها معه مثل الاحتفالات بالأعياد الوطنية (أو نوفمبر) وعيد العلم أو الأعياد الدينية (عيد الفطر..).

بالإضافة تأسيس جمعيات أولياء التلاميذ وتفعيل العلاقة داخل الوسط التربوي وتنظيمها قانونيا، واعتبار المدرسة شريكا فاعلا وفعالا في النظام التربوي، من خلال ما أسند لهذه الجمعيات من أدوار هامة[3].

إذ يجب على المدرسة أن تقوم بنشاط اجتماعي وثقافي في المجتمع مهما كانت طبيعته ويجب أن تكون المدرسة موجهة ومرشدة أي أداة من أدواة التقدم الاجتماعي، ولذلك يجب عليها أن تكون على اتصال وثيق بأسرة الطفل من ناحية، والمجتمع المحلي من ناحية

[1] خليفة، مجالس التعليم: تنظيمها وعملها، محفظة الأستاذ خليفة 2014/09/02 https://sites.googl.com 01 ماي 2018، 12:00.

[2] محمد جواد رضا، مرجع سابق، ص82.

[3] هياق، مرجع سابق، ص.87.

أخرى كي تصلح ما فيها من عيوب وأخطاء، وبذلك تصبح مركز انطلاق وإشعاع في المجتمع.

الفرع السادس: تكوين المكونين:

يعتبر جل المفكرين التربويين أن المعلم له دور استراتيجي في العملية التربوية، ويتغير هذا الدور وفقا لمتطلبات كل أوان، فعلى الرغم من أن الانفجار الجغرافي التدفق الحر للمعلومات صار ميزة هذا القرن، إلا أن مكانه المعلم كموجة مرشد لمنابع المعرفة وكيفية استخدامها لا زالت تكتسي أهمية بالغة، حيث يعتبر المفكر محمد جراد: "المعلمون اليوم أكبر قوة منتجة في العالم، لأنهم يطبقون في عملية المعرفة المنظمة يشكلون عقول الأجيال الجديدة بما يخدم مجتمع المعرفة واقتصادها"[1].

ومن هنا كان ولابد من إعطاء المتربي أهمية بالغة باعتباره الأكثر أهمية في العملية التربوية فيجب توفير كل أسباب النجاح والمساعدة لعملية التكوين أو ما يسمى بالتكوين المستمر: يجب أن يستفيد المعلمون والأساتذة من عملية تكوينية خلال الخدمة تتميز بالجدية والفعالية والاستمرار ويتم هذا من خلال ما يلي[2]:

- ✓ تكوين الأساتذة خريجي المدارس العليا وذلك في سنوات التدرج حتى حصولهم على شهادة.
- ✓ تكوين خاص بالأساتذة حاملي شهادة الليسانس– أو الماستر وذلك بعد نجاحهم في مسابقة التوظيف الخاصة بقطاع التربية والتعليم في درجة أستاذ.
- ✓ تكوين المتربصين قبل القيام بعملية التثبيت على الوظيفة نفسها.
- ✓ التكوين أثناء الخدمة من طرف مفتشي التربية الوطنية، أو متابعة الأساتذة من قبل الأساتذة المكونين من ذوي الخبرة والكفاءة.
- ✓ إقامة أنصاف أيام، وأيام دراسية، لتحسين المستجدات من الوصاية[3].

[1] المرجع نفسه، ص.85.

[2] المكان نفسه.

[3] نصيرة خزاني، (مفتش التربية الوطنية) مقابلة يوم: 2018/05/02، 18:39.

الفرع السابع: توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية:

إن إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجال التعليمي ضرورة واقعية وآلية عصرية لتطوير وتنظيم وإصلاح المنظومة التعليمية في الجزائر حيث يستخدم نظم التعليم التكنولوجي لزيادة كفاءة التخطيط ومحاكاة التغيرات المحتملة وتنظيم الجداول، وحفظ السجلات، والتأكد من المحاسبة ودعم العمليات الإدارية والتنظيمية الأخرى[1].

ولقد عملت الجهات المعنية التابعة لوزارة التربية الوطنية على تزويد كامل المؤسسات التعليمية الوطنية بمخير على الأقل حتى 2017 وفي بداية موسم 2017- 2018 بدأ العمل الجدي لمضاعفة المخابر الخاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال المزودة بخدمة الانترنت[2].

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة الإصلاح التربوي وأفاقها.

الفرع الأول: الاتجاهات الحديثة للإصلاح:

1. الاتجاه نحو توظيف التكنولوجيا في التعليم:

إن التطور التكنولوجي هو خلاصة ومحصلة البحث العلمي الجاد يهدف للاستفادة من هذه البحوث في تسهيل حياة الأفراد وتحقيق مجتمع الرفاهية ولا يمكن الوصول إلى هذا المستوى ما لم تكن التكنولوجيا مرافقة لرأس المال البشر في تلبية لمتطلبات التغيير نحو الأفضل.

ونظرا لأن الجزائر قد بدأت في الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، فإن نتائج هذه المجهودات والاتصالات في التعليم، فأن نتائج هذه المجهودات لن تظهر لسنوات عديدة، وتحديد التقدم الذي يتحقق خلال سير العمل، يمكن التأكد منه باستخدام المؤشرات أو المعايير التي يتم بواسطتها التحقق من النتائج.

[1] إبراهيم هياق، مرجع سابق، ص90.

[2] عبد الرؤوف زكور فرحات، (مدير مركز التوجيه المدرسي لولاية الوادي)، مقابلة يوم: 25 أفريل 2018، 10:05.

إن عملية إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم تواجه تحديات كبيرة ومع انتشار استخدامها في المؤسسات التعليمية أصبح من الضروري وضع مؤشرات أداة لمراقبة استخدام ونتائج هذه التكنولوجيا.

- كما لا يمكن للتعليم أن يعتبر استخدام التكنولوجيا غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة حضارية وعصرية للتعليم يجب العمل بها[1].

وبدأ العمل بمشروع إدماج التكنولوجيا بالتعليم عبر مراحل كما يلي:

* **مرحلة البداية:** وهي المرحلة التي أدركت فيها الجزائر مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم وإعداد المبادئ التوجيهية للتنفيذ وكانت هذه المرحلة ما بين 2002- 2005.

* **مرحلة التطبيق:** وأهم المؤشرات التي يمكن استفادتها في هذه المرحلة هي المؤشرات الخاصة بقياس النفاذ وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعدل المكونين والتلاميذ إلى الحاسب الآلي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من قبل المكونين والتلاميذ وكيفية استخدامها في المؤسسات التعليمية، وهي المرحلة التي تمر بها الجزائر من 2005 إلى اليوم ..

ونظرا لأهمية هذا المشروع خصصت الجزائر 58 ألف دينار لكل مؤسسة سنويا، منها 30 ألف لصيانة الأجهزة، وعلى الرغم من أن التجهيزات التكنولوجيا تتم من طرف وزارة التربية والتعليم إلا أن مديريات التربية تخصص بعض من الميزانية لشراء بعض التجهيزات، إضافة إلى تكوين المكونين وجميع رؤساء المصالح، وتتم تخصيص 85000،00 دينار جزائري للاشتراك في الانترنت و30000 دج لصيانة الأجهزة ولم تصل جميع الولايات إلى مرحلة وقمنة الدروس وإتاحتها على الخط[2].

2. الاتجاه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان:

إن مفهوم التعليم قطع شوطا كبيرا ومراحل متباينة ليتبلور في شكله الحالي بحق الجميع في التعليم تحت مظلة مبدأ تكافؤ الفرص ونبذ كل أشكال التمييز مهما كان شكلها أو

[1] المنشور رقم 862 المؤرخ في 2005/05/03 والمتضمن التدابير التربوية والبيداغوجية لتنصيب سنة أولى ثانوي.

[2] المرجع نفسه.

مصدرها، فالإصلاح التربوي يتبنى تدريب التلاميذ على الأسلوب الديمقراطي في خلال التفاعل الصيفي بين التلاميذ والمعلم من جهة وبين التلاميذ أنفسهم من جهة ثانية يزرع بذور الرأي والرأي الآخر وتبادل المعارف وتنمية المهارات العلمية. وهذا ما دعت إليه منظمة اليونسكو[1]. وتم تفعيل هذا في المنظومة التعليمية الجزائرية من خلال الدعوة والعمل بـ "المقاربة بالكفاءات" والتي من خلالها ينطلق العملية التربوية من المناقشة بين المعلم والمستعلم، وبين المتعلمين أنفسهم[2].

3. الاتجاه نحو الجودة الشاملة لمخرجات التعليم:

لقد قفز مفهوم الجودة الشاملة كمفهوم اقتصادي إلى التربية والتعليم في ثمانينيات القرن الماضي، فأصبح تطبيق الجودة في المجال التعليمي من الاتجاهات البارزة في القرن 21، تسعى الجزائر لتطبيق هذا الاتجاه في كل إصلاح تربوي منشود رغبة في تحسين المخرجات التربوية تحقيقا لنجاعة النظام التربوي وفي تصريح للسيدة نورية بن غبريط 2018 وزيرة التربية الوطنية في 2016/04/20، أكدت فيه أن جودة التعليم في الجزائر تمر عبر أساتذة مكونين محفزين ومتوقف بدرجة كبيرة عل تأهيل الأساتذة وكفاءتهم البيداغوجية والمهنية وخصالهم الإنسانية لذلك فإن الأساتذة بحاجة إلى دورات تكوينية نوعية ومرافقة في مستوى المهام التي يؤدونها مشيرة إلى المرافقة، تقع أساسا على عاتق المفتشين، كما دعت الوزيرة في إطار رسالتها حول موضوع جودة التعليم في الجزائر إلى تشجيع التلميذ الذي هو صلب انشغالات قطاع التربية والتعليم في الجزائر، مؤكدة على إطلاق العنان لعبقريته وتفجير طاقاته الإبداعية. من خلال قولها: "للأساتذة أقول: لا تنسوا أن المتعلم هو سبب وجود المهنة التي تمارسونها لذلك خذوا الوقت اللازم لجعله على رأس انشغالاتكم المهنية، خذوا الوقت اللازم للإصغاء إليه، للمتعلمين أطفال اليوم، مواطنو الغد كونوا قدوة حسنة كونوا مثاليين"[3].

---

[1] منظمة اليونسكو وديمقراطية التعليم. المتحصل عليه من: http://cutt.us/A0d4q 2018/05/05، 18:43.

[2] محمد الدريج، المنهاج المندمج أطروحات في الإصلاح البيداغوجي لمنظومة التربية والتكوين، (الدار البيضاء: منشورات علوم التربية، 2015)، ص.116.

[3] جودة التعليم متوقف على تكوين الأساتذة وكفاءتهم. المتحصل عليه www.radioalgerie/dz/news 18/04/21 على الساعة 14:02.

4. الاتجاه نحو التنمية الشاملة:

تعتبر الموارد البشرية رأس المال الحقيقي لأي أمة من الأمم وهي المخزون الاستراتيجي الذي من خلاله تأمل في النهوض والتقدم، وتعتبر النظم التربوية المعنى الأول بالاعتناء بهذا الاتجاه.

كما أن التعليم بخدم غرضا اجتماعيا هاما، فللتعليم دور هام في خلق الإنسان الدافع المنتج والمواطن الصالح، فكلما زاد عدد المتعلمين ارتفع مستوى التفكير العلمي والمنطقي لدى أفراد المجتمع مما يساهم في عملية التغيير الاجتماعي، التي تتشكل الشرط الضروري للتحضر والتنمية في المجتمع.

فالتعليم من وجهة النظر الاقتصادي يعد سلعة استثمارية واستهلاكية خاصة وعامة في الوقت نفسه، فهو سلعة استهلاكية خاصة لمنافعه المباشرة حيث يشبع حاجة لدى الفرد في المعرفة، وسلعة استثمارية خاصة لأنه يعود على الفرد بزيادة في الدخل عن طريق تحقيق قدرة الفرد الإنتاجية، وهو سلعة عامة نظرا لماله من آثار خارجية مفيدة للمجتمع لذا لا يترك عادة لاقتصاد السوق[1].

الفرع الثاني: آفاق الإصلاح التربوي في الجزائر

إن عملية الإصلاح التربوي لما تتميز به من خصوصية، لارتباطها بضمان تكوين الأفراد ليكونوا قادرين على التكيف في مجتمعاتهم والتفاعل مع مستجدات الحاضر والتطلع لآفاق المستقبل تجعل من الأقدم على هذه العملية يتطلب جملة من المتطلبات والشروط الواجب توفرها، والحرص على أن تكون ضمن القاعدة الأساسية لأي عملية إصلاح مرغوب فيه، فالإصلاح التربوي على قدر من الحساسية بحيث لا مجال فيه للخطأ لأن العملية تعتبر قضية تمس المجتمع بكل فئاته، لذلك وجب أن تكون عملية الإصلاح مرتبطة بالواقع المحلي بكل تجلياته غير مفروضة من جهات خارجية، وأن تدعم برؤية تخطيطية محكمة

[1] صباح غربي،" ***الاستثمار في التعليم ونظرياته***"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، 2008، (جوان 2008)، ص 31.

تؤسس لاستراتيجية تعاونية يتجند فيها الجميع لا نجاح العملية ولابد من توفير ميزتين هامتين حتى يكتب النجاح لأي عملية إصلاح تربوي.

1. ألا يكون مندرجا في إطار سياسات تربوية أو اجتماعية أو اقتصادية مستوردة تابعة ومملاة من الخارج، بل نابعة من اختبارات وأهداف وحاجات وطنية بالأساس.

2. أن يتكامل إضافة إلى إجراءاته ودقة أهدافه مع أنماط ومستويات التخطيط الأخرى، أي أن ينخرط في إطار رؤية تخطيطية وطنية عامة ومتكاملة العناصر، ضمن استراتيجية تشاركية وتحاورية جماعية محكمة التقنين والتنظيم للأدوار والعلاقات[1].

هذا لا ينفي الانفتاح الايجابي على تجارب الآخرين للاستفادة منها في وضع الخطط والاستراتيجيات لتحقيق القدر الكافي من النجاح، فالتسارع الكبير في مجال المعلومات والمعارف يتطلب ضرورة تكييف السياسات التربوية، لتسمح بملاحقة المستحدثات والتطورات المختلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[2].

فالتدفق المعرفي الهائل الذي رافق الثورة التكنولوجية وجعل من عملية التواصل بين مختلف الثقافات أمر يسيرا، وفي مقابل ذلك أصبحت عملية التواصل تتطلب قدرا معنيا من التدريب يتلقاه طالب العمل من أجل اكتساب القدرة على جملة من العمليات التي تمكنه من الاستفادة من هذه العملية[3].

إن الرغبة والعمل يجد ضمان حقيقي لنجاح أي إصلاح تربوي يوفر المتطلبات الأساسية للعملية الإصلاحية والتي نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ التبني السياسي للعملية الإصلاحية للنظام التربوي، وفق سياسة تعليمية تستمد مرجعيتها من فلسفة المجتمع في مجال التربية يتجسد ذلك في مشروع متكامل للإصلاح يتجسد الجميع لتنفيذه كل في موقع المسؤولية المناط به أدائها.

---

[1] مصطفى محسن، ***الخطاب الإصلاحي التربوي***،(لبنان: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص .39.

[2] نور الدين زمام وسعاد بن قفة، ***الإصلاح التربوي والتنمية***.

المتحصل عليه من: http://knol.google.com/ ، 28 مارس 2018 17:30.

[3] محمد جواد رضا، ***الإصلاح التربوي العربي خارطة طريق***،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.117.

- ✓ شمولية الإصلاح التربوي ومرونته التي يجب أن تكون صفة سائدة في مراحل الإصلاح التربوي لضمان نجاح العملية وفق خطة تطوير وإصلاح تربوي شامل[1] انطلاقا من المبادئ التالية:
  - شمولية التطوير التربوي المنشود، بحيث يتناول جميع عناصر النظام التعليمي الرئيسية، ويجري عليها ما يتطلبه من تغيير كلي أو جزئي.
  - مرونة إجراءات التطوير، بحيث يتيح بدائل أمام الدول لاختيار ما يتناسب مع طبيعة نظامها التعليمية وظروفها وأولوياتها.
  - واقعية التطوير، بحيث ينطلق من أرض الواقع ويندرج في خطوات التغيير والإصلاح بما يتلاءم ودرجة استيعاب أهداف التطوير والتمكين من تطبيقه من قبل المدارس والتربويين العاملين فيها والمشرفين عليها.
- ✓ السعي نحو التعليم النوعي بكل ما تحمله الكلمة من معاني الجودة ومواكبة التغير المتسارع في الكم المعرفي والتدريب والمهارات الحياتية.
- ✓ إعداد مناهج تربوية مبنية على آخر ما جاءت به النظريات التربوية في مجال البحث التربوي للرفع من مستوى التعليم، دون أن تهمل واقع المجتمع وفلسفته التربوية أي أن تراعي واقع المجتمع وفلسفة وطبيعة المتعلم وخصائص نموه وأن يتم ذلك في ضوء ما انتهت إليه دراسات المتخصصين في هذه المجالات.
- ✓ التفاعل الايجابي مع الآخر والتفتح على ثقافة الآخرين مع المحافظة على الخصوصية والهوية المحلية، لتدريب الناشئة على التفاعل الايجابي مع الثقافات المختلفة، وفرز وتحليل مناطق التواصل وتعزيز الثقة بالنفس في فتح نافذة للحوار مع الآخر.

إن السعي وراء توفير المتطلبات الضرورية لعملية الإصلاح لا شك يساد في ضمان النجاح لأي عملية إصلاحية، ويلخص لنا أهم هذه المتطلبات الواجب توفرها بدر عبد الله الصالح في رؤيته للإصلاح الشامل.

1- التغيير التربوي: تحديد خصائص النموذج المرغوب للإصلاح المدرسي « Refom Model» بجوانبه المختلفة عن النموذج السابق تعلما وتعليما وإدارة.

[1] رافدة الحريري، ***التخطيط الاستراتيجي في المنظومة المدرسية*** (الأردن: عمان، دار الفكر، 2007)، ص.295.

2- تطوير التعليم: (Instructional Development) تطبيق العملية المنظمة لإنتاج النموذج المرغوب للإصلاح المدرسي.

3- تطوير هيئة التدريس: (Faculty Derelopment) تنمية اتجاهات ايجابية نحو التغيير والمهارات التي يتطلبها تنفيذ التغيير.

4- تطوير المنظمة: Organizational Derelopment

- ✓ منظومة لوائح أو سياسات موجهة للتغيير.
- ✓ مصادر مادية يتطلبها تنفيذ التغيير.
- ✓ ثقافة داعمة للتغيير.
- ✓ قيادة ميسرة للتغيير[1].

[1] بدر عبد الله الصالح، ***المنظور الشامل للإصلاح المدرسي (إطار مقترح)*** مؤتمر الإصلاح التربوي تحديات وطموحات جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2007/19/17، ص 6.

الفصل الثاني

مشروع المؤسسة كأسلوب لإصلاح السياسة التعليمية في الجزائر

تمهيد:

في إطار التوجهات الكبرى لوزارة التربية والتعليم الوطنية الرامية إلى اعتماد اللامركزية كخيار استراتيجي يجعل المؤسسة التعليمية نقطة ارتكاز للمنظومة التربوية، ودعامة أساسية للرقي بالفرد والمجتمع وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من أجل الرقي بالأداء التربوي والتدبيري للمؤسسات التعليمية من خلال تطوير مؤشرات الانجاز الكمية والنوعية، اتضح جليا الحاجة الماسة إلى إعطاء نفس جديد لمأسسة منهجية مشروع المؤسسة كأسلوب للتدبير وللتسيير، ومن هنا عملت الوزارة اعتماد توجهات تهدف إلى إرساء وتعميم منهجية العمل بمشروع المؤسسة وهذا الأخير يعد امتداد لنمط الإدارة بالمشاريع الذي يعتمد على فكرة المشروع ويهتم بتأسيس العمل الجماعي من جهة، وإلى تطوير استقلالية الأفراد وتحسيسهم بالمسؤولية من جهة أخرى.

لقد مر مشروع المؤسسة بمجموعة من المراحل التي عكست وضع المنظومة في ظل البحث عن الحل المناسب للمشاكل التي تعيشها المؤسسة التعليمية في الجزائر، رغبة في الرفع من مردودية التعليم والارتقاء بمستواه.

المبحث الأول: ماهية مشروع المؤسسة التعليمية وأسسه.

لقد أصبح مشروع المؤسسة في المؤسسة التعليمية الجزائرية حقيقة، والعمل به ضرورة لكون الفعل التربوي تحول من مجرد تلقي النصوص والتعليمات لتطبيقها إلى تفاعل وممارسة وإبداع، إذ يعتبر مشروع المؤسسة تقنية حديثة ومنهجا عمليا في تسيير المؤسسات التعليمية وخطة ترسم معالم وأهداف المؤسسة وتحدد منهجية وأدوات تحقيقها في فترة زمنية معنية.

المطلب الأول: تعريف مشروع المؤسسة ومبادئه.

إن مصطلح المشروع في المجال التربوي تعدد استعماله منذ أوائل القرن العشرين وخاصة مع الفلسفة التربوية عند جون ديوي، فعند المعاصرين يعني برنامج إرادي تطوعي مؤلف من سلسلة من الأعمال والإجراءات والتي تتمحور حول مشروع واحد قد يستمر لمدة سنة كاملة أو أكثر مثل برنامج للدعم التربوي والعناية بالضعاف من التلاميذ وتشخيص صعوبات التعليم والتقليل من نسب الرسوب والانقطاع، أو برامج توظيف خدمات الانترنت في تحسين شروط التعلم الذاتي للمعلمين والتلاميذ والرفع من جودة التحصيل لديهم، فهو يعد مجموعة الإجراءات التي تستهدف بشكل منسجم الحصول على أفضل النتائج في المدرسة والرفع من مستوى وجودة التعليم بها، وتعميق ارتباطها بمحيطها واندماجها في مجالها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتوفير شروط المبادرة والإبداع في سياق لامركزية تتخلص من املاءات المركز[1].

ويعتبر مشروع المؤسسة خطة تفرض نفسها بدافع الحاجة إلى الانتقال من وضع قائم إلى وضع مرغوب فيه، وتتميز هذه الخطة بكونها متكاملة العناصر ومتناسقة تسعى إلى تحقيق الأهداف التي حددتها المؤسسة لنفسها وذلك بعد تشخيص محكم وضبط دقيق للإمكانيات المادية والبشرية، وترتيب للأولويات مع مراعاة الوسط المدرسي والمحيط الخارجي[2].

إن اعتماد العمل بالمشروع في تسيير المؤسسة التربوية يعني خلق جو تربوي مبني على الحوار وعلى التواصل وعلى تقديم الاقتراحات[3] التي يضعها أعضاء الجماعة التربوية

---

[1] محمد الدريج، مرجع سابق، ص.181.

[2] المكان نفسه.

[3] وزارة التربية الوطنية، ***مشروع المؤسسة*** (الجزائر: مطبعة الديوان الوطنية للتعليم والتكوين عن بعد، 2006)، ص.1.

بمشاركة الفاعلين والشركاء المتعاملين مع المؤسسة ويعملون على تطبيقها لتحقيق الأهداف التي سطرتها لنفسها وفقا لأولوياتها وخصوصياتها والامكانات المتوفرة لديها[1].

وليكون مشروع المؤسسة فعليا لابد أن يحترم أسس اعداده حيث يراعى في إعداد هذا المشروع مجموعة من المبادئ الهامة أهمها:

- **الخصوصية:** إن اختلاف ظروف المؤسسات من حيث امكاناتها المادية والبشرية وموقعها الجغرافي ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي واستقبالها لتلاميذ من شرائح مختلفة، يقتضي إعداد مشروع خاص لكل منها .

- **الواقعية:** لبناء أي مشروع ينبغي الانطلاق من الموجود وإجراء تقييم موضوعي للإمكانات المادية والبشرية المتوفرة فعلا أو التي يمكن توفيرها وإعداد مشروع يتناسب معها وذلك بوضع أهداف معينة قابلة للتحقيق.

- **المنهجية المحكمة:** ينبغي إعداد خطة محكمة تقوم على منهجية التدرج وعدم القفز على المراحل، وتكون ممكنة التحقيق بحيث تبنى على قواعد عمل مستقرة ولا تتأثر بتغيير الأشخاص، وتوزع فيها المهام والأدوار، وتحدد المسؤوليات بكل ثقة ووضوح، ويمكن القول هنا بأن مشروع المؤسسة هو خطة ترسم معالم وأهداف سير المؤسسة في فترة زمنية معينة يشارك في إعدادها جميع أطراف الجماعة التربوية والمتعاملين معها.

ويتوقف نجاح المشروع على حسن استغلال الأدوات المتوفرة والممكن توفيرها لتحقيق الأهداف المسطرة لكل مرحلة من مراحل المشروع، ويشترط في الطاقم المشرف على الإنجاز أن يتشكل من أعضاء متحمسين وراغبين في تحسين وضعية المؤسسة، وأن يكون رئيسها هو المنشط والمحرك لهذا الطاقم، وأن يكون التلميذ نقطة انطلاق العملية وفي نفس الوقت غايتها[2].

---

[1] مديرية التكوين، "***مشروع المؤسسة***"، تكوين رؤساء المؤسسات، جانفي 2017، المتحصل عليه من: e-formation.education.gov.dz ، 2018/03/12، 9:30.

[2] وزارة التربية الوطنية، ***المعهد الوطني للتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم***، (الجزائر: د د ن، 2004)، ص-ص99.98.

المطلب الثاني: إرهاصات وظروف ظهور مشروع المؤسسة التعليمية في الجزائر.

عاشت الجزائر في المطلع الألفية تحولات كبيرة في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتهد مؤسساتها العمومية والخاصة تحولات جذرية في تسييرها، وبما أن المؤسسات التربوية تعتبر واحدة منها فإنه يتحتم عليها التكييف والانسجام مع المحيط الذي تتعامل معه، ولكي تواكب المدرسة هذا المسار كان عليها أن تعتمد مشروع المؤسسة باعتباره وسيلة لمسايرة التطورات والتحولات الحاصلة في العالم باعتباره يتضمن روح المؤسسة العصرية والتي دعت للعمل بمشروع المؤسسة[1]. لكل محاولة في هذا المجال، وفي سنة 1996 أصدرت وزارة التربية المنشور المؤرخ في 1996/12/8 والذي يؤكد على أن العمل بمشروع المؤسسة يستلزم توفر بعض الشروط والمتطلبات أهمها اقناع الجماعة التربوية ومختلف المتعاملين بفكرة المشروع والعمل به، واشراك مختلف الاطراف وتشجيع الانضمام التلقائي بالعمل بالمشروع[2].

وقد نظمت بعض الملتقيات للتحسيس بأهمية المشروع وتوضيح استراتيجية ومنها الملتقى الجهوي لولايات منطقة الشمال لتقويم المرحلة الأولى من العمل بمشروع المؤسسة الذي انعقد بثانوية حسيبة بن بوعلي بالجزائر العاصمة في الفترة الممتدة من 20 إلى 22 ماي 1997[3].

إضافة إلى المنشور رقم 184 المؤرخ في 1997/08/13 والمتضمن وضع "مشروع" مع تحديد أهدافه وكيفية انجازه، التعريف بالمبادئ والأهداف المرجوة، ووضع منهجية مشروع المؤسسة، متابعة ومراقبة عمليات المشروع، تدابير مرحلية انتقالية، وأخيرا نموذج وثيقة للإنجاز وقرار رقم 51/ و. ت/97 المؤرخ في 1997/06/04 المتعلق بمشروع المؤسسة والعمل به في المؤسسات التعليمية الجزائرية مع القرار 52/ و. ت/97 المؤرخ في 1997/06/04 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمشروع المؤسسة، والقرار 53/ و. ت/97

[1] المرجع نفسه، ص.92.

[2] عيسى بوسام، مرجع سابق.

[3] وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني للتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، وثيقة تتعلق بالنظام التربوي والمناهج التعليمية، 2004، ص 92.

المؤرخ في 1997/06/04 المتضمن إنشاء لجان ولائية لمشروع المؤسسة، بالإضافة إلى وثيقة العمل بمشروع المؤسسة جوان 1997 التي تقتصر على الجوانب التقنية (إعداد وتنفيذ المشروع)[1].

ومن أهم الإصلاحات التي مست المؤسسات التعليمية في الجزائر تلك التي تتعلق باللامركزية في تسيير والتأكيد على ضرورة العمل وفق مشروع المؤسسة وذلك عملا بقرار مجلس الوزراء المنعقد في 30 أفريل 2002 المتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية[2].

كما أكدت وزارة التربية الوطنية على أن الجهود التي تبذلها لن تبلغ أهدافها إن لم تعد النظر في أساليب تسيير المؤسسة التربوية لكونها الفضاء الذي يتم فيه تجسيد أهداف الإصلاح بإدخال أساليب تسيير حديثة مبنية على العمل الجماعي وهو مخطط تربوي متكامل ومتناسق واضح الأهداف ألا وهو مشروع المؤسسة، هذا ما تضمنه المنشور الوزاري المؤرخ في 2005/10/02[3].

هذا المشروع الذي كان محور الذوات الوطنية والجهوية والولائية التي تم تنظيمها خلال السنة الدراسية 2006/2005 بمشاركة كل الفئات المعنية بما في ذلك الشركاء[4].

والمنشور رقم 153/06 المؤرخ في 2006/06/05 والداعي إلى تفعيل العمل بمشروع المؤسسة ابتداء من الموسم الدراسي 2007/2006 في جميع مراحل التعليم (ابتدائي – متوسط – ثانوي[5] ومضمونه ما يلي:

– تنصيب اللجان الولائية المنصوص عليها في القرار رقم 17 المؤرخ في 6 جوان 2006.

---

[1] نسيمة هدى، ***العدة التشريعية لمشروع المؤسسة***، مشروع المؤسسة التربوية، المتحصل عليه:
Ykadri.ahlamontada.net/t252– topic، 2018/04/27، 15:55.

[2] عبد السلام دخيل، مشروع المؤسسة كأسلوب لتسيير المؤسسة التعليمية في الجزائر، ***مذكرة ماجيستير غير منشورة*** (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2010/2009)، ص.126.

[3] هدى، مرجع سابق.

[4] وزارة التربية الوطنية، ***مشروع المؤسسة***، (الجزائر: مطبعة الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، سنة 2006)،ص7.

[5] مديرية التكوين، "مشروع المؤسسة"، ***مرجع سابق***، ص.9.

– عقد لقاءات مع رؤساء مؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي ومفتشي التعليم الابتدائي بهدف تحسيسهم بضرورة التغيير في طرق التسيير والعمل بمشروع المؤسسة الذي أصبح العمل به ضرورة حتمية تقتضي مرافقة عمليات الإصلاح، ويمكن الاستعانة في هذه اللقاءات بالأشخاص الذين سبق لهم أن استفادوا من التكوينات هذا الموضوع، أو يمارسون التسيير بالمشروع.

– تكوين نواة صلبة بين رؤساء المؤسسات الذين يمارسون العمل بالمشروع وأثبتوا كفاءتهم في هذا المجال، قصد مساعدة رؤساء المؤسسات في إعداد مشاريعهم والإشراف على تأطير الأيام التكوينية التي تعقد لهذا الغرض.

– تبليغ الوثائق المتعلقة بالمشروع إلى جميع المؤسسات التعليمية في مختلف الأطوار.

– اتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان الانطلاق الفعلي للعمل بمشروع المؤسسة ابتداءا من الدخول المدرسي 2007/2006.[1]

المطلب الثالث: مرتكزات تجسيد مشروع المؤسسة التعليمية في الجزائر.

إن المؤسسة التربوية مدعوة إلى ضرورة ترجمة المتطلبات التي يقتضيها إصلاح النظام التربوي على أرض الواقع لتلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن مرتكزات مشروع المؤسسة ذكر ما يلي:

الفرع الأول: وضع المتعلم في مركز العملية التربوية:

حين يتعلق الأمر بالتربية يجب أن ينصب الاهتمام كله على المتعلم كونه محور النظام التربوي، فالمتعلم المتمدرس في مرحلة التعليم المتوسط والثانوي على وجه الخصوص يمرون بفترة عمرية مصيرية تكمن في الانتقال من فترة الطفولة إلى فترة البلوغ، فهي فترة يحتاج فيها المراهق إلى الاعتراف به وتقديره، وتشتد فيها رغبته لإثبات السندات، وبالتالي يتزايد طلب الشباب المراهق للمشاركة في حياة المؤسسة التربوية والشروع في ممارسة تحمل المسؤوليات، من شأنها أن تشكل فرصا حقيقية لإرساء مبدأي المواطنة والديمقراطية في سلوكات المتعلم، كما تترجم المقاربة بالكفاءات المعتمدة في إصلاحات 2006 والذي يقضي

[1] نسيمة هدى، ***مرجع سابق***.

لتعليم محوره المتعلم بنشاطاته وردود أفعاله تجاه وضعيات ومشكلات عوضا عن تعليم قائم على تحصيل المعارف كغاية في حد ذاتها[1].

وتتطلب هذه المقاربة البيداغوجية أحداث تغيير نوعي فيما يلي:

- اختيارات بيداغوجية وتعليمة ملائمة.
- إرساء علاقة جديدة بين المدرسين والتعليم والمتعلم.
- إعادة النظر في تمثل الوزارة للمحيط التربوي.
- ترتيبات التأطير.

ومن هنا وحتى تصبح المدرسة محيطا محفزا لتحصيل كفاءات حقيقية وسط بروز المبادرات التشاورية فإنه يجب وضع تصور جديد وتوسيعه لتسيير المؤسسة التربوية للانتقال بها من إدارة إجراءات إلى إدارة أهداف[2].

كما أن أحداث نظام التقويم التكويني وبيداغوجيا العلاج سيسمحان للمؤسسة التربوية بتمكين أكبر عدد من المتعلمين بلوغ الأهداف، وجعل كل متعلم قادر على تخطي عقبة الإخفاق واستدراك النقائص والتأخر المدرسي ولن يتأتى ذلك إلا بهذا العلاج البيداغوجي المنظم. إن بيداغوجيا العلاج والدعم المحدثين على مستوى المؤسسة وبالتالي فإنهما يشكلان الأداة الرئيسية لمحاربة التسرب المدرسي[3].

الفرع الثاني: تحديد المبادرات وتحميل المسؤولية.

من المؤكد أن تحديد المبادرات على مختلف مستويات الهيئة المركزية والهياكل الولائية والمؤسسات التربوية واعتماد توزيع جديد للأدوار وتشجيع الابتكار والإبداع سيمنح لكل الأطراف المعنية الإمكانيات والأدوات الضرورية لممارسة مهامها على الوجه الأكمل لتحسين نوعية الخدمة التربوية وتحقيق فاعليتها. وعليه فإن ادراج المرونة كمبدأ موجه للتسيير في المؤسسة مع أخذ بعين الاعتبار إمكانياتها والموارد الممكنة من محيطها من شأنه يضمن أداء إيجابي ويحقق الأهداف المسطرة[4].

---

[1] وزارة التربية الوطنية، *مشروع المؤسسة*، مرجع سابق، ص.3.

[2] المكان نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص.4.

[4] المكان نفسه.

الفرع الثالث: اشتراك مختلف الفاعلين في تجسيد مشروع المؤسسة:

إن العمل بالمشروع يفضي حتما إلى إعادة تشكيل الأدوار التقليدية للفاعلين الرئيسيين في المؤسسة التربوية، وذلك بتجسيد مهامهم وإثرائهم الفعلي وتحميلهم المسؤولية، ومنه يصبح رئيس المؤسسة الضامن للمشروع ويندمج المدرسون العاملون في فرق بيداغوجي ويكونون مسؤولين عن الأنشطة الدراسية الممنوحة للمتعلمين ونجاحهم ويقوم المفتش بدور الموجه والمساعد في بناء تصورات المشاريع من خلال التنشيط والمتابعة لا الرقابة فحسب، أما أولياء التلاميذ فيسامحون مساهمة فعلية من خلال إشراكهم في الحياة المدرسية وتشاورهم المستمر مع المدرسين والبيداغوجيين في المؤسسة[1].

ويقوم رئيس المؤسسة بعملية الإعلام والتحسيس لأفراد الجماعة التربوية (إداريون/ أساتذة، عمال الخدمات، التلاميذ وأوليائهم ...) بمشروع المؤسسة ويعمل على إقناعهم للإنخراط والمساهمة في نجاحه ومن خلال هذه العملية يمكنه تشكيل فريق القيادة الذي يتميز بالمواصفات التالية:

- الرغبة للعمل بمشروع المؤسسة.
- الاستعداد للتضحية من أجل تنفيذ المشروع.
- امتلاك الكفاءة والمؤصلات التي تسمح بتحقيق أهداف المشروع.

ويتولى رئيس المؤسسة وفريق القيادة الأعمال التالية:

- جمع المعطيات والمعلومات: بشرية – مادية – مالية.
- دراسة وتحليل الوضعية الحالية للمؤسسة.
- اختيار الحلول وتحديد الأهداف لمختلف الإشكاليات المشخصة.
- تحديد مختلف العمليات التي ينبغي برمجتها لتحقيق الأهداف المسطرة.
- التقييم المرحلي (تقييم العمليات المعتمدة) لمشروع المؤسسة[2].

[1] المرجع نفسه، ص.5.

[2] مديرية التكوين، "مشروع المؤسسة" ***مرجع سابق***، ص ص.11.10

الفرع الرابع: جعل المؤسسة فضاء تربويا حقيقيا.

إن المدرسة ليست مكانا للتعليم وتحصيل المعارف فحسب، وإنما هي إلى جانب ذلك فضاء مناسب ليكتسب فيه المتعلم القيم التي تصقل شخصيته وتحدد سلوكاته الحالية والمستقبلية.

فإيصال هذه القيم لا يتم عن طريق التعليمات الشكلية المستهدفة من البرامج الدراسية فقط، وإنما يتم كذلك عن طريق تسيير الحياة المدرسية وسير المؤسسة التربوية وكيفية تنظيم العلاقات بين مختلف الفاعلين بداخلها[1].

الفرع الخامس: انفتاح المؤسسة التربوية على المحيط.

تفعيلا للعلاقة القائمة بين المؤسسة التربوية والمحيط يتعين تنظيم مشاريع وتسييرها بصفة مشتركة، وحتى يتسنى ذلك فمن الواجب خلق فضاءات للتشاور على المستوى المركزي والمحلي خاصة، لأن الاهتمام الذي توليه الجماعات المحلية وهيئاتها والحركة الجمعاوية، والمنظمات المهنية لتسيير المدرسة ونشاطاتها سيحدد وبشكل كبير مستوى التلاؤم بين الفعل التربوي والمطلب الاجتماعي ،ومن ضمن ما يتناوله التشاور القائم بين المؤسسة التربوية والمحيط، مشاريع تربوية اجتماعية (نظافة، صحة، سكان وديموغرافيا، بيئة، أنشطة ثقافية، فنية، رياضية، تربية مدنية...) والتوجيه المدرسي والمهني من خلال (تربية الاختيارات للشعب والمهن). وبهذا الأسلوب يمكن أن تقوم العلاقة، وتثمن، وتستثمر وتكتسب المؤسسة التربوية إشعاعها الاجتماعي[2].

الفرع السادس: تحديث طرق التسيير وتنظيم المدرسة:

إن انفتاح النظام التربوي على الحداثة يتحقق في إطار مشروع المؤسسة عن طريق إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في عملية التعليم والتعلم، والتكوين والتسيير والتقويم، وكذا إدخال أساليب جديدة لتسيير المؤسسة، وعلى وجه التحديد المناجمت لخلق جو الثقة والثقة والتبادل الضروري لانبعاث حياة المؤسسة[3].

---

[1] وزارة التربية الوطنية، "مشروع المؤسسة"، مرجع سابق، ص.5.

[2] المكان نفسه.

[3] معهد التكوين، "مشروع المؤسسة"، ص. ص.5-6.

إن هذا الأسلوب في التسيير القائم أساسا على تفعيل وتنشيط الموارد البشرية، واستعمال الوسائل عقلانيا وحتمية الحصول على نتائج سيسمح لكل مؤسسة بـ:

- تكييف التوجهات الوطنية مع محيطها الخاص.
- بناء هوية خاصة وتحسين الاتصال.
- تطوير التشاور داخل الجماعة التربوية.
- إحداث ديناميكية جماعية قائمة على التفكير البيداغوجي محققة بذلك ذاتها كمؤسسة تربوية.

يعد مشروع المؤسسة إذن مركز تنفيذ إصلاح نظام الترتيب ويشكل بذلك:

- توجها جديدا لتسيير الهينة المدرسية.
- أسلوبا يهدف إلى تشخيص الفعل التربوي في إطار مرجعية وطنية.
- إقامة علاقة ناجعة مع المحيط.
- البحث الجماعي عن الحلول التي تنطلق من تحليل شروط النجاح والصعوبات المدرسية.
- أداة قيادة في خدمة نجاعة بيداغوجية وتربوية أكبر وتكافؤ حقيقي للفرص بين المتعلمين.
- عقد نجاعة بين كل الأطراف المعنية مباشرة بالفعل التعليمي التعلمي[1].

[1] المرجع نفسه، ص.6.

المبحث الثاني: تسيير مشروع المؤسسة في متوسطة زعبي بشير (دراسة حالة).

إن من أهم المواضيع المطروحة في الساحة التربوية بالجزائر هي عملية تسيير المؤسسة التربوية من الناحية الإدارية والبيداغوجية والتربوية، وإن هذا الانشغال جاء بعد إصلاحات كثيرة مست المحتويات والأهداف وطرق التدريس لتصل إلى طريقة التسيير، وهذا ما جعل رجال التربية ينشغلون بالعمل بمشروع المؤسسة، إذ ثبت نجاحة في المؤسسات الاقتصادية حيث التنافس الشديد على الفور بالزبون، هذا الأمر جعلنا نقف عند مؤسسة من المؤسسات التربوية في الجزائر [والتي إلا أن] تعمل بمنهج "مشروع المؤسسة" ألا وهي متوسطة زعبي بشير بدائرة الدبيلة ولاية الوادي.

المطلب الأول: بطاقة فنية بمؤسسة زعبي بشير ومحيطها.

تقع المؤسسة "متوسطة الشهيد زعبي بشير" بحي علي بن خزان –ببلدية الدبيلة– دائرة الدبيلة– ولاية الوادي تبعد عن مقر الولاية بـ:20كلم، وتعد هذه المؤسسة واحدة من بين ست متوسطات ببلدية الدبيلة، وتستقبل في للسنة الأولى متوسط تلاميذ قادمين من ثلاث مدارس ابتدائية وهي: ابتدائية سعدون مسعود وابتدائية خنوفة العربي وابتدائية خزازنة خزاني.

– وتتربع المؤسسة على مساحة 10530 م^2.

وتعد المؤسسة حديثة النشأة فتحت أبوابها في سبتمبر 2008 مستقبلة بطاقة استيعاب450 تلميذ ويمكن التعريف بالمؤسسة من خلال ما يلي:

تعريف المؤسسة

اسم المؤسسة: متوسطة الشهيد زعبي بشير

رقم الهاتف: 032.26.11.55

العنوان الكامل: حي علي بن خزان .الدبيلة البلدية: ..الدبيلة

الدائرة: الدبيلة الولاية: الوادي[1]

[1] مديرية التربية لولاية الوادي، متوسطة زعبي بشير، مشروع المؤسسة، (2017/2016)، ص2.

جدول رقم 6: هياكل مؤسسة متوسطة زعبي بشير.[1]

المساحة الكلية	10530 م	عدد السكنات الوظيفية	05
المساحة المغطاة	2570.00م مربع	المكتبة وقاعة المطالعة	1
عدد الحجرات الدراسة	13	المدرج	/
عدد الخابر	2	المطعم	/
عدد الورشات	1	قدرة الاستيعاب	/
عدد المكاتب الإدارية	5	قاعة الرياضة	/
عدد الملاعب	1	قاعة النشاطات	/
وحدة الكشف والمتابعة	/	قاعة عروض ثقافية	/

جدول رقم 7: التأطير الإداري والتربوي لمتوسطة زعبي بشير.[2]

الفئة	العدد	عدد الإناث	المرسمون	المتربصون	المتعاقدون	المستخلفون
الإداريون	5	1	5	0	/	/
الأستاذة	18	06	16	1	/	1
أعوان الخدمات	10	/	2	/	8	/
المجموع	33	07	23	1	8	1

جدول رقم 8: المناصب الشاغرة لمتوسطة زعبي بشير[3]

الفئة	العدد	الشاغرة
الإداريون	05	00
الأستاذة	18	00
موظفو الحراسة والصيانة	10	00

[1] المرجع نفسه. ص6.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

جدول رقم 9: تعداد التلاميذ حسب الصفة والجنس للسنة الدراسية الحالية: 2017/2016[1]

الجنس/ الصفة	داخلي	نصف داخلي	خارجي	المجموع
ذكـــــــور	/	/	126	126
إنـــــــاث	/	/	136	136
المجمـــــوع	/	/	262	262

جدول رقم 10: محيط المؤسسة[2]

حضري	/x	شبه حضري	/	ريفي	//

جدول رقم 11: **عدد التلاميذ المعيدين في كل مستوى**[3]

المستوى	الأولى		الثانية		الثالثة		الرابعة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
عدد المعيدين	04	17	03	04	00	03	05	07

جدول رقم 12: توزيع موظفي التعليم حسب الصنف

الأساتذة – المعلمون	الإداريون	العمال
18	**05**	**10**

جدول رقم 13: توزيع موظفي التعليم حسب النوع والطور

النوع الطور	أ مكون ت م	أ ت م	أ متعاقد	أ مستخلف	المجموع
المتوسط	06	09	00	1	18

[1] المرجع نفسه، ص7.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

جدول رقم 14: تأهيل الأساتذة: موظفي التعليم المتوسط الحاملين لشهادة الليسانس أو ما يعادلها

الطور	العدد الإجمالي	عدد المعنيين	النسبة %
المتوسط	18	18	100

جدول رقم 15: موظفي التعليم غير المختصين في المواد المدرسة

الطور	العدد الإجمالي	عدد المعنيين	النسبة %
المتوسط	18	00	00

جدول رقم 16: عدد الأستاذة المستخلفين

الطور	العدد الإجمالي	عدد المعنيين	النسبة %
المتوسط	18	01	05.55

جدول رقم 17: عدد التلاميذ في القسم

عدد التلاميذ	عدد الأفواج	متوسط عدد التلاميذ في القسم
262	10	26.20

جدول رقم18: **حجم الأفواج التربوية:**

الطور	الفوج	متوسط عدد التلاميذ
متوسط	1 متوسط	29
	2 متوسط	22
	3 متوسط	27
	4 متوسط	27

جدول رقم 19: نسبة شغل الحجرات[1]

الطور	عدد الأفواج	عدد الحجرات	النسبة
المتوسط	10	13	76.92

[1] المرجع نفسه، ص8.

المطلب الثاني: تشاركية تنفيذ مشروع المؤسسة.

لقد تبنت متوسطة الشهيد زعبي بشير العمل بمشروع المؤسسة وفق القرارات والمناشير التي أصدرتها وزارة التربية الوطنية والوصاية ممثلة في مديرية التربية لولاية الوادي.

وحققت من خلاله تطورا مضطربا على كل المستويات خاصة نتائج شهادة التعليم المتوسط حيث انتقلت من نسبة نجاح مقدرة بـ 22.33% في دورة 2013 إلى 38.00% في دورة 2016 لتصل إلى نسبة 65% في دورة 2017.

إلى جانب أهداف أخرى سيتناولها المشروع لا تقل أهمية عن هدف مستوى النجاح.

الفرع الأول: تحديد الأهداف:

لقد اتفق الطاقم التربوي والتعليمي المشرف على مشروع المؤسسة من تحديد الأهداف التالية:

- تحسين نتائج التلاميذ
- التقليل من التسرب المدرسي
- تجميل المؤسسة وإعطائها المنظر اللائق
- جعل المؤسسة جزء من محيطها تتكافل معه من أجل مصلحة المتمدرسين وترقية السلوكيات الحضارية لديهم وتم الارتكاز لتحقيق هذه الأهداف على ما يلي:
- وجود طاقم أساتذة حيوي متعاون وجدي تندمج فيه كفاءة القدماء مع المؤهلات العلمية للجدد له الرغبة في التطوع حتى خارج أوقات العمل لأجل الرفع من المستوى التحصيلي، وخلق جو تربوي وتعليمي وترفيهي.
- الهيئة القيادية لجمعية أولياء التلاميذ تعمل مع المؤسسة في تفاعل تام وتكامل وتعاون لأجل ازدهار المؤسسة بتقديم الدعم المعنوي والمادي للتلاميذ.
- طاقم إداري يمتلك روح المبادرة والروح المهنية العالية والرغبة في القيام بكل ما هو ممكن من أجل الرفع من المستوى وتحسين النتائج الدراسية[1].

[1] دخيل، مرجع سابق، ص.91.

الفرع الثاني: تشكل فريق المشروع.

لكل مشروع فريق يشرف على إعداده وتنفيذه على أسس هذا الفريق القائد والذي يتمثل في المؤسسة التعليمية بمدير المؤسسة الذي يقوم باختيار أعضاء فريقه من العناصر المقتنعة بالعمل بمشروع المؤسسة والتي تتميز بما يلي:

- الرغبة والاستعداد بالعمل بمشروع المؤسسة
- الانضباط والالتزام بإنجاز الأعمال المكلفة بها
- روح المبادرة والمسؤولية
- العلاقات الإنسانية الحسنة

فمسؤولية تأسيس وإدارة الفريق نستند إلى قائد المشروع والذي يعمل على انتداب الكفاءة الضرورية لإنجاز مهمة محددة وهذا من خلال التفاوض مع مختلف الأطراف الفاعلة حول الموارد الضرورية وحول الدعم المنتظر منهم[1].

1. فريق التنشيط:

وفي هذه الدراسة يتشكل الفريق المشرف على مشروع المؤسسة 2013- 2017 بمتوسطة زعبي البشير من القائد مدير المؤسسة صيشي عبد المجيد وأعضاء فريقه.

جدول رقم20: يشكل فريق التنشيط[2]

الرقم	الاسم واللقب	الوظيفة	المهمة
01	صيشي عبد المجيد	مدير المؤسسة	الرئيس التنفيذي
02	قاسمي القدري	مشرف تربية	عضو مكلف بالإعلام والتنشيط
03	خوازم المولودي	مسير مالي	عضو مكلف بالشق التنفيذي المالي للمشروع
04	علال عمر	ا . ت. م	عضو مكلف بمتابعة الشق التنفيذي للعمليات التربوية
05	اللبي إبراهيم	ا . ر. ت. م	عضو مكلف بمتابعة بالدعم في

[1] صيشي عبد المجيد(مدير متوسطة الشهيد زعبي بشير)، مقابلة يوم:2018/03/13، على الساعة 9:00.

[2] مديرية التربية لولاية الوادي، مرجع سابق، ص8.

			الرياضيات
06	صحراوي علي	ا. ر. ت. م	عضو مكلف بالتنشيط الرياضي
07	طاهر عامر	ا. م. ت. م	عضو بالتنشيط الثقافي
08	تابعي إبراهيم	ر جمعية أ ت	عضو مكلف بالتوعية والتحسيس
09	داودي عبد الحفيظ	ا . ت. م	عضو مكلف بمتابعة الدعم في الفرنسية
10	عقاب محمد	أ . ت. م	عضو مكلف بمتابعة الدعم في الانجليزية
11	بسر محمد	عامل مهني من المستوى الأول	عضو مكلف بتنفيذ المشروع في مجال تحسين ظروف التمدرس
12	بن عمار طارق	عامل مهني من المستوى الثالث	عضو مكلف بتنفيذ المشروع في مجال تحسين ظروف التمدرس

يعتبر مدير المؤسسة القائد والمنشط الحقيقي لبناء وتنفيذ مشروع المؤسسة، حيث يقوم بتنشيط مختلف المصالح القائمة والتنسيق بينها ويسخر الوسائل البشرية والمادية والمالية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة في خدمة المصلحة العليا للتلاميذ فهو بهذه الصفة يضطلع جذور بيداغوجية وتربوي وإداري ومالي، كما أنه يشرف على إعداد مشروع المؤسسة والسهر على تنفيذه وتقييمه كما أنه المسؤول عن صياغة وثيقة مشروع المؤسسة باشتراك فريق التنشيط[1].

ويتمثل دور المسير المالي بتغطية مشروع المؤسسة ماديا فهو بذلك المسؤول عن الجانب التنفيذي المالي للمشروع أما الأساتذة فيمثلون العنصر الهام والقوي في نجاح المشروع المسطر لأن عملهم مباشر مع التلاميذ في الجوانب التربوية والبيداغوجية والنفسية، ويستوجب عليهم المشاركة الفعالة مع أطراف المشروع[2].

[1] دخيل، مرجع سابق، ص.176.

[2] المرجع نفسه، ص.176.

كما يتطلب مشروع المؤسسة التربوية اشتراك العمال المهنيين وذلك من خلال الأدوار التي يتساهمون بها في تنفيذ المشروع في مجال تحسين ظروف التمدرس والمساعدة في تجميل محيط المؤسسة وغيرها.

أما عن الشركاء الخارجيين وفي ظل خلق فضاءات للتشاور على المستوى المركزي والمحلي، لأن الاهتمام الذي توليه الجماعات المحلية وهيئاتها والحركة الجمعاوية والمنظمات لتسيير المدرسة ونشاطا سيحدد وبشكل كبير مستوى التلازم بين الفعل التربوي والمطلب الاجتماعي، خاصة في مجال (النظافة، صحة، سكان، بيئة، وأنشطة ثقافية ورياضية ...)، وتعتبر جمعية اولياء التلاميذ شريكا اجتماعيا حسب القرارات الوزارية المتعلقة بمشروع المؤسسة والتي تنص على تفعيلها واشراكها في جميع ما يتعلق بالتلميذ خاصة ،وخاصة دروس التقوية والتي يجب ان تجتمع وريا مع قائد الفريق ومجلس التوجيه والتسيير قصد المشاركة في حث الاولياء على دعم الاساتذة الذين يقمون دروس التقوية مايا ومعنويا ،كما ان هذه الجمعية وجب تشارك في حث أولياء امور التلاميذ على متابعة أبنائهم ومراقبتهم وفعهم الى المراجعة وانجاز الوجبات واعاد الدروس إعدادا وظيفيا يقتضي فهم التلميذ في البيت وفي القسم.

2. خلية الاتصال والتبليغ:

تتشكل خلية الاتصال التي يشرف عليها مدير المؤسسة بشكل مباشر من الأعضاء الآتية أسمائهم:

جدول رقم 21: خلية الاتصال والتبليغ في مؤسسة زعبي بشير[1]

الرقم	اللقب والاسم	الوظيفة	المهمة
01	صيشي عبد المجيد	مدير المتوسطة	رئيس الخلية
02	قاسمي القدري	مشرف تربية	نائب رئيس الخلية
03	علال عمر	مشرف تربية	عضو
04	صحرواي علي	ا . ر . ت. م	عضو
05	تابعي إبراهيم	رئيس ج أ التلاميذ	عضو
06	بن عمار طارق	ع . م مستوى 3.	عضو

جدول رقم 22: مخطط الاتصال والتبليغ

الشريحة المستهدفة	المعنيون بالتنفيذ	الوسائل المستعملة
التلاميذ	الطاقم التربوي والإداري	الحملات التحسيسية والتوعية عبر الجلسات الخاصة بمندوبي الأقسام – اللقاءات المباشرة – الإذاعة المدرسية – اللوحة الإشهارية
الأساتذة	الطاقم الإداري	الاجتماعات العامة – مجالس التعليم – مجالس الأقسام – جلسات التنسيق
الأولياء	الطاقم التربوي والإداري	اللقاءات العامة – الاستدعاءات الخاصة – مجلس التربية والتسيير

وسائل الاتصال والتبليغ:

- الاستدعاء والاتصال المباشر
- الجلسات التحسيسية العامة
- وسائل الإعلام الداخلية المجلات الحائطية والإذاعة المدرسية
- المجالس المختلفة

[1] المرجع نفسه، ص16.

الفرع الثالث: المشاكل والحلول

جدول رقم 23: المشاكل والحلول[1]

المشاكل	الأسباب	الحلول	الحل المتفق عليه	الأهداف
ضعف في مادة العلوم – الفرنسية	عدم استقرار الطاقم التربوي – الاستخلاف في مراحل سابقة	إسناد أقسام الامتحانات للأساتذة المستقرين المرسمين ذوي الاختصاص	إسناد أقسام الرابعة متوسط إلى الأساتذة المستقرين من ذوي الاختصاص مع استعمال الحصص الفائضة في الدعم	تحسين النتائج في ش ت م
ارتفاع نسبة الاتلافات	قدم التجهيزات – قلة الوعي لدى التلاميذ	تركيب لإقفال فاشيت للأقسام وغلقها في فترات الاستراحة ترقيم الطاولات والكراسي وربطها مخطط التجليس فرض التغريم التربوي على المتسبب في الإتلاف	تركيب لإقفال فاشيت للأقسام وغلقها في فترات الاستراحة ترقيم الطاولات والكراسي وربطها مخطط التجليس فرض التغريم التربوي على المتسبب في الإتلاف	التقليل من نسبة إتلاف الطاولات والكراسي
محدودية المراجعة المترلية عند نسبة معتبرة من التلاميذ	عدم متابعة الأسرة لأبنائها في المنزل		تكثيف الجلسات التنسيقية والتكوينية من طرف المدير والأساتذة مسؤولي المواد	تكامل العمل بين المؤسسة والأسرة لأجل الرفع من مستوى التلاميذ
قلة الخبرة لدى بعض الأساتذة	حداثة مباشرتهم لمهنة التدريس			تحكم الأساتذة الجدد في تقنيات التدريس وكيفيات وفنيات بناء الاختبارات

[1] المرجع نفسه، ص17.

الفرع الرابع: مجالات مشروع المؤسسة لمتوسطة زعبي بشير

يتفرع مشروع المؤسسة إلى المجالات التالية: المجال البيداغوجي، المجال التربوي، مجال الحياة المدرسية.

1- المجال البيداغوجي ويتضمن ما يلي:

أ- العملية رقم 01.

* رفع مستوى النجاح في شهادة التعليم المتوسط

وتعمل على تحقيق نسبة نجاح في شهادة التعليم المتوسط دورة 2017 ⟸ 50%، مع توفير الوسائل والإمكانات المسخرة التالية:

- الحصص العادية
- الحصص الفائضة
- حصص الدعم التطوعي
- حصص الاستدراك
- اعتماد دليل وضع أسئلة الاختبارات كمقياس للأسئلة التي تقدم.
- العمل بنصائح مستشار التوجيه المدرسي والمهني.
- استغلال حصص التصحيح لمعالجة الأخطاء الشائعة مع التركيز على التصحيح الذاتي.
- استغلال حصص الندوات الداخلية والتنسيق لنقل الخبرة مع القدماء إلى الجدد.
- تبني الدعم النوعي لا الكمي وذلك برسم أهداف محددة للعملية وتقسيم التلاميذ إلى أفواج حسب تطور تحصيلهم الدراسي.

والمستفيدين من العملية هم تلاميذ السنة الرابعة متوسط والأساتذة الجدد.

ويقوم بتأطير هذه العملية الإصلاحية كل مدير المؤسسة ومستشار التربية، وأستاذة سنة الرابعة خاصة، وكافة الأساتذة بصفة عامة في آجال محددة بأربع سنوات ويكون التقويم من طرف مجموعة القيادة خلال السنة 2017/2016 مع متابعة مرحلية للنتائج.

ب- العملية رقم 02

حسين مستوى التلاميذ في اللغة الفرنسية والانجليزية والعلوم الاجتماعية وتعمل على تحسين نتائج التلاميذ في المواد المذكورة مع توفير الوسائل والإمكانات المسخرة التالية:

- الحصص العادية.
- الحصص الفائضة.
- حصص الدعم التطوعي.
- حصص الاستدراك.
- اعتماد دليل وضع أسئلة الاختبارات في التقويم.
- استغلال حصص التصحيح لمعالجة الأخطاء الشائعة مع التركيز على التصحيح الذاتي.

والمستفيدين من العملية كل التلاميذ وخاصة تلاميذ السنة الرابعة متوسط.

ويقوم بتأطير هذه العملية الإصلاحية كل من مدير المؤسسة ومستشار التربية وأساتذة المادة، في آجال محددة بنسبة ويكون التقويم من طرف مجموعة القيادة خلال السنة مع متابعة مرحلية النتائج.

2- المجال التربوي فتمت عمليتان:

تمثلت الأولى في محاربة ظاهرة التأخر والغياب لدى التلاميذ وذلك من أجل تعويد التلاميذ على الانضباط والتحلي بالسلوك القويم وثقافة الالتزام.

مستعينين في ذلك بعدد من الوسائل وهي:

- التوجيه والتوعية المستمرة
- الحزم في التعامل مع المتغيبين والمتأخرين على الدوام
- إشراك الأولياء في مكافحة الظاهرة
- جوائز تشجيعية للتلاميذ والنجباء والملتزمين بالنظام الداخلي للمؤسسة
- إيجاد مجالات التنفس منها المنافسات الرياضية والثقافية بين الأفواج
- مراسلة الأولياء لتحمل المسؤولية تجاه أبنائهم

ولقد قام بتأطير هذه العملية – الفريق التربوي الإداري ويكون التقويم بشكل مستمر[1].

[1] المرجع نفسه، ص20.

أما العملية الثانية فاهتمت ب حب المطالعة والبحث وذلك من أجل تغرس روح المطالعة والتحصيل العلمي عند التلاميذ وكانت تحديد الوسائل على هذا النهج:

- ميزانية المؤسسة البند 244 + الإعانات المالية الإضافية الموجد لدعم المطالعة.
- المكتبة المدرسية
- الكتاب المدرسي
- المجلة الحائطية
- تخصيص جوائز معتبرة للتلاميذ الأكثر مطالعة مرتين خلال السنة وكان تأطير هذه العملية كل من الأساتذة، وأمين المكتبة ومشرفو التربية.

وتتم عملية التقويم من خلال المؤشرات التالية: - الاطلاع على البحوث المنجزة – معدلات الاستعارة الداخلية والخارجية للكتب من المكتبة المدرسية والملخصات المطلوب إنجازها من الكتب المُعارة[1].

3-مجال الحياة المدرسية:

فتبنى المشروع عملية تجميل المحيط المدرسي وتحسين ظروف التمدرس لأجل البلوغ إلى الأهداف التالية:

- إعطاء منظر جميل للمؤسسة
- المحافظة على الهياكل والتجهيزات
- تكوين وسط دراسي مناسب.

وقد تم تسخير الوسائل التالية:

- جزء من موارد الميزانية
- مساهمة أولياء التلاميذ
- التعاون مع مصالح البيئة والغابات لتقديم الإرشادات
- جهود العمال ومبادراتهم والمؤطرون هم الفريق التربوي والإداري ومؤشر التقويم هو مدى تغيير المنظر العام للمؤسسة[2].

[1] المكان نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص.23.

المطلب الثالث: نتائج وتقويم مشروع مؤسسة زعبي بشير (2016-2017)

الفرع الأول: تشخيص الوضع العام لمؤسسة زعبي بشير

- استقرار الموظفين الإداريين والتربويين وانسجامهم بالمؤسسة.
- الأقسام غير مكتظة.
- نتائج شهادة التعليم المتوسط في تحسن من السنة إلى أخرى وهذا يعتبر محفز للتلاميذ والطاقم الإداري والتربوي.
- مواظبة التلاميذ وانضباطهم في تحسن من سنة إلى أخرى، وقدرة الطاقم التربوي على التحكم في حركة التلاميذ، وهذا ما يحفز التلاميذ والطاقم التربوي.
- عناصر فريق المشروع يتميزون بانضباطهم ومبادرتهم.
- توفر المؤسسة على مكتبين: مكتبة عامة ومكتبة من إشراف التلاميذ وقاعة للمطالعة.
- توفر المؤسسة على مخبر للإعلام الآلي وقاعة عرض واستنادا إلى هذه النقاط يمكن تحليل نتائج المشروع كما يلي:

1. المجال البيداغوجي

العملية 01: تحسين نتائج التلاميذ الفصيلة وفي شهادة التعليم المتوسط بنسبة 50% في دورة 2017.

حققت المؤسسة نتائج جيدة في دورة 2017 حيث بلغت نسبة النجاح 65%.[1] ويوضح ذلك في الملحق رقم 02.

العملية 02:

تحسين مستوى التلاميذ في اللغة الفرنسية والانجليزية والعلوم الاجتماعية بنسبة 5%.

تحصلت المؤسسة على الرتبة الخامسة ولائيا بنسبة 27.78 [2] في مادة اللغة الإنجليزية بينما بلغت النسبة الولائية 12.76% لسنة 2017.

أما بالنسبة للغة الفرنسية تحصلت المؤسسة على رتبة 39 ولائيا بنسبة 18.52 بينما كانت النسبة الولائية 14.92[2]، ولوحظ من خلال تتبع النتائج الفصلية للتلاميذ أن هناك تحسن في

[1] صيشي عبد المجيد(مدير متوسطة الشهيد زعبي بشير)، مقابلة يوم 2018/03/13 على الساعة 9:30.

[2] مديرية التربية لولاية الوادي، مركز التوجيه المدرسي و المهني وثيقة تتعلق بـ: الدراسة التحليلية لنتائج امتحان شهادة التعليم المتوسط دورة جوان 2017.

النتائج على مستوى هذه المادة، حيث تحصل 35 تلميذ على العلامة >6 في دورة 2017، بينما تحصل 35 تلميذ على علامة <5 في دورة 2016.[1] وهو موضح في الملحق رقم 03.

العملية 03: إدماج التلاميذ في المحيط المدرسي.

لقد قام الفريق التربوي والذين قاموا بالإشراف على النوادي العلمية والثقافية والرياضية من أساتذة ومساعدي التربية والتلاميذ على العمل عبر مراحل مختلفة من ترغيب التلاميذ في المشاركة في الحياة المدرسية وتحسيسهم بقيمة المؤسسة التربوية وذلك من خلال فتح أبواب المدرسة خارج أوقات الدراسة للتلاميذ لممارسة الأنشطة المختلفة، منها المنافسات الرياضية بين فرق مختلف الأفواج بالمؤسسة (البطولات المصغرة) وكذلك المنافسات العلمية والثقافية بين الأفواج وبين التلاميذ.

2. المجال التربوي

العملية 01: محاربة ظاهرة التأخير والغياب

وتم تسخير العديد من الإمكانات والوسائل للحد من ظاهرة التأخر والغياب وهي كالتالي:

- التوجيه والتوعية المستمرة.
- الحزم في التعامل مع المتغيبين والمتأخرين على الدوام.
- اشترك الأولياء في مكافحة الظاهرة.
- جوائز تشجيعية للتلاميذ النجباء والملتزمين بالنظام الداخلي للمؤسسة.
- إيجاد مجالات الترفيه والمنافسات الرياضية والثقافية بين الأفواج.
- مراسلة الأولياء لتحمل المسؤولية تجاه أبنائهم.[2]

وبناء على هذه الإمكانات والمجهودات المبذولة من مؤطري العملية تم التحصل على النتائج التالية:

- نسبة الغياب 1% في السنة.
- نسبة التأخرات تكاد تكون منعدمة.[3]

العملية 02: تنمية حب المطالعة والبحث.

[1] صيشي عبد المجيد(مدير متوسطة الشهيد زعبي بشير)، مقابلة يوم 2018/03/13 على الساعة 9:30.

[2] مديرية التربية لولاية الوادي، متوسطة زعبي بشير، وثيقة تتعلق بـ: بمشروع المؤسسة 2016-2017، ص 20.

[3] صيشي عبد المجيد(مدير متوسطة الشهيد زعبي بشير)، مقابلة يوم 2018/03/13 على الساعة 9:30.

سجلت مكتبة المؤسسة نسبة المقروئية 21%.

وأجرت المؤسسة منافسة لتحدي القراءة وتوصلوا إلى أن 40 تلميذا أنهوا 50 كتاب.

و 04 تلاميذ وصلوا إلى قراءة 150 كتاب للتلميذ الواحد على مستوى السنة الأولى متوسط.

علما أن مؤطري هذه العملية (الأساتذة، أمين المكتبة، مشرفو التربية) يقومون بإجراء امتحانات وطلب ملخصات واجراء بحوث عن الكتب التي تمت قراءتها.

ونظرا للتحفيز المستمر من قبل فريق مشروع المؤسسة بلغت تلميذة من قسم أولى متوسط إلى قراءة 200 كتاب ونالت على ذلك الجائزة الأولى المخصصة في مجال المطالعة والقراءة.[1] ويوضح معدل القراءة في متوسطة زعبي بشير لأسبوع في الملحق رقم 03.

3. مجال الحياة المدرسية:

العملية: تحميل المحيط الدراسي وتحسين ظروف التمدرس.

لقد قام مؤطرو هذه العملية والمتمثلين في الفريق التربوي والإداري، وبعض الأساتذة رفقة بعض التلاميذ على السعي المتواصل لتجميل المحيط المدرسي، ولذلك من خلال العديد من الأنشطة منها:

- تشييد حديقة المدرسة والعمل على تجميلها.
- تجميل الحجرات بالتشارك بين الأساتذة والأستاذات رفقة تلاميذ كل قسم.
- صباغة رواق المدرسة وتزيينه بالأشكال والزخارف.

أما فيما يخص المحافظة على الهياكل والتجهيزات فكلف كل مسؤول قسم من التلاميذ بفتح القسم بداية الدوام، وغلقه في آخره، وتسليم المفتاح للمستشار التربوي، هذا من جانب، ومن جانب آخر قام أعضاء الفريق بالتعاون مع العمال المهنيين بعملية الجرد لكل الكراسي والطاولات ومختلف عمل العمال على ترقيم كل الكراسي والطاولات ومختلف الوسائل، والحزم في المحافظة عليها من قبل التلاميذ، حيث عمل العمال على ترقيم كل الكراسي، وإعطاء

[1] صيشي عبد المجيد(مدير متوسطة الشهيد زعبي بشير)، مقابلة يوم 2018/03/13 على الساعة 9:30.

كل رقم للتلميذ، وبهذا يصبح كل تلميذ يملكك كرسي ومسؤول على المحافظة عليه، ومحاسبته عليه ماديا عند إتلافه.[1]

وفي كل هذه المحطات والعمليات، قام مدير المؤسسة "حيشي عبد المجيد" والذي يمثل قائد فريق مشروع مؤسسته "2013-2017" إلى أن وصل إلى تحقيق أغلب الأهداف التي خطط لها رفقة فريق المشروع. ومنه تحصلت متوسطة زعبي بشير في امتحان شهادة التعليم المتوسط دورة 2017 على المرتبة الأولى من بين ست متوسطات بدائرة الدبيلة، والرتبة الثاني عشر من بين 140 متوسطة بولاية الوادي، مع تحسين نتائج الكثير من المواد مثل مادة الإنجليزية والفرنسية والرياضيات.

الفرع الثاني: تقويم العمل بأسلوب مشروع المؤسسة

من أجل مواصلة المسيرة لابد أن نعرف مدى فاعليتها ولذلك يقوم فريق العمل بتقويم المشروع من أجل الوصول إلى:

- قياس الفعالية، ولذلك يجب أن يكون استثمار الوقت والوسائل والطاقة ذات مردود لكل من التلاميذ والمؤطرين.
- كما يعمل تقويم المشروع على زيادة مصداقية الفاعلين.
- فهو أيضا محرك لتحسين النتائج وعامل مشجع.
- ويطلعنا التقويم على معطيات جديدة تسمح بتطوير المشروع كما يعمل على فتح آفاق عملية جديدة للمرحلة القادمة.

وبشكل عام فإن فحوى عملية التقويم من أجل التطوير والتحسين.[2]

1. أهداف عملية التقويم

بعد تنفيذ مشروع المؤسسة من طرف فريق العمل الذي أشرف على تنفيذه مدير المتوسطة (صيشي عبد المجيد) لا بد من أن يصل إلى مرحلته الأخيرة وهي التقويم وهذه الأخيرة تهدف إلى:

- مدى نجاح أهداف كل عملية التي تم التخطيط لها مسبقا.

[1] المرجع نفسه.

[2] وزارة التربية الوطنية، ***وحدة النظام التربوي:*** سند تكويني لفائدة مديري التعليم الثانوي و الإكمالي، (الجزائر: د س، د د ن)، ص. 50.

- ترجمة النتائج إلى لغة رياضية تمكن من التعرف على نسب النجاح بشكل دقيق.
- تحفيز المشاركين في مشروع المؤسسة خاصة هيئة أولياء التلاميذ وإبراز الآثار الثانوية من تطبيق هذا الأسلوب على الذهنيات والممارسات.
- الوقوف على الصعوبات والعراقيل التي حالت دون بلوغ الأهداف بما في ذلك المحدودية المالية.

2. كيفية التقويم

لا يمكن أن تكون عملية التقويم في غياب مؤشر التقويم، حيث لا يمكن القول أن هذا الهدف تم تحقيقه ونجاحه دون استخدام عناصر الوساطة كالمؤشرات التي تختار كعناصر كاشفة للوضعية.

جدول رقم 24: كيفية التقويم لعمليات المشروع

الهدف	المؤشر	النتيجة
تحسين نتائج مادة الإنجليزية	%5	التحسن بنسبة %10
تحسين نتائج شهادة التعليم المتوسط	%50	نسبة النجاح %65

وتتمثل عملية التقويم في إصدار حكم حول الفارق بين وضعية مسودة (ما يجب أن يتحقق) وبين العناصر الخاصة بالوضعية الواقعية (ما تحقق).

.أ. خصائص جهاز التقويم

اعتمد فريق المشروع متوسطة زعبي بشير على جهاز التقويم الذي يرتبط جهاز التقويم بمنظومة الأهداف المتوقفة بدورها على الوسائل والموارد المتوفرة والنتائج، كما أنه يتوقف على المقاصد التي هي محل الإجابة عن السؤال الآتي: لماذا؟ ومن أجل ماذا نقوم؟

ولأجل ذلك يتعين على المسؤولين عند التقويم الاعتماد على أربع مراجع هي:

جدول رقم 25: مراجع التقويم

نوع المرجع	التعريف	الصيغة	القرار
مرجع الفعالية	يتعلق بمجموعة من أهداف العمليات المعبر عنها في صيغة نتائج تسعى لتحقيقها	هل المشروع حقق الأهداف؟ أم لا؟	ايقاف استمرار المشروع
مرجع المطابقة	ويسمح بالتحقيق من أجل العمليات المبرمجة بقواعد سيرها ووسائلها وتكاليفها قد جرت كما تم تخطيطها	هل العمليات تمت كما توقعناها عند الانطلاق؟	تجنيد تعديل المشروع
مرجع النجاعة	ويسمح بمعرفة ما إذا كانت الوسائل المخصصة والمستعملة قد استغلت على أحسن طريقة في عدة ميادين: الإعلام الآلي، العلاقات مع المحيط، الاتصال	هل الوسائل استعملت كما ينبغي؟	كشف طاقات كامنة
مرجع الملائمة	ويتوقف على وجود الموارد البشرية والوسائل المادية الضرورية لأجاز المشروع ومدى استغلالها لحل المشاكل التي سطرت لمعالجتها	هل العمليات التي قمنا بها في اطار المشروع مرتبطة بالمشاكل المعالجة والأهداف المنشودة؟	اتخاذ قرار من بين بدائل

.ب. العمل التصحيحي

إذا كانت عملية تقويم مشروع المؤسسة التعليمية ترتبط بمدى تحقيق الأهداف، فإنها يجب أن تكون بدورها هادفة، والهدف منه هو اتخاذ قرارات في الوقت المناسب لإجراء أعمال تصحيحية أو تعديلية أو تحسينية، غير أنه لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بعد قياس النتائج ولذلك يقوم فريق مشروع متوسطة زعبي بشير بالتصحيح وفقاً لما يلي:

- ✓ يجب أن تكون عملية القياس ناجعة أي ان تؤثر هذه العملية على السلوكيات العامة بما يتناسب مع العمليات التي تم انجازها والتي خطط لها في مرحلة إعداد مشروع المؤسسة التعليمية.
- ✓ يجب أن تكون عملية القياس صادقة، وهذا القياس يكون سهلا إذا كانت النتائج المتحصل عليها كمية رياضية مثل نسبة أو عدد الناجحين، بينما يكون أكثر صعوبة إذا تعلق بالمشكلات الكيفية مثل نوعية التعليم.
- ✓ يجب أن تكون عملية القياس آنية، أي يجب أن تحترم النتائج الآجال الموضوعة لها مسبقا، لأن أي تأخير قد يفقدها قيمتها وأثرها في مسار العملية التعليمية لفئة من التلاميذ، أي أن تكون فصلية، أو ملازمة لنتائج آخر السنة، ومقارنتها بنتائج السنة الماضية، كما هو موضح في الملحق رقم: 04
- ✓ يجب أن تكون عملية القياس اقتصادية غير مكلفة، أي أن تحقق المؤسسة أكثر من الأهداف بأقل تكلفة ممكنة. فإذا تحققت كل هذه المقاييس يمكن عندها اتخاذ القرار المناسب، وإجراء التعديل والعمل التصحيحي.[1]

[1] وزارة التربية الوطنية، مشروع المؤسسة، مرجع سابق، ص ص 68، 70.

المبحث الثالث: انعكاسات وتقويم العمل بمشروع المؤسسة على السياسة التعليمية في الجزائر

المطلب الأول: انعكاسات مشروع المؤسسة على نوعية التعليم والنتائج المدرسية.

إن التغيير هو سيرورة تصاحب المؤسسة التعلمية في مواجهة عم الاستقرار، وما يحرك التغيير في هذه المؤسسة، حيث ينعكس على مشروع المؤسسة على ما يلي:

الفرع الأول: على مستوى نوعية التعليم

لقد عملت وزارة التربية الوطنية من خلال العديد من الإجراءات والتدابير التنظيمية والقرارات الإصلاحية إلى اصلاح المنظومة التربوية والتعليمية .ومن ابرها اسلوب مشروع المؤسسة والذي شرع في تعميمه على كل المؤسسات التربوية وتفعيل المعل به رسميا في بداية الموسم الراسي 2006-2007 وهذا قصد الرفع من نوعية التعليم ولكن الوصاية اعطت الخطة العامة للمشروع واقت تحديد عمليات الإصلاح اختيارا لكل المؤسسات ،وذلك على حسب حاجة وإمكانيات كل مؤسسة. ومن هنا فإن نوعية التعليم لم يؤطر لها ن خلال المشروع ذاته على اعتبار ان تحسين نوعية التعليم يكون من خلال إصلاح المنهاج، ومدى تلائم مضمون هذا المنهاج مع فلسفة المجتمع وقيمه ،ومراعاته للتغيرات التكنولوجية والعلمية العالمية .واما مشروع المؤسسة فمن شانه السعي وراء الأمور التنظيمية التي تخص المدرسة في حد ذاتها وفيما يتعلق بمحيط المدرسة وكذلك فإن عدم الاستقلالية المالية للمؤسسة، يُحدد أفق مشروع المؤسسة، بالإضافة الى انه يمكن تحسين نوعية التعليم ن خلال الدراسة الميدانية التي اشار اليها الفيلسوف جون ديوي في فلسفته التربوية والتي تمكن التلميذ من دراسة مشكلاته المعرفية والتعليمية ميدانيا مثل موضوع عن الزراعة لابد أن ينتقل التلاميذ الى المزرعة رفقة مرشدين مختصين، ويشاركوا في حل تلك المشكلات بأنفسهم اي بالبحث الفردي داخل الجماعة وهذا ما تفتقدها المدرسة الجزائرية لأن في ذلك تكلفة لا تستطيع ميزانية المتوسطة توفيرها.

يمكن لأي مؤسسة من المؤسسات التعليمية في الجزائر أن تتبنى مشروع وفق خطة معينة وأهداف هذه الاخير بفضل الإرادة والإمكانيات يتم تحقيقها بصورة واضحة

وباستطاعتها اقتراحها على الوزارة لتقترحها على كافة المؤسسات كنموذج يمكن الاقتداء به في سبيل تحقيق السياسة العامة.

تستطيع المؤسسة كذلك إعداد التلميذ الصالح الناجح الذي يحمل عاتقه مسؤولية الغد، فتلاميذ اليوم هم رجال ونساء الغد ومن هنا فإن مشروع المؤسسة من شانه ان يهتم بكل التلاميذ على اختلاف اماكن قدومهم ومستوى معيشتهم ومن ذلك فالمشروع يستطيع تحرير المبادرة فيهم، وتحفزيهم، وتشجيعهم وحتى متابعتهم ليكون ذلك التلميذ هو هذا المواطن.

–وكذلك المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية مع مراعاة مستوى المتعلمين وواقع المدرسة الجزائرية، بالإضافة إلى:

- زيادة فاعلية العمل التربوي وتعميم المبادرات المحلية.
- التعبير عن الإرادة المحلية في الاستجابة لحاجيات المتعلمين وشركاء المدرسة.
- تحسين فاعلية المؤسسات من خلال الحد من نسب الفشل الدراسي ومن السلوكات السلبية وتحسين التحصيل الدراسي.
- إعطاء طابع شمولي للعملية التربوية.
- تشخيص الأنشطة الملائمة والقابلة للانجاز للرفع من مردودية التربية والتعليم.
- ترسيخ التربية على القيم وتنمية السلوك المدني من خلال المبادرات والعمل الجماعي والتشاور.
- المساهمة في تجسيد الأهداف الوطنية الرامية إلى الرفع من مردودية المؤسسة التعليمية، والرفع من معدلات الارتقاء بالنشء.

الفرع الثاني: على مستوى النتائج:

أما عن النتائج فقد اولى مشروع المؤسسة أهمية بالغة لتحسين النتائج ،من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، والتي نذكر منها حصص الدعم، حصص الاستدراك ،وحصص المعالجة البيداغوجية والتي يبرز من خلال هذه الأنشطة دور الأستاذ في ترقية مستوى

النتائج وتحسينها عبر فصول الموسم الدراسي الواحد ومنه عبر الفترة المحددة في خطة المشروع والتي تكون في اغلب الأحيان أربعة مواسم دراسية.

فمشروع المؤسسة اهتم بالكم اكثر من اهتمامه بالنوع .لأن مستوى النجاح في المدرسة الجزائرية في تزايد مستمر كما وضحنا ذلك آنفا .أما عن المردود النوعي فأغلب المحللين يرون بأن هناك تراجع واضح وتدني للمستوى التعليمي.

ومن هنا لا يمكن القول بان مشروع المؤسسة كأسلوب للإصلاح قد مس جانب الكم اكثر من الجانب النوعي الكيفي، ومن جانب اخر العمل بمشروع المؤسسة يخلق جو تربوي مبني على الحوار وعلى التواصل وعلى تقديم الاقتراحات، واشراك أفراد الجماعة التربوية كل في مجال اختصاصه ،فضلا عن تحديد المبادرة الايجابية وهذا ما يجعل المؤسسة فضاءً تربويا حقيقيا يهدف في طياته الى تحسين الأداء التربوي، والقضاء على الفشل المدرسي والارتقاء بالنتائج المدرسية من خلال خلق جو عام للمؤسسة يسمح بتحقيق نتائج أفضل[1].

المطلب الثاني: انعكاسات مشروع المؤسسة على الحياة المدرسة بالمؤسسة.

تعتبر الحياة المدرسية صورة مُصغرة للحياة الاجتماعية في أماكن وأوقات مناسبة، وتهتم بالتنشئة الشاملة لشخصية المتعلم بواسطة انشطة تفاعلية متنوعة، يشرف عنها الطاقم التربوي والإداري ويسهم فيها مختلف الشركاء، فهي الحياة التي يعيشها المتعلمون في جميع الاوقات والاماكن المدرسية (اوقات الدرس والاستراحة والإطعام، كذلك الفصول والساحة والملاعب الرياضية) قصد تربيتهم من خلال جميع الأنشطة الدينية والتربوية والتكوينية المبرمجة التي تراعي الجوانب المعرفية والوجدانية من شخصياتهم، مع ضمان المشاركة الفعلية والفعالة لكافة الاطراف المعنيين.

تسعى وزارة التربية الوطنية إلى تفعيل العمل بمشروع المؤسسة داخل المؤسسات التعلمية لتحقيق الاهداف المخطط لها، هذا بالإضافة الى الجهود المبذولة من طرف فريق المشروع للرقي وتحسين الأرضية الملائمة للرفع من التحصيل العلمي والمعرفي لدى التلاميذ، كما يعمل الطاقم التربوي على تنظيم حركية التلاميذ وتحليهم بالانضباط اثناء

[1] لعويط، ***مرجع سابق***، ص227،

العملية التعليمية، وزرع روح المسؤولية في كل ما يخص محيطهم المدرسي، ويستطيع فريق المشروع داخل المؤسسة ومن خلال العمل الجماعي التشاركي تحقيق الاهداف التالية:

- **الحد من ظاهرة التسرب المدرسي:**

وذلك من خلال القيام بعمليات ونشاطات ترغب التلميذ في ولوجه في الجو المدرسي مثل المنافسات العلمية والثقافية ومختلف النشاطات الرياضية، وتتويج هذه المنافسات بجوائز وتحفيزات مادية ومعنوية ،وذلك من اجل التخفيض بصفة محسوسة لنسبة التسرب المدرسي بنسبة 90% من دفعة تلاميذ السنة الأولى ابتدائي وايصالهم الى السنة الرابعة متوسط، ويعمل فريق المشروع للحد من هذه الظاهرة على

- ✓ ارساء العمل الإرشادي والنفسي في الأطوار الابتدائية والمتوسطة والثانوية وعدم إقصاء الأولياء من الحوار والنقاش حول القضايا المهمة لأبنائهم العمل على التقليل من المشكلات الخارجية غير المدرسية للتلميذ عن طريق المتابعات الخارجية والتوجيه وحصر الاحتياجات النفسي والمادية والجسمية خاصة للأطوار الأولى للتعليم.
- ✓ تفعيل الأوار التعاونية والتضامنية لتغطية الاحتياجات المدرسية وخاصة الضرورية منها.
- ✓ الحرص على تغطية متطلبات التلاميذ من طرف فريق المشروع عن ذريق دعم ميزانيات العمل الجمعوي وتفعيله بما في ذلك جمعية اولياء التلاميذ للتكفل الامثل بالحاجيات الضرورية.
- ✓ اتخاذ التدابير المناسبة تجاه النتائج الدراسية وقرارات الطرد ومحاولة ادماج التلاميذ المتسربين قدر المستطاع[1].

- **العنف المدرسي:**

إن تكامل الأدوار بين جميع الفاعلين في المدرسة من اعضاء الإدارة والأساتذة ومستشاري التربية والتوجيه من شانه أن يواجه عنف التلاميذ والحد من تفشيه، وذلك من خلال قيام كل فاعل تربوي بدوره الفعال والمنوط به على اكمل وجه: حيث يساهم الأستاذ

[1] إبراهيم الذهبي، التسرب المدرسي في ظل الظروف الغير مدرسية، ***مذكرة ماجيستير غير منشورة*** (جامعة بسكرة: قسم العلوم الاجتماعية، 2014-2015)، ص.150.

في معالجة السلوكيات العدوانية لدى التلاميذ ،ويعمل مستشار التربية على رصد اشكال وطاهر العنف التي يقوم بها التلاميذ ،كما يسعى مستشار التوجيه الى التخفيف من السلوكيات العنيفة لدى التلاميذ من خلال النصح والإرشاد، كما تساهم البرامج والأنشطة المدرسية (انشطة ثقافية، انشطة رياضية، مسابقات فكرية ورحلات مدرسية)، وكذا تجسيد ثقافة التسامح واللاعنف في المناهج الدراسية.[1]

يعمل الطاقم التربوي داخل المدرسة على زرع الانسجام العام بين التلاميذ انفسهم، وبين التلاميذ ومؤطريهم من اداريين وأساتذة وعمال، ويتم ذلك من خلال اشراكهم في بعض النشاطات التي تتعلق بالحياة المدرسية، مثل مشاركة التلاميذ مسؤولي الاقسام مستشاري التربية في عملية تسجيل الغيابات، ومشاركتهم للعمال في غلق أبواب الصفوف بعد انتهاء الدوام.

- **المحافظة على الوسائل وتجهيزات المؤسسة:**

إن العمل بطريقة مشروع المؤسسة في تسيير المؤسسات التربوية يهدف الى الاعتماد على الامكانيات البشرية والمادية المتوفرة والعمل على توظيفها واستغلالها بكيفية ناجحة وفعالة لكي يستفيد كل اطراف الجماعة التربوية وفي مقدمتهم التلميذ باعتباره المحور الاساسي للعملية التعليمية التربوية، حيث يعمل فريق المشروع على ايجاد خطة عملية يتم من خلالها تحسيس التلاميذ بأدوارهم المختلفة داخل المؤسسة، وعلى انه شريك لا يستهان به في عملية تجميل المؤسسة والمحافظة على شكلها العام، والمحافظة ايضا على وسائلها وتجهيزاتها لأنها كلها في خدمته.

يشارك التلاميذ في حملات تنظيف المؤسسة وفي الاهتمام بالحديقة ،كما يساهمون في اطار التشاركية مع البلديات في حملات التشجير، وتنطيف الاحياء، لأن فئة من التلاميذ ومن خلال فريق المشروع قد اسندت لهم مثل هذه المهام داخل المؤسسة ومحيطها العام.[2]

[1] دباب، مرجع سابق، ص.352.

[2] بشير خوازم (مدير متقن شعباني عباس)، مقابلة يوم 2018/04/25، على الساعة 10:15.

- **رفع نسبة المطالعة والمقروئية:**

تُعنى المدرسة بمهمتي التربية والتعليم، ويحمل هذا الأخير في ثناياه العمل على خلق مواطن صالح له القدرة على الاندماج مع المجتمع المحلي والانفتاح على المجتمع العالمي، هذا المواطن الذي تعمل المدرسة الجزائرية على تثقيفيه من خلال دور هي الذي يسعى اليه مشروع المؤسسة وذلك بتهيئة مكتبة المدرسة وتوفير الكتب العلمية والتعليمية والكتب الثقافية، حيث يعمل فريق المشروع على بعث الرغبة في المطالعة وتكوين القدرات على البحث والعرض واستغلال اكبر الوثائق من طرف التلاميذ، واعادة تنظيم المكتبة بطريقة تجعل استعمالها وظيفيا واكثر فعالية ومرونة اي اعتبار المكتبة مركز توثيق واشعاع ثقافي، ويعمل فريق المشروع داخل المؤسسة على رفع نسب المقروئية، واكتشاف المواهب وطاقات، التلاميذ، من خلال الانشطة الثقافية المختلفة وتحسين اتصالهم بمكتبة المؤسسة.

- تشجيع المبادرات والابتكار وتنمية المواهب على نطاق أوسع.
- تعبئة الفاعلين التربويين حول المدرسة.

المطلب الثالث: تقويم العمل بأسلوب مشروع المؤسسة.

إن مشروع المؤسسة التعليمية يعتمد في أساسه على عملية التخطيط المسبق، فإن دقة التخطيط تنعكس على جودة الأداء ومنه فتنعكس على المخرجات والتي من شأنها أن تساهم في عملية إصلاح السياسة التعليمية التعلُمية.

يعتبر مشروع المؤسسة آلية من آليات تفعيل الحياة المدرسية، ودعامة من دعائم التجديد التربوي، وهو فلسفة تتوخى الرفع من مستوى التعليم والتحصيل لدى المتعلمين والمتعلمات، والسمو بجودة العلاقات التربوية، المؤسسة التربوية بمحيطها السسيوإقتصادي أو من خارجه، في بلورة مشاريع منسجمة مع حاجيات المتعلم والمؤسسة، وملائمة لانتظارات المجتمع المدني المحلي والوطني.

إن الواقعية في إعداد مشروع المؤسسة مهم جدا، وتعني الانطلاق من الموجود داخل المؤسسة التربوية من خلال إجراء تقويم حقيقي للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة على أرض الواقع وذلك من خلال حصر عدد المناصب المفتوحة والشاغرة والمشغولة والاستخلاف والمحالين على التقاعد لكلا الطاقمين التربوي والإداري، وأيضا لطاقم العمال

لمعرفة الإمكانيات الحقيقية الواقعية للمؤسسة التربوية، لأن أي مؤسسة تبني مشروعها على تقارير حول الإمكانيات البشرية والمادية تكون غير واقعية سوف يكون مآله الفشل لا محال[1].

إن العمل الإداري في إطار العمل بمشروع المؤسسة سيكون في سياق المسؤولية الجماعية، ومنه يصبح كل أعضاء الطاقم التربوي مسؤول عن تحقيق أهداف التعليم الاجتماعية المشتركة، وهذا من خلال التكامل والتنسيق بين الطاقمين التربوي والإداري.

مشروع المؤسسة يعكس لنا استراتيجية جديدة في التسيير والتطور، وتطوير العمل الجماعي وإشراك كل الكفاءات المعنية وفق العمل كفريق من أجل هدف وهو تحقيق الجودة وتحسين مخرجات المدرسة الجزائرية.

إن بناء مخطط عمل فريق متابعة تنفيذ مشروع المؤسسة بعد الصياغة من خلال (الأعضاء- الصلاحيات- رزنامة الاجتماعات) حيث أن بناء مخطط مشروع المؤسسة يمنح عقلانية أكثر وأُفق جديدة لتعزيز أهداف استراتيجية تتوافق مع متطلبات جودة قطاع التربية والتعليم.

مشروع المؤسسة هو ورقة طريق وبرنامج عمل للسنة أو أربع سنوات، وإعداده يكون بناءً على تقييم ذاتي للمؤسسة ويحدد نقاط القوة والضعف لها، والأولويات التي يجب القيام بها.

ومن جهة أخرى فإن زيادة عدد التلاميذ المتمدرسين وعددا الأساتذة مع كثافة البرامج الجديدة وتعقيدات المناهج، ومع تغير الذهنيات لدى التلاميذ أنفسهم الذين يجسدون دائما وأبدا المحور الأساسي للعملية التربوية ككل، وعلى أفراد الجماعة التربوية إعادة النظر في الطرق والأساليب المتبعة للتبليغ والإعلام والاتصال فيما يتعلق بمختلف القضايا التربوية التي تمس تمدرس أبنائنا داخل المؤسسات التربوية، والناتجة غالبا عن نقص الإعلام والاتصال والتواصل بين مختلف الأطراف التربوية، وغياب الحوار البنّاء الذي يقود الجماعة التربوية في إطار ديمقراطي شفاف يؤدي غالبا إلى تفاقم هذه المشكلات داخل المؤسسات

[1] لعويط، مرجع سابق، ص221.

التربوية والوصول بذلك إلى طريق مغلق لا يخدم مصلحة أي طرف من الأطراف داخل الجماعة التربوية[1].

إن عدم التشاور حول عمل ما، يحد من المبادرة الشخصية والتلقائية في التجاوب مع مختلف الوضعيات، وقد يؤدي إلى عدم الانخراط والمشاركة في هذا العمل، كما يؤدي أيضا إلى إصدار الانتقادات والقيام بالاحتجاجات حول التصرفات الذاتية والانفراد بالقرارات التي غالبا ما تعبر عن رؤية شخصية تصبر على شكل انطباعات تمثل إلا صاحبها.

ويمكن القول أن مشروع المؤسسة يُمكِن فعلا من حصر المشاكل المادية داخل المؤسسة التربوية لكن تبقى معالجة هذه المشاكل المطروحة معالجة نسبية ترتبط ارتباطا وثيقا بالنقص الكبير والواضح في الإمكانيات المادية الممنوحة[2].

تعاني المؤسسة التربوية من المحدودية المالية، وهذا ما يجعل اختيار العمليات التي يتضمنها المشروع خاضعة لهذه المسألة، بحيث لا يستطيع فريق المشروع اقتراح الأهداف والتخطيط لها إلا في إطار قدرتها المالية. ولذلك لابد في النظر من هذه الزاوية حتى يستطيع فريق العمل أن يترجم كل طاقاته الإبداعية إلى عمل نافع يساهم في نوعية التعليم والارتقاء بالسياسة التعليمية في الجزائر[3].

كما أن وزارة التربية الوطنية أعطت صلاحية اختيار العمليات المجالات التي يتم فيها الإصلاح محليا على مستوى المؤسسة الواحدة فتكون الأهداف مُشتتة والنتائج متفرقة، ومنه فإن نتائج المشروع لا يكون أثرها واضحا في السياسة العامة.

أما عن فريق المشروع في حد ذاته فلابد أن تربط بينهم علاقات شخصية طيبة وأن يتميز بروح التعاون والمبادرة أما إذا كانت العلاقات في تشنج مستمر بين الطاقم الإداري والأساتذة فإن هذا ينعكس على المشروع في كل مراحله بدءا من التخطيط ومنه إلى التنفيذ ثم إلى النتائج والتقييم، وهذه الإشكالية تعاني منها الكثير من المؤسسات التربوية والتعليمية

[1] نجوى الضيف (مديرة ابتدائية بن موسى بشير)، مقابلة يوم 2018/05/10، على الساعة 9:30.

[2] لعويط ، مرجع سابق، ص 252.

[3] خوازم بشير(مدير متقن شعباني عباس)، مقابلة يوم 2018/04/25، على الساعة 10:15.

في الجزائر ولذلك فهذه المؤسسات مهما قل عددها فإنها لا تساهم بالقدر المطلوب في تحسين وإصلاح السياسة التعليمية[1].

كما أنه توجد فئة من المدراء لا توجد قناعة كلية للعمل بمشروع المؤسسة، بل إن القناعة لديهم جزئية وهذا ما سيؤثر على مدى العمل به في الميدان وهو ما يبرز الغموض، وقد يكون ناتجا عن ضعف التكوين.

ومع مرور اثنتي عشر سنة على التجسيد الفعلي لمشروع المؤسسة في الجزائر، يبقى المشكل المطروح هو عدم التكوين للمسيرين الذي يدعم العمل بهذا الأسلوب ومنه يمكن تعريف، ومن منطلق التعريف الإجرائي للمشروع على أنه مُخطط استراتيجيا يشمل فعليا مجموعة من العمليات والاجراءات التي تُبنى على تشخيص واقع المؤسسة التعليمية والتي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف التربوية المسطرة في إطار من التعاون والتشارك والعمل الجماعي، فإنه يجب العمل على نشر ثقافة المشروع اجتماعيا واقتصاديا وتربويا وذلك بانتهاج أسلوب الاقتناع، مع إبراز أهمية العمل الجماعي وترسيخ الثقة لدى الفرد في المخططات المستقبيلة، وانخراط مختلف الأطراف في الانتاج، كل وفق تخصصاته وقدراته وقناعته الشخصية.

وحتى لا يتسرب الملل والاحباط إلى نفوس المنخرطين في العمل الجماعي من أجل تحقيق أهداف مشروع معين، والمشروع التربوي خصوصا يجب الوقوف عند محطة التقييم المستمر خلال عدة مراحل، ونشر النتائج المحققة، وإبراز التغيرات المرحلية وملامسة التحسينات الطارئة، لحفز المنخرطين وإقناع الآخرين مع توضيح الوضعيات التي تتطلب تركيزا واهتماما خاصين لتجاوز الصعوبات والمشاكل التي تعترض المشروع أو التي قد تعترضه في مراحله.

كما أن التشاور والتشارك والمساواة والانصاف بين أعضاء الفريق تزيد من زرع الثقة والاقناع والانخراط من أجل الاستمرارية وبلوغ الهدف.

[1] عبد القادر كحلة ،(مدير ثانوية غربي بشير)، مقابلة يوم: 2018/04/26. على الساعة 14:30.

فمشروع المؤسسة هو مشروع ذو فاعلية فيما إذا توافرت له الإرادة من قبل الأعضاء والمشرفين على المؤسسة توفر الغطاء المالي الكافي فهو عمل، بداعي وتطوعي تتفاعل فيه كل الأطراف التربوية داخل المؤسسة وحتى خارجها –على حسب النشاط وأهدافه– وتشارك فيه مشاركة فعالة تهدف إلى إنجاح العملية التعلمية والعملية التربوية، كما تعمل على تجسيد العمل المشترك وزرع حبة في نفوس النشأ من تلاميذ المؤسسات الجزائرية، والعمل على إدماجهم مع المجتمع انطلاقا من اندماجهم مع محيطهم المدرسي.

الاستنتاجات

الاستنتاجات

إن القطاع التربوي له دور بالغ الأهمية في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، فالاستثمار في قطاع التربية له مردود قد يفوق مردود الأموال التي تنفق في المجالات الأخرى، ولهذا عرفت الجزائر مسارات عديدة قصد النهوض بهذا القطاع الهام عن طريق أساليب وآليات للإصلاح، وتدور إشكالية البحث حول نجاعة مشروع المؤسسة التعليمية في إصلاح السياسة العامة التعليمية، وذلك من أجل تجاوز المشاكل والصعوبات التي تعيشها المؤسسات التعليمية، حيث قسمت الدراسة إلى فصلين باستعمال المنهج والأدوات والفرضيات التي تم تحديدها في المقدمة.

إن الإصلاح الحقيقي الذي تنتهجه الجزائر هو الإصلاح الذي ينطلق من قيمها وتوجهاتها ويسعى إلى إحداث التغيير الايجابي في مكونات النظام التعليمي وليس الإصلاح الشكلي الذي يكتفي بالجوانب المظهرية المتعلقة بحذف نشاط أو إضافة نشاط جديد، أو حصره في المسالة اللغوية، أو ترسيم صيغة تنظيمية مغايرة لما هو قائم، فالإصلاح الحقيقي هو الذي يعنى بالتدقيق في صياغة الأهداف الكبرى ووضع التصور العلمي لتجسيدها والارتقاء بمستوى العاملين في المنظومة التربوية، وإعادة تصميم بناء المناهج، وانتقاء المضامين وفق قدرات المتعلمين، ومستجدات العصر، وتحديث الوسائل والطرائق والنظم وهذا ما يثبت الفرضية المتعلقة بالعلاقة بين نمط الإصلاحات التعليمية ونجاح العملية التعليمة.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية التي تتعلق بالعلاقة الترابطية بين وضوح الفلسفة التربوية وتوجهاتها ونجاح العملية التعليمة قد تبين لنا أن غياب فلسفة السياسة التعليمية وغموضها وعدم وضوحها في أذهان مختلف الفاعلين التربويين والمجتمع بصفة عامة يعيق العملية التعليمية التربوية من الاضطلاع بدورها الأساسي وهو إصلاح السياسة التعليمية وحسن توجيهها لخدمة الفرد والمجتمع، وترتبط نجاعة هذه الفلسفة بالصياغة الدقيقة والمتكاملة لمفهوم المواطن، والمتعلم وتأهيله للاندماج في محيطه الوطني والعالمي والتكيف مع مختلف المعطيات المتجددة لعصر سريع ومتحول.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي تتعلق بالعلاقة بين تشاركية السياسة التعليمية ونجاعتها في العملية التعليمية فان مسألة الإصلاح الناجحة والناجعة تنبع من ذات المجتمع وقيمه، وتعكس شخصية أبنائه والمشاركة الفعالة في عملية الإصلاح بين جميع الفواعل انطلاقا من اللجان البيداغوجية المختصة في وضع المناهج التربوية، وتهيئة وتكوين المعنيين بتنفيذها وتوضيح كيفية إجراء هذا التنفيذ، والمساهمين في هذا العمل حتى خارج القطاع التربوي مثل الجمعيات.

أما الفرضية الرابعة التي تتعلق بترابطية الانفاق الحكومي وفعالية العملية التعليمية اتضح جليا أنه كلما توفرت الميزانية وكان الغلاف المالي كافيا ارتفع مستوى الطموحات وحقق المشروع أهدافه كاملة، لأن هناك عناصر متكاملة تقتضي إنفاقا إضافيا، ولتمكين من إنجاز المشروع بنجاح لا بد من الاعتناء بالعناصر الرئيسية كما الفرعية، ثم إن توفير الغلاف المالي الكافي يسمح لفريق المشروع بتوسيع دائرة عملياته ونشاطاته ويتيح له هامشا أوسع من الحرية في المبادرة والابداع في ظل القوانين العامة للنظام التربوي.

فمشروع المؤسسة آلية فعالة تعتمد عليها الوزارة لتفعيل الإصلاح داخل المؤسسة التعليمية وذلك لكونه إطارا منهجيا والية عملية ضرورية لتنظيم وتفعيل مختلف الإجراءات التدبيرية والتربوية الهادفة الى تحسين جودة العملية التعليمية التعلمية وأجرأة الإصلاحات التربوية داخل كل مؤسسة ،ولقد عملت الوزارة منذ التسعينيات على التبني التدريجي لمفهوم مشروع المؤسسة من خلال التجريب المحدود والمؤطر من طرف وزارة التربية الوطنية إلى أن وصلت إلى وضع استراتيجية متكاملة للعمل بمشروع المؤسسة.

من خلال ذلك نقترح التوصيات التالية:

- لابد ان تتحدد وجهة النظام التربوي الجزائري نحو رسم سياسة تربوية تتجانس مع مكونات فلسفته التربوية
- يجب أن تنطلق المناهج التربوية من ثوابت الأمة وأسس الهوية الوطنية
- إعادة النظر في الأهداف التي ترمي لها الإصلاحات وفي آليات تجسدها
- الاهتمام بتكوين وإعداد رجال التربية والتعليم كل حسب تخصصه
- ضرورة خلق انسجام يبين الإصلاحات التعليمية مع المجتمع وقيمته الأصلية

- توفير الوسائل والتجهيزات وكل ما يتعلق بالتهيئة الحديثة لكل الوسائل التعليمية سواء في الأماكن الحضرية أو الريفية.
- ضرورة ان يستمد مشروع المؤسسة شرعيته من رؤية استراتيجية فعالة تضمن توافق النتائج مع الأهداف.
- العمل على الاستقلالية التامة للمؤسسات التعلمية في وضع وتنفيذ أهدافها.
- لابد ان تتمتع المؤسسة التربوية بالاستقلالية المالية.
- العمل على استقلالية الميزانية للمدرسة الابتدائية بانفصالها عن ميزانية البلدية.
- على الوصاية ان تكون لجان خاصة بمتابعة المشاريع ومراقبتها وتقوم بدورها التقويمي.
- تفعيل دور جمعية أولياء التلاميذ في العملية التربوية ومشاركتهم بقوة في مشروع المؤسسة خاصة فيما يتعلق بشؤون تلاميذ الطور الابتدائي.
- إنشاء جهاز تقييم وطني يحدد مواصفات وطرق التقويم وتقنياته بمختلف جوانبه ومواضيعه.

الملاحق

الملحق رقم 01:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

الجزائر في: 22 مارس 2018

إلـــى

السيدات و السادة / مديري التربية لولايات:
وهران- البيض- اليزي - برج بوعريريج - بومرداس- الطارف- تندوف – تسمسيلت - الوادي - خنشلة - سوق اهراس- تيبازة – ميلة - عين الدفلى- النعامة - عين تموشنت – غرداية - غليزان.

الموضوع: تكوين عن بعد لـفائدة رؤساء المؤسسات (الثانويات و المتوسطات) حول:
" التشخيص التشاركي: المرحلة الاولى لاعداد مشروع المؤسسة".

تنفيذا للمخطط الوطني للتكوين و تكملة للتكوين عن بعد، يشرفني أن أعلمكم أنه تم اعداد الموضوع الثاني لتكوين رؤساء المؤسسات، بعنوان " التشخيص التشاركي: المرحلة الأولى لاعداد مشروع المؤسسة"، بالتنسيق مع المفتشية العامة.

و عليه اطلب منكم تبليغ مدراء الثانويات و مدراء المتوسطات بهذا التكوين، مع ضرورة التأكيد على ما يلي:

1- جميع مدراء الثانويات و مدراء المتوسطات معنيون بهذا التكوين دون استثناء.
2- يبدأ التكوين يوم 24 أفريل 2018 و مدته هي 21 يوم يستغلها كل مشارك حسب الوتيرة التي يختارها.
3- يخصص الاسبوعان الاولان لدراسة المحتوى في مواضيعه المقترحة و الاستفادة من الموارد المتاحة في الأرضية، فيما يخصص الاسبوع الثالث للإجابة على أسئلة التقييم الإجباري الذي يهدف الى تمكين المشارك من تقييم مكتسباته وتمكيننا من تتبع أدائه في متابعة التكوين.

لإنجاح هذه العملية يطلب منكم اتخاذ كل الاجراءات التي ترونها مناسبة لتبليغ المشاركين باستعمال اسم المستخدم و كلمة المرور الممنوحة لهم سابقا، و تحيين قوائم رؤساء المؤسسات للأطوار الثلاث في حالة التغيير و ارسالها وفقا للنموذج المعمول به.

وأخيرا، موافاتنا بتقارير عن مختلف العراقيل خاصة التقنية و التجهيزية التي يمكن ان تعترض السير الأمثل للعملية.

عن وزير التربية الوطنية و بتفويض منها
ناشط بمركز التكوين أثناء الخدمة
عبد المالك بلسوني

نسخة للاعلام:
- السيد الأمين العام (على سبيل عرض حال)
- السيد رئيس الديوان (للاعلام)
- السيد المفتش العام (للاعلام)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لولاية الوادي
مركزالتوجيه المدرسي و المهني

الدراسة التحليلية لنتائج امتحان شهادة التعليم المتوسط دورة جوان 2017

المتوسطة : **متوسطة الدبيلة الشرقية الدبيلة**

ا / مقارنة نتائج المؤسسة في الشهادة مع النسبة الولائية

	مجموع التلاميذ الحاضرون			النتائج حسب المواد الممتحن فيها											
				اللغة العربية		الرياضيات		اللغة الفرنسية		علوم طبيعية		تكنولوجيا		تاريخ جغرافيا	
	المجموع الكلي	إناث منهم	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المتوسطة	54	29	53.70	25	46.30	39	72.22	10	18.52	35	64.81	35	64.81	16	29.63
الولاية	14774	7821	52.94	6742	45.63	4996	33.82	2204	14.92	5653	38.26	7483	50.65	5821	39.40
رتبة المؤسسة علي مستوى الولاية				66		1		39		6		29		98	

	مجموع التلاميذ الحاضرون			النتائج حسب المواد الممتحن فيها						المعدل العام			
				التربية الاسلامية		التربية المدنية		اللغة الأنجليزية		الاجمالي		الاناث منهم	
	المجموع الكلي	إناث منهم	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المتوسطة	54	29	53.70	42	77.78	24	44.44	15	27.78	35	64.81	20	68.97
الولاية	14774	7821	52.94	10535	71.31	9106	61.64	1885	12.76	6463	43.75	4047	51.75
رتبة المؤسسة علي مستوى الولاية				49		108		5		12		19	

متوسطة الشهيد زعبي بشير الدبيلة ولاية الوادي
المدير
عبد المجيد صيشي

الملحق رقم 03:

المؤسسة: متوسطة الشهيد زعبي بشير بالدبيلة 2018/2017

التقرير الأسبوعي للمكتبة

من 2018/04/15 الى: 2018/04/ 19

1 - بطاقة فنية:

العدد الإجمالي للكتب	عدد الكتب باللغة العربية	عدد الكتب باللغات الأجنبية	عدد القواميس
3434	1859	1372	203

2 - إقبال التلاميذ :

مديرية التربية لولاية الوادي 256

السنة الدراسية:

العدد الإجمالي للتلاميذ

القسم	1م1		1م2		2م1		2م2		3م1		3م2		4م1		4م2						مجموع	
الجنس	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ
عدد الإعارات	1	8	1	6	0	1	0	1	0	5	0	1	0	0	0	0					2	22
إعارة داخلية	1	8	1	6	0	1	0	1	0	5	0	1	0	0	0	0					2	22
المجموع	9		7		1		1		5		1		0		0						24	

العدد الاجمالي للتلاميذ	256	عدد التلاميذ المستفيدين	24	النسبة	24
العدد الاجمالي للاساتذة	15	عدد الاساتذة المستفيدين	10	النسبة	21.09

3 - وضعية الكتاب:

3 -1 – الكتب التي انتهت مدة إعارتها ولم ترجع 3-2 – الكتب والمجلات الجديدة المسلمة للمكتبة:

الرقم	العدد	ملاحظات		العدد	ملاحظات
1	/	/		/	

3 -3 – الإتلافـات:

الرقم	عنوان الكتاب أو المجلة	رقمه	إسم المستعير	الوظيفة أو القسم	ملاحظات
1					
2					
3					
4					
5					

4- ملاحظات عامة:

امين المكتبة: لقد كان عدد القراءة 30 هذا الأسبوع إضافة الي عدد التلاميذ المستفيدين من المكتبة

2018/04/23 الدبيلة في:

متوسطة الشهيد زعبي بشير الدبيلة - ولاية الوادي المدير عبد المجيد صباغي

أمين المكتبة الشهيد زعبي بشير متوسطة الشهيد زعبي بشير الدبيلة - ولاية الوادي المكتبة

ب / مقارنة نتائج المؤسسة في الشهادة بين دورتي ماي 2016 و جوان 2017

الدورة	مجموع التلاميذ الحاضرون			النتائج حسب المواد الممتحن فيها												
	المجموع الكلي	إناث منهم	%	اللغة العربية		الرياضيات		اللغة الفرنسية		علوم طبيعية		تكنولوجيا		تاريخ جغرافيا	
				العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
جوان 2017	54	29	53.70	25	46.30	39	72.22	10	18.52	35	64.81	35	64.81	16	29.63
جوان 2016	53	23	43.40	40	75.47	34	64.15	2	3.77	24	45.28	30	56.60	10	18.87
الفارق	1	6	10.31	-15	-29.18	5	8.0713	8	14.74	11	19.53	5	8.211	6	10.76

	مجموع التلاميذ الحاضرون			النتائج حسب المواد الممتحن فيها						المعدل العام			
				التربية الاسلامية		التربية المدنية		اللغة الأنجليزية		الاجمالي		الاناث منهم	
	المجموع الكلي	إناث منهم	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
جوان 2017	54	29	53.70	42	77.78	24	44.44	15	27.78	35	64.81	20	68.97
جوان 2016	53	23	43.40	44	83.02	43	81.13	4	7.55	21	39.62	10	43.48
الفارق	1	6	10.31	-2	-5.241	-19	-36.69	11	20.23	14	25.19	10	25.49

ب / مقارنة نتائج المؤسسة في الشهادة دورة ماي 2016 و نتائج التقويم المستمر (المعدلات السنوية)

الدورة	مجموع التلاميذ الحاضرون			النتائج حسب المواد الممتحن فيها												
	المجموع الكلي	إناث منهم	%	اللغة العربية		الرياضيات		اللغة الفرنسية		علوم طبيعية		تكنولوجيا		تاريخ جغرافيا	
				العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
جوان 2017	54	29	53.70	25	46.30	39	72.22	10	18.52	35	64.81	35	64.81	16	29.63
المعدل السنوي	56	29	51.79	52	92.86	41	73.21	17	30.36	54	96.43	47	83.93	30	53.57
الفارق	-2			-27	-46.6	-2	-0.992	-7	-11.84	-19	-31.61	-12	-19.11	-14	-23.94

	مجموع التلاميذ الحاضرون			النتائج حسب المواد الممتحن فيها						المعدل العام	
				التربية الاسلامية		التربية المدنية		اللغة الأنجليزية		الاجمالي	
	المجموع الكلي	إناث منهم	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ماي 2016	54	29	53.70	42	77.78	24	44.44	15	27.78	35	64.81
المعدل السنوي	56	29	51.79	50	89.29	46	82.14	12	21.43	52	92.86
الفارق	-2	0	1.918	-8	-11.51	-22	-37.7	3	6.35	-17	-28.04

متوسطة الشهيد زعيبي الطاهر - الذرعية - ولاية الوادي

مدير التربية

عبد المجيد صيشي

الملحق رقم 05:

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جـامـعـة الشهيد حمة لخضر-الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar-El-Oued

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الرقم: 47 / ك ح ع س/ق ع س/2018

الوادي في : .....

إلى السيد : مدير متوسطة الزعبي بشير
الدبيلة الشرقية

الموضوع / طلب مقابلة

يشرفني أن أطلب من سيادتكم السماح للطالبتين (ة) خطاب بشيرة وخطاب سناء السنة الثانية ماستر تخصص سياسة عامة وإدارة محلية بإجراء مقابلة مع السيد مدير متوسطة الزعبي بشير وذلك بغرض انجاز بحث علمي استكمالا للمسار التعليمي للطالب .

تقبلوا فائق الاحترام و التقدير .

رئيس القسم

تمت المقابلة بتاريخ 13/03/2018

عبد الجبير صيشي

الملحق رقم 06:

République Algérienne démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar-El-Oued

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الرقم: 54 ك ح ع س/ق ع س/2018

الوادي في : .....

إلى السيد: مدير ابتدائية
بن موسى البشير

الموضوع / طلب مقابلة

يشرفني أن أطلب من سيادتكم الترخيص للطالب (ة) خطاب بشيرة وخطاب سناء السنة الثانية ماستر تخصص سياسة عامة وإدارة محلية بإجراء مقابلة مع السيد مدير إبتدائية بن موسى بشير وذلك بغرض انجاز بحث علمي استكمالا للمسار التعليمي للطالب .

تقبلوا فائق الاحترام و التقدير .

رئيس القسم
جرج عبد الحميد

ضيف نجوى

الملحق رقم: 07

République Algérienne démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar-El-Oued

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الرقم: 58/ ك ح ع س/ق ع س/2018

الوادي في : .....

إلى السيد: مدير ابتدائية
خطاب عبد الكريم

الموضوع / طلب مقابلة

يشرفني أن أطلب من سيادتكم الترخيص للطالب (ة) خطاب بشيرة وخطاب سناء السنة الثانية ماسترتخصص سياسة عامة وإدارة محلية بإجراء مقابلة مع السيد مدير ابتدائية خطاب عبد الكريم وذلك بغرض انجاز بحث علمي استكمالا للمسار التعليمي للطالب .

تقبلوا فائق الاحترام و التقدير .

المدير حمة بن علي

رئيس القسم

الملحق رقم: 08

République Algérienne démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar-El-Oued

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الرقم: 53/ ك ح ع س/ق ع س/2018

الوادي في : .....

إلى السيد: مفتش التربية الوطنية

الموضوع / طلب مقابلة

يشرفني أن أطلب من سيادتكم الترخيص للطالب (ة) خطاب بشيرة وخطاب سناء السنة الثانية ماستر تخصص سياسة عامة وإدارة محلية بإجراء مقابلة مع السيد مفتش التربية الوطنية السيدة نصيرة خزاني وذلك بغرض انجاز بحث علمي استكمالا للمسار التعليمي للطالب .

تقبلوا فائق الاحترام و التقدير .

نصيرة خزاني

رئيس القسم
العلوم السياسية
فرج عبد الحميد

الملحق رقم 09:

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar-El-Oued

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الرقم: 95 / ك ح ع س/ق ع س/2018

الوادي في : 25 أفريل 2018

إلى السيد : مدير ثانوية غربي بشير
حاسي خليفة

الموضوع / طلب مقابلة

يشرفني أن أطلب من سيادتكم السماح للطالبتين (ة) خطاب بشيرة وخطاب سناء السنة الثانية ماستر تخصص سياسة عامة وإدارة محلية بإجراء مقابلة مع السيد مدير ثانوية غربي بشير وذلك بغرض انجاز بحث علمي استكمالا للمسار التعليمي للطالب .

تقبلوا فائق الاحترام و التقدير .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رئيس القسم

مديرية التربية لولاية الوادي
ثانوية الشهيد غربي البشير
المدير
كحلة عبد القادر

الملحق رقم: 10

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جـامـعـة الشهيد حمة لخضر-الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar-El-Oued

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الرقم: 46 / ك ح ع س/ق ع س/2018

الوادي في : 25 أفريل 2018

إلى السيد : مدير متقن شعباني عباس
الدبيلة

الموضوع / طلب مقابلة

يشرفني أن أطلب من سيادتكم السماح للطالبتين (ة) خطاب بشيرة وخطاب سناء السنة الثانية ماستر تخصص سياسة عامة وإدارة محلية بإجراء مقابلة مع السيد مدير متقن شعباني عباس وذلك بغرض انجاز بحث علمي استكمالا للمسار التعليمي للطالب .

تقبلوا فائق الاحترام و التقدير .

رئيس القسم
فرج عبد الحميد

المدير
متقن الشهيد شعباني عباس
خوام مريم البشير

الملحق رقم: 11

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar-El-Oued

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الرقم: 30 / ك ح ع س/ق ع س/2018

الوادي في : 25 أفريل 2018

إلى السيد: مدير متوسطة عقاب سالم

الموضوع / طلب مقابلة

يشرفني أن أطلب من سيادتكم السماح للطالبتين (ة) خطاب بشيرة وخطاب سناء السنة الثانية ماستر تخصص سياسة عامة وإدارة محلية بإجراء مقابلة مع السيد مدير متوسطة عقاب سالم وذلك بغرض انجاز بحث علمي استكمالا للمسار التعليمي للطالب .

تقبلوا فائق الاحترام و التقدير .

بحري ياسين

رئيس القسم

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ الوثائق الرسمية:

1) المعهد الوطني للتكوين مستخدمي التربية، النظام التربوي والمناهج التعليمية، (الجزائر: 2004).

2) وزارة التربية الوطنية، ***المجلس الأعلى للتربية***، وثيقة تتعلق بـ: المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة واصلاح التعليم الأساسي، الوثيقة القاعدية، (الجزائر: 1998).

3) وزارة التربية الوطنية، المديرية الفرعية للإحصائيات.

4) وزارة التربية الوطنية، ***المعهد الوطني للتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم***، وثيقة تتعلق بالنظام التربوي والمناهج التعليمية، 2004.

5) وزارة التربية الوطنية، ***النشرة الرسمية للتربية الوطنية*** (الجزائر: المديرية الفرعية للتوثيق، مكتب النشر، عدد1992).

6) وزارة التربية الوطنية، ***النشرة الرسمية للتربية الوطنية***، (الجزائر: فيفري 2011).

7) وزارة التربية الوطنية، ***النشرة الرسمية للتربية الوطنية***، العدد 511،(نوفمبر 2007.

8) وزارة التربية الوطنية، وثيقة تتعلق بـ: الضوابط التنظيمية الجديدة لمشروع المؤسسة من أجل إعداد عقد النجاعة، د س ن.

9) وزارة التربية الوطنية، وثيقة تتعلق بـ: العنف المدرسي2009/03/10.

❖ الكتب:

1) بركة حسن ، ***أبعاد الأزمة في الجزائر المنطلقات والانعكاسات والنتائج***، (الجزائر: دار الأمة، 1997).

2) بن حمودة محمد ، ***علم الإدارة المدرسية، نظرياته وتطبيقاته في النظام التربوي الجزائري***، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006).

3) بوفلجة غياث، ***التربية والتكوين بالجزائر*** (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002).

4) تركي رابح، ***أصول التربية والتعليم*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1990).

5) جغلول عبد القادر، ***تاريخ الجزائر الحديث*** (الجزائر: دار الحداثة ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 1983).

6) جون ديوي، الديمقراطية والتربية، تر متى عفراوي وزكريا ميخائيل، (القاهرة: التأليف للترجمة والنشر، 1946م).

7) جوهر على صالح، ***الإصلاح التعليمي في العالم العربي*** (القاهرة: المكتبة العصرية، 2009).

8) الحريري رافدة، ***التخطيط الاستراتيجي في المنظومة المدرسية*** (الأردن: عمان، دار الفكر، 2007).

9) خلفهوم المكي، **الدليل التوجيهي للتفتيش في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي في الجزائر** (الجزائر: بيت الحكمة، 2015).

10) الدريج محمد، المنهاج المندمج أطروحات في الإصلاح البيداغوجي لمنظومة التربية والتكوين، (الدار البيضاء: منشورات علوم التربية، 2015).

11) رماني ابراهيم، ***مرايا وشظايا مقالات في الفكر والسياسة والأدب*** (الجزائر: المؤسسة الوطنية، 2002).

12) شتاو السيد على فادي وعمر الحولاني، ***علم الاجتماع التربوي*** (مصر: مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، 1997).

13) غربي صباح، " ***الاستثمار في التعليم ونظرياته***"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، 2008، (جوان 2008).

14) كراجة عبد القادر، **القياس والتقويم** (الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،1997).

15) محمد جواد رضا، ***الإصلاح التربوي العربي خارطة طريق***،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

16) محمد قاني وآخرون، ***الميزانية في المؤسسة*** (الجزائر: معهد بن رشد، 2009).

17) وزارة التربية الوطنية، ***إصلاح المنظومة التربوية*** (الجزائر: مكتب التوثيق للنشر، ج1، ط2، 2009).

18) وزارة التربية الوطنية، ***المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم***، (الجزائر: 2009).

19) وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني للتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، (الجزائر: د د ن، 2004).

20) وزارة التربية الوطنية، ***مشروع المؤسسة*** (الجزائر: مطبعة الديوان الوطنية للتعليم والتكوين عن بعد، 2006).

21) وزارة التربية الوطنية، وحدة النظام التربوي: سند تكويني لفائدة مديري التعليم الثانوي والإكمالي، (الجزائر: د س، د د ن).

❖ المجلات:

1) بومعراف نسيمة وساعد شفيق ،" تطوير المناهج التربوية، مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"، مجلة دفاتر ع.17، (2016).

2) جابر نصر الدين، ابراهيمي الطاهر، النظام التعليمي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداخلي وتحديات العولمة، المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، (بسكرة: دفاتر، د س ن).

3) حاجي فطيمة، "***واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة***"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، م.4، ع.2. (جوان 2014).

4) عريف هنية ، اللغة العربية ومناهجها في ظل اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر بين مقومات الهوية الوطنية وتحديات العولمة، الأثر، ع29، (ديسمبر2017).

5) فاروق جعفر عبد الحكيم ، الاتجاهات الحديثة في الاصلاح التربوي، العلوم التربوية ،ع3،ج2 (جويلية 2015).

6) فرفودي ياسين ، "الكتاب المدرسي الجزائري بين البيداغوجيا والايديولوجيا"، التعليمية، م.4، ع.11، (سبتمبر 2017). المتحصل عليه من: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/27379 02/05/2018، 21:00
المتحصل عليه من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18611، 2018/03/25، 9:02.

7) مرزوق فاروق جعفر عبد الحكيم، الاتجاهات الحديثة في الاصلاح التربوي، مجلة العلوم التربوية، ع3،ج2 (جويلية 2015).

❖ المذكرات والرسائل الجامعية:

1) بوتليليس مراد، تطور التعليم في الجزائر من 1830-2011، ***مذكرة ماجستير غير منشورة*** (جامعة وهران: قسم العلوم الاجتماعية 2012- 2013).

2) بوقزولة وداد، ***درجة إسهام مقومات إدارة الجودة الشاملة في تجويد مكونات العملية التعليمية بمؤسسات التعليم الثانوي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة سطيف2: قسم علم النفس التنظيمي، 2016-2017).

3) دباب زهية، دور المؤسسات التربوية في مواجهة العنف المدرسي في الجزائر، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة*** (جامعة بسكرة: قسم علم اجتماع، 2015/2014).

4) دخيل عبد السلام، مشروع المؤسسة كأسلوب لتسيير المؤسسة التعليمية في الجزائر، ***مذكرة ماجيستير غير منشورة*** (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2010/2009).

5) الذهبي إبراهيم، التسرب المدرسي في ظل الظروف الغير مدرسية، ***مذكرة ماجيستير غير منشورة*** (جامعة بسكرة: قسم العلوم الاجتماعية، 2014-2015)، ص.150.

6) العابد ليندة، التعاون بين الإدارة المدرسة والتلميذ وتأثيره على التحصيل الدراسي في المرحلة الثانوية، ***مذكرة ماجستير غير منشورة***، (جامعة بسكرة: قسم علم الاجتماع، 2015، 2016).

7) محمدي حمزة، التسرب المدرسي، دراسة حالة، مديرية التربية لولاية النعامة، ***مذكرة ماجستير غير منشورة*** (جامعة تلمسان: قسم علم الاجتماع، 2014-2015).

8) محمود العرابي، دراسة كشفية لممارسة المعلمين للمقاربة بالكفاءات، ***مذكرة الماجستير غير منشورة*** (جامعة وهران: قسم علم النفس وعلوم التربية 2011/2010).

9) هياق إبراهيم ، ***اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر***" أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة منتوري: قسم علم الاجتماع، 2011/2010).

❖ الملتقيات والمداخلات:

1) بوسام عيسى ، ***"الملتقى الوطني لمفتشي التربية والتكوين"*** الجزائر، (أيام 21-22-23 ماي 2006).

2) حديدان صبرينة ومعدن شريفة، "مدخل إلى تطبيق المقاربة بالكفاءات في ظل الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر"، العلوم الانسانية والاجتماعية (جامعة قسنطينة الجزائر، جامعة أم البواقي، ملتقى التكوين بالكفايات).

❖ المواقع الالكترونية:

1) علي حمدي، ***العلاقة بين السياسة التعليمية والإصلاح التربوي ماليزيا أنموذجا .*** http://cutt.us/PYDAJ 12/04/17، على الساعة 20:00.

2) تحليل السياسات التعليمية، المتحصل عليه من: http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_news.php?main_id=40642 8:30. 18/04/2018

3) محمد صبري الحوت، ***إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج***. المتحصل عليه من: https://www.abjjad.com/book/2451832863/ 2018/04/18، 10:30.

4) مفهوم جودة التعليم، المتحصل عليه من: http://cutt.us/Hbx3C 2018/04/23، 9:30.

5) إسماعيل جرادات، "التشاركية..؟"، المتحصل عليه من:
http://thawra.sy/_kuttab_a.asp?FileName=90942318220151221023918 ، 2018/05/08، 18:25.

6) المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، النظام التربوي في الجزائر، المتحصل عليه من: 15 مارس 2018 http://www.infp.edu.dz 8:20.

7) نشيدة قوادري، بالوثاق... نموذج المدرسة الجزائرية لتدريس أبناء الجزائريين. المتحصل عليه من: https://www.echouroukonline.com/%D%A8% 03 ماي 2018، 15:30.

8) تسنيم الريدي، مناهج الجزائر... تغيرات تتم سرا تثير القلق، متحصل عليه من: https://www.larby.co.uk/supplementeducation/2016/04/12 . 13 أفريل 2016، 21:30.

9) عبد الوهاب بوكروح، المناهج الدراسية... دق ناقوس الخطر على تلقين التخلف. المتحصل عليه من: https://www.alabyn.ae/one-world/correspondents-suitcase/2013-09-14-1.1959204. 07 ماي 2018، 20:15.

10) جابر نصر الدين وبن سماعين رحيمة، جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الاصلاح ومتطلباته، المتحصل عليه من: http://cutt.us/Ggsua 06/04/2018، 18:00.

11) جودة التعليم: الجزائر في المرتبة 11 عربيا و 119 عالميا، الصوت الآخر. المتحصل عليه من http://www.assawt.net/2017/01/%D8%AC%D9 06 ماي 2018 16:30

12) خالد طيروش، ***الدروس الخصوصية أو المتاجرة بعقول التلاميذ***-الشروق أونلاين المتجرة المتحصل عليه من: 30: 16.https://z.choroukonline.com 2018/05/11.

13) تطور نتائج البكالوريا من 1963-2017 http://www.chourok.net/vb/showthread.php?t=23409 ، 2018/04/02. 18:30.

14) 500 ألف تلميذ لم يلتحقوا بالمدارس، جريدة البلاد المتحصل عليه من: m.elbilad.net/article/detail?titre .2018/05/06، 18:15.

15) تعاطي التلاميذ للمخدرات هدد استقرار المدرسة الجزائرية، الفجر httpsM//www.dja2airess.com/alfadjr/362964. 14 :38 18/05/11.

16) عثمان لحيالي، المخدرات تهدد تلاميذ مدارس الجزائر، العربي الجديد https://www.gooled2/ampl/s/www.alaraby.com 13:32 .11 ماي 2018

17) صرف أجور العمال المتعاقدون في قطاع التربية، جريدة البلاد، المتحصل عليه من: http://cutt.us/UMQo6 2018/05/06، 20:03.

18) نصر الدين جابر ورحيمة بن اسماعين، ***جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الاصلاح ومتطلباته***، المتحصل عليه من: http://dspace.univ-biskradz:8080/jspui/handle/123456789/5471، 2018/03/20، 9:30.

19) المراحل التي مر عليها التعليم في الجزائر، المتحصل عليه من: http://mohaedturki-yoo7.com/t55-topic 2018/05/13 على الساعة 20:50.

20) وزارة التربية الوطنية، نسبة النجاح في امتحان نهاية مرحلة التعليم المتوسط، المتحصل عليه من: www.education.gov.dz شوهد يوم 2018/05/07، على الساعة 17:25.

21) وزارة التربية الوطنية، نسبة النجاح في امتحان نهاية مرحلة التعليم المتوسط، المتحصل عليه من: www.education.gov.dz شوهد يوم 2018/05/07، على الساعة 17:25.

22) وزارة التربية الوطنية، نسبة النجاح في امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، المتحصل عليه من:www.education.gov.dz. شوهد يوم 18/05/07. على الساعة 17:20.

23) وزارة التربية الوطنية، نسبة النجاح في امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، المتحصل عليه من: www.education.gov.dz/. 07/05/2018. على الساعة 17:20.

24) نصر الدين جابر ورحيمة بن اسماعين ، ***جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ضل معوقات الاصلاح ومتطلباته***، المتحصل عليه من : http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/5471/1/%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1%20%D9%86%D8%B5%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%8622.pdf

25) المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، التوجهات الأساسية للنظام التربوي في الجزائر.

26) نصيرة سالم وتالي جمال، "الاصلاحات التربوية في الجزائر أي مفهوم للإصلاح؟"، المتحصل عليه من: http://dspace.univ-biskra.dz:8080/xmlui/handle/123456789/8915 05/05/2018، 18:22.

27) المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، وثيقة تتعلق النظام التربوي والمناهج التعليمية- سنة 2004.

28) خليفة، مجالس التعليم: تنظيمها وعملها، محفظة الأستاذ خليفة 2014/09/02 https://sites.googl.com 01 ماي 2018، 12:00.

29) المنشور رقم 862 المؤرخ في 2005/05/03 والمتضمن التدابير التربوية والبيداغوجية لتنصيب سنة أولى ثانوي.

30) منظمة اليونسكو وديمقراطية التعليم. المتحصل عليه من: http://cutt.us/A0d4q 2018/05/05، 18:43.

31) جودة التعليم متوقف على تكوين الأساتذة وكفاءتهم. المتحصل عليه www.radioalgerie/dz/news 18/04/21 على الساعة 14:02.

32) مصطفى محسن، ***الخطاب الإصلاحي التربوي***،(لبنان: المركز الثقافي العربي، 1999).

33) نور الدين زمام وسعاد بن قفة، ***الإصلاح التربوي والتنمية***. المتحصل عليه من: http://knol.google.com/، 28 مارس 2018 17:30.

34) بدر عبد الله الصالح، ***المنظور الشامل للإصلاح المدرسي (إطار مقترح)*** مؤتمر الإصلاح التربوي تحديات وطموحات جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2007/19/17.

35) مديرية التكوين، ***"مشروع المؤسسة"***، تكوين رؤساء المؤسسات، جانفي 2017، المتحصل عليه من: e-formation.education.gov.dz ، 2018/03/12، 9:30.

36) نسيمة هدى، ***العدة التشريعية لمشروع المؤسسة***، مشروع المؤسسة التربوية، المتحصل عليه: Ykadri.ahlamontada.net/t252- topic، 2018/04/27، 15:55.

37) مديرية التربية لولاية الوادي، متوسطة زعبي بشير، مشروع المؤسسة، (2017/2016).

❖ المقابلات:

1) زكور فرحات عبد الرؤوف، (مدير مركز التوجيه المدرسي لولاية الوادي)، مقابلة يوم: 25 أفريل 2018، 10:05.

2) صيشي عبد المجيد(مدير متوسطة الشهيد زعبي بشير)، مقابلة يوم:2018/03/13، على الساعة 9:00.

3) خوازم بشير(مدير متقن شعباني عباس)، مقابلة يوم 2018/04/25، على الساعة 10:15.

4) عبد القادر كحلة ،(مدير ثانوية غربي بشير)، مقابلة يوم: 2018/04/26. على الساعة 14:30.

5) نصيرة خزاني، (مفتش التربية الوطنية)، مقابلة يوم: 2018/05/02، 18:39.

6) بحري ياسين، (مدير متوسطة عقاب سالم)، مقابلة يوم: 2018/05/03، 10:40.

7) نجوى الضيف (مديرة ابتدائية بن موسى بشير)، مقابلة يوم 2018/05/10، على الساعة 9:30.

8) بن علي أحمد (مدير ابتدائية خطاب عبد الكريم)، مقابلة يوم: 2018/05/04، 15:00.

الملخص

تطرقت الدراسة إلى إصلاح السياسة التعليمية في الجزائر والوقوف على أسلوب مشروع المؤسسة كنموذج للإصلاح خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2017 من خلال ذلك تم عرض واقع التعليم في الجزائر ومسارات إصلاح السياسة التعليمية كما أنه ومن خلال التطرق إلى مشروع المؤسسة كأسلوب لإصلاح السياسة التعليمية تم تقويم العمل به وتوضيح انعكاساته على السياسة العامة التعليمية حيث اتضح جليا ان مشروع المؤسسة خطة تفرض نفسها بدافع الحاجة إلى الانتقال من وضع قائم إلى وضع مرغوب فيه وآلية فعالة تهدف إلى تحسين السياسة التعليمية، كما خلصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل العمل بمشروع المؤسسة لتحقيق الأهداف المرجوة لكن لا يتحقق للمشروع النجاح في غياب الإمكانيات المادية والبشرية مثل محدودية ميزانية المؤسسة التعليمية وعدم انسجام فريق العمل داخل المؤسسة الواحدة لذلك يجب العمل على رفع ميزانية المؤسسة التعليمية بما يحقق أهداف المشروع وقيادة هذا المشروع من قبل فريق يتمتع بالكفاءة وروح المبادرة والإبداع وروح التعاون.

Abstract

This research aims to study the educational policy reforms in Algeria; the "institution project" as a method in these reforms during the period (2006 -- 2017) is a case in point.

Exhibiting the reality of Algerian education and different paths of educational reform policy through the "institution project" as an efficient style to evaluate to what extent reform succeeds is the most important results

The "institution project" imposes itself out of necessity in order to move from an existing mode to a desirable mode and، it is also a mechanism aimed at improving educational policy

This research concluded that activating the "project of the institution" ensures continuous improvement and achieving the desired objectives . Therefore، all its tools must be provided، especially the adequate budget and wise leadership.